

الإعراب في جمل الإعراب

و

لمع الأدلة

في أصول النحو

تأليف

ابي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

قدم له وحي بتحقيقها

سعيد الأفغاني

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد ، فقد استغرقت رحلتي العلمية الى غربي اوردية وشمالى افريقية النصف الثانى من عام ١٩٥٦ ، واطلعت في زياراتي للمعاهد العليا وخزائن المخطوطات ولقائي بعض الأعلام على نفائس طيبة وفوائد كبيرة أسأل الله أن يحسن بها الانتفاع والنفع . وكان في جملتها عدد من المخطوطات التي يشتاق العلماء الى الاطلاع عليها لشهرتها وشهرة أصحابها ، اقتنيتها وعزمي أن أهيتها للنشر اذا يسر الله وأعان . وهأنذا أقدم اليوم منها كتابين طريفيين لابن الأثيري هما (الاغراب في جدل الاعراب) و (لمع الأدلة) في أصول النحو ، وقد تقرر طبعهما في مطبعة الجامعة السورية لأنهما من متعلقات المنهج في شهادة علوم اللغة العربية بكلية الآداب ؛ مهدت لهما - بعد أن بذلت في تحقيق نصوصهما ما استطعت من عناية - بكلمة عن ابن الأثيري ومؤلفاته وفنه ، فصلتها للمختصين على ما يتطلبه الموضوع .

والله أسأل أن يزيدنا علماً ويزقنا من العافية والتوفيق وحسن القصد ما يسدد خطانا ، له الحمد والشكر وهو حسبنا ونعم الوكيل .

١٥ المحرم ١٣٧٧ هـ

١٨/٨/١٩٥٧ م

دمشق

سعيد الرفاعي

ابن النُّبَّاري

حياته — مؤلفاته — فنه

مبانيه

ولد في ربيع الأول سنة ٥١٣ هـ — وتوفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧ هـ

يعد عصر ابن النُّبَّاري (المئة السادسة للهجرة) الذروة في ازدهار العلوم والآداب والتفكير في تدريسها والتأليف فيها : بحيث لا نكاد نرى في العصور التي تلتها — على غزارة التأليف والمؤلفين — إبداعاً يذكر أو عبقرية تلفت إليها النظر ، فإذا اعتبرنا المئة السابعة بدء عصور الانحطاط لم نكن إلى خطأ . وانتشار المدارس الرسمية العليا ذوات الاختصاصات المختلفة والتقاليد (الجامعية) المتوارثة كالمدرسة النظامية ببغداد ، سمة طبعت مصر في جميع الأقطار الإسلامية من الأندلس إلى الهند ؛ فأني مدينة تدخل من مدن هذه الحضارة الوارفة وتقصد إحدى مدارسها العليا ترطبلة من أقطار شتى فرادى وجماعات ، عاكفين على الدرس ، كل في اختصاصه ، قد كفاهم مؤونة التفكير في العيش ، أوقاف عظيمة دارة على المدرسة واساتذتها وطلابها وموظفيها وخدمتها ، ميزانيات وملاكات وشروط واقفين هي أشبه الأشياء بما نعهد اليوم في جامعاتنا (١)

(١) بل كانت اوسع منها مدى بكثير ، الى حد جعل العالم يتفنن في علوم شتى لتحقيق فيه شروط عدة لواقفين مختلفين ؛ وإذاً يستطيع ان يتمتع بأعظم نصيب من الرفاهية « واليك مثلا يعطيك صورة صادقة عن ذلك :

هذا النضج في العلم والتعليم والتأليف ، مع الرحلات الواسعة التي كانت من ألزم
الرغبات لطلاب العلم ، جعل التأثير والتأثر بين المدارس والمذاهب والمؤلفات والعلماء
والطلاب ، من الأندلس إلى المشرق ، عميقة الجذور إلى الحد الذي يحمل على الاعتقاد
أن البيئات العلمية في تلك الأقطار المترامية كأنها صهرت في بوتقة واحدة أو صبت
في قوالب متشابهة على أقل تقدير . والذي ينبغي ألا يغرب عن النظر دائماً أن هذا
الترايط العلمي بقباله تفكك وانحلال وتمزق في الإدارة والسياسة من أقصى المغرب
إلى أقصى المشرق .

...

« الأنبار » بلدة على الضفة الشرقية للفرات ، على بعد عشر فراسخ (نحو ٦٥
كيلو متر) غربي بغداد ، « عامرة ، آهلة ، كثيرة النخيل والزروع الجيدة والثمار

الوجيه ابن الدهان النحوي الضرر واسمه المبارك بن المبارك ، صاحب مترجما ابن الأنباري
« ولازمه وأخذ جل ما عنده ... تفقه على مذهب أبي حنيفة ، ويقال انه كان قبل ذلك حنبلياً ،
ثم انتقل الى مذهب الشافعي لما تولى تدريس النحو بالمدرسة النظامية (التي) في شرط واقفها : ان
يكون النحوي بها شافعيّاً !!

فقال فيه شاعر ظريف هو محمد بن احمد التكريتي المعروف بالمؤيد :

فمن مباح عني الوجيب رسالة	وان كان لا تجدي اليه الرسائل :
تمذهت للنعمان بعد ابن حنبل	وذلك لما اعوزك المآكل
وما اخترت رأي الشافعي تديناً	ولكنها تهوى الذي منه حاصل
وعما قيل أنت لاشك صائر	الى (مالك) فافطن لما أنا قائل

-- انظر انباء الرواة ٢٥٥/٣

ولا يخفى أن خازن النار اسمه (مالك) ، وهو الذي اراد الشاعر الظريف بتوريته باسم
الامام (مالك بن أنس) صاحب المذهب المالكي .
وقد يرى أن الطاهر ح الى تعداد المكاسب تقل هذا النحوي في المذاهب المختلفة ، ومنها المذهب
الشافعي الذي انتشر في مصر ، والدراسة النظامية في مدينتي القاهرة .

الحسنة (١) ، ، ولزمها هذا الاسم الفارسي « لأن كسرى كان يتخذ فيها أنباير الطعام »^(١)
ومن كثرة مخازن الخطة والشعر فيها ، والتاريخ يعرفها أول عاصمة لدولة بني العباس ،
فقد اتخذها أول خلفائهم أبو العباس السفاح مقراً له بعد الحيرة وبقيت كذلك أيام
المنصور حتى بنى بغداد فانتقل إليها ^(١) .

غادر ابن الأنباري بلده وهو صبي ، إلى بغداد طلباً للعلم ، ثم انتظم في مدرستها
المشورة « النظامية » ، يرد موارد العذاب كمئات من أمثاله الغريباء : حتى إذا شارك
في فنون شتى ، لزم ثلاثة من أعلام زمانه كانوا أئمة في فنون ثلاثة :

١ — الامام إمام منصور سعيد بن محمد المعروف بابن الرزاز أستاذ الفقه الشافعي
بالمدرسة النظامية ، ومن كبار أئمة بغداد فقهاً واصولاً [توفي سنة ٥٣٩ هـ] لازمه
« حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف » ^(٢) .

٢ — ثم قرأ اللغة والأدب على الامام العلم المشهور أبي منصور الجواليقي موهوب
ابن أحمد (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) « وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته » ^(٢) ،

٣ — وقرأ النحو على الامام النقيب أبي السعادات هبة الله بن الشجري (٥٥٠ -
٥٤٣ هـ) الذائع الصيت « حتى برع وصار من المشار اليهم في النحو » ^(٢) ، « ولم يكن
ينتمي في النحو إلا إليه » ^(٣) .

انصرف ابن الأنباري بعد تخرجه وبعد روايته الكثير من كتب الأدب ، إلى
إلى التعليم والتأليف ؛ فاشتغل معيداً في المدرسة النظامية لمادة فقه الشافعية على ما يظهر
وأستاذ المادة — كما علمت آنفاً — شيخه ابن الرزاز ، وبقي على ذلك حتى صار مدرساً

(١) انظر (الانبار) في معجم البلدان للياقوت . وكتاب البلدان لليعقوبي ووفيات الاعيان

١ / ٣٢٠ . هذا والأنباير جمع الأنبار ، ومفرد الأنبار : أنبار . بكسر النون وسكون الباء .

(٢) بنية الوعاة ص ٣٠١ . ويريد الخلاف الفقهي وخاصة بين الحنفية والشافعية .

(٣) انباء الرواة ١٧٠ / ٢ . انظر مقدمة كتاب (اصلاح ما تغلط فيه العامة) من مطبوعات

المجمع العلمي بدمشق بتحقيق الاستاذ السيد عز الدين الشواخي .

فيها اعلم العربية ، وكانت هذه الحقبة من أخصب الحقب إنتاجاً في حياة ابن النباري ، اذ ألف فيها لكبار المشتغلين عليه كتاباً من أعظم الكتب في العربية وهو (الانصاف في مسائل الخلاف) ، كان يذكرها أبداً بالخير ، فيها هو ذا في مقدمة كتابه الانصاف يقول : « وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء والمتفهمين المشتغلين عليّ بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية عمر الله مبانيها ورحم بانيها .. الخ » .

خرج كتابه (الانصاف) على الناس فراج وكثر الانتفاع به ، وشغف الناس بهذا النمط من التأليف فعادوا عليه يقترحون تاييخص كتابه في جدل الاعراب .. ليكون أول ما صنف لهذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب .. فأجابهم الى طلبتهم بهذه الرسالة ورسالة بعدها هي (لمع الأدلة) ، الرسالتين اللتين بين يدي القارىء بعد قليل .

هذا ما عاد به وجوده في النظامية على العلم من خير . والظاهر أن مزاج الشيخ لم يستطع الصبر طويلاً على قيد الوظيفة بالنظامية ، فأثر الحرية ، وانقطع في منزله منفقاً وقته أثلاثاً في الاقراء والتأليف والعبادة ، وانتشرت مؤلفاته ، وكثر قصد الطلاب العلماء منزله للاستفادة ، راحلين اليه من شتى الاقطار . واستمر على ذلك حتى لبي دعاء ربه .

...

لانسعفنا المصادر بأخبار عنه شافية ، وخليق بمن أصبح قبلة الانظار في أساتذة النظامية يرحل اليه العلماء من جميع الاقطار ، ومن تخاطفت الطلاب والآباء تصانيفه حتى ذاعت كل مذاع ، ان يكون له تاريخ حافل بالمستطاب من الاخبار . ومع هذا فالشكر لله ان عرفنا من هذه الاسطر التي ترجموه بها نمط عيشه وملبسه ، ومورد رزقه ، ثم أخلاقه وإيمانه بالله واخلاصه للعالم واكباره له الاكبار المنقطع النظير حتى كان منه في عز دونه ، المملوك :

مال الى العزلة والزهد في الدنيا وفي محاسبته اهلها ، وانقطع في هرباط له بشرقي بغداد في الحاتونية الخارجية^(١) فلا يخرج الا يوم الجمعة . كان لا يسرج في بيته الذي قرشه فرشاً خشناً كلبسه الذي أجمعوا على خشوته أيضاً . حياته جد محض « لا يقتربه تصنع ولا يعرف السرور ولا احوال العالم . وكان له من أبيه دار يسكنها ودار وحنوت مقدار اجرتها نصف دينار في الشهر ، يقنع به ويشترى منه ورقاً ... وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحت حصر قصب . وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسها يوم الجمعة .. ويلبس في بيته ثوباً خلقاً »^(٢) .

هذا كل ما عرفنا من ترجمتهم لمن « صار شيخ العراق في الازب غير مدافع »^(٣) ، وأظنه كافياً في رسم صورة قريبة من التمام بخطوط قليلة . لكن الصورة تتم - بعد أن عرفنا نفقته في بيته وعيشته تلك الحثثة الابية - بان نعرف ما يأتي :

لم يكن اعتزاله في بيته إلا عاملاً بعيد الاثر جداً في ذبوع صيته ورغبة عظماء الناس في مرضاته ، فقد أجمع مترجموه على تودد الخليفة المستضيء بالله^(٤) اليه ، وابتغائه به ، فـ « سیر إليه (٥٠٠) دينار ، فردّها ، فقالوا له : « اجعلها اولدك » فقال : إن كنت خلقتة فأنا أرزقه !! »^(٥) .

رحم الله ابن الانباري فلم يكن يقدر الدنيا وأهلها فوق قدرها وقدرهم ، وإقدا عز العلم والدين فأعزه الله حتى على الملوك^(٥) .

(١) انباء الرواة ٢/ ١٧٠

(٢) طبقات الشافعية ٤/ ٢٤٨ ، وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٨

(٣) ابو محمد الحسن ابن الخليفة المستنجد بالله العباسي ، المستضيء بالله الثالث والثلاثون من خلفاء بني العباس امتدت خلافته من سنة (٥٦٦ - ٥٧٥ هـ) ، حسن السيرة في الجملة ، نادى برفع المكوس ورد المظالم

(٤) طبقات الشافعية ٤/ ٢٤٨ ، وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٨

(٥) ولولا أنه لا هادي لمن اضله الله لاثرت أن يقرأ سيرة ابن الانباري هذه عبيد الدراهم ممن كانوا ينتسبون الى العلم والدين ثم تهافتوا على المال والمناصب في دناءة ووضاعة كليتين ، راكبين اليها الكذب والتفاق وسوء الاثمان وغش الجماهير ، وتدنيس العلم وتغيير الدين عشرين مرة في النهار .

ستجد أيها القاريء الكريم حينها أجلت بصرك في مصادر ترجمته ، هذه الصفات التي يجوز لك - بناء على ما مر بك - أن تتخيل تحت كل منها قصة لا تقل عن قصة الخليفة المستضيء روعة وإكباراً وموعظة ونبلاً :

« صاحب التصانيف المفيدة ، وله الورع المتين ، والصلاح ، والزهد ... لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه » (١) ، « النحوي المتقن ، الزاهد الورع ... كان إماماً ثقة ، صدوقاً ، فقيهاً ، مناظراً ، غزير العلم ، ورعاً ، زاهداً ، عابداً ، تقياً ، عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء » (٢) ،

« أقرأ الناس على طريقة سديدة ، وسيرة جميلة من الورع ، والمجاهدة ، والتقلل ، والانسك ، وترك الدنيا ومحاسبة أهلها » (٣) ، « اشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء .. وكتبه كلها نافعة ، وكان نفسه مباركة ، ما قرأ عليه أحد إلا تميز ... ولم يزل على سيرة حميدة » (٤) .

ذكروا أن له شعراً ، فروي له ابن شاكر الكتبي هذه المقطوعة :

والعقل أوفى حيلة وليس	والعقل أوفى حيلة وليس
سكن طالباً للعلم نجي ولما	سكن طالباً للعلم نجي ولما
وصن العلوم عن المطامع كلها	وصن العلوم عن المطامع كلها
والعلم نوب والعفاف طرازه	والعلم نوب والعفاف طرازه
والعلم نور يهدي بضائه	والعلم نور يهدي بضائه

ثم أورد له القفطي هاتين المقطوعتين (٥) :

(١) طبعات الشامية ٨/٤ : ٢

(٢) بغية الوعاة ص ٣٠١

(٣) انباء الرواة ٢/١٧٠-١٧١

(٤) وفيات الاعيان ٢/٣٢٠ وقد اقمى ابن خالكان جماعة من تلامذه العلماء .

(٥) فوات الوفاة ١/٧ : ٥

١- تدرغ بجلباب القنـاعة والباس
وكن راضياً بالله تحيياً بمنـها
فلا تنس ما أوصيته من وصية
٢- دع الفؤاد بما فيه من الحرق
بل التصوف صفو القلب من كدر
وصبر نفس على أدنى مطامعها
وترك دعوى بمعنى فيه حقه
ورحمه الله ، لقد عاش حياته كذلك ، ولئن لم يعجبنا هذا شعراً لنبيه بشعر
العلماء ، إن صدقه ليلغ شغاف قلوبنا .

وذكر له السيوطي قطعة هي بالشعر الصق ما تقدم :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني وأرقتني أحزان وأوجعاً
وصار كل قلوباً فيك دامية لاسقم فيها وللآلام المسراع
فإن نطقت فكلني فيك ألسنة وإن سمعت فكلني فيك أسماع^(١)

....

أسلم روحه إلى خالقها ليلة الجمعة ٩ شعبان سنة ٥٧٧ بعد أربع وستين سنة من
القراءة والاقراء والتأليف والعبادة ، ودفن يوم الجمعة بباب (أبرز) بترية الشيخ أبي
اسحاق الشيرازي ببغداد ؛ رحمه الله^(٢) .

مؤلفاته

انقطع ابن الأنباري للاقراء والتأليف معظم سني حياته ، وقد ذكروا أن له مئة
وثلاثين مصنفاً في اللغة والأصول ، والزهد ؛ وأكثرها في فنون العربية^(٣) ، وقد

(١) بنية الوعاة ص ٣٠٢

(٢) انباء الرواة ، وفيات الاعيان ، بنية الوعاة : الصفحات السابقة .

(٣) شذرات الذهب : ٢٥٨/

استطعنا أن نجتمع من أسمائها ما نيف على السبعين ، معتمدين على مصادر عديدة ^(١)
وليك عناوينها مرتبة على الحروف :

١ — الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظر

٢ — أخف الأوزان ^(٢)

٣ — أسرار العربية

٤ — الأسمى في شرح الأسماء ^(٣)

٥ — أصول الفصول في التصوف

٦ — الأضداد

٧ — الأعراب في جدل الأعراب

٨ — الألفاظ الجارية على لسان الجارية

٩ — الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

١٠ — بداية الهداية

١١ — البلغة في أساليب اللغة

١٢ — البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث

١٣ — البيان في جمع أفعال أخف الأوزان ^(٤)

١٤ — تاريخ الأنبار

(١) وفيات الأعيان ، طبقات الشافعية ، انباء الرواة لا تقطعي . بغية الوعاة ، الزهر ، كشف
الظنون ، مخطوطة الاسكوريال من كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف - رقم ١٢٠ من
ص ٨-٦) مؤرخة سنة ٦٠٩ هـ ، وطبعة ليدن من الكتاب نفسه ص ٩٦ فا سد ، الوافي بالوفيات ،
قاموس الاعلام ، وغيرها

(٢) انظر « البيان في جمع أفعال » الآتي بعد

(٣) في الوافي بالوفيات : « الاسنى في شرح اسماء الله الحسى » . وفي كشف الظنون :
الاسماء في شرح الأسماء

(٤) (١) في (١) انباء ، بعضها يحمل (أخف الأوزان) كالكتاب المستقل .

- ١٥ — تصرفات « ابو »
- ١٦ — تفسير غريب المقامات الحريرية
- ١٧ — التفريد في كلمة التوحيد
- ١٨ — التنقيح في مسلك الترجيح ^(١) [في الخلاف] ^(٢)
- ١٩ — آجلاء الأوهام وجلاء الألفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى « أحل لكم ليلة الصيام »
- ٢٠ — الجمل في علم الجدل
- ٢١ — الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة .
- ٢٢ — الحصى على تعلم العربية
- ٢٣ — حلية العربية
- ٢٤ — حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود
- ٢٥ — حواشي الأيضاح
- ٢٦ — الداعي إلى الإسلام في علم الكلام
- ٢٧ — ديوان اللغة
- ٢٨ — رتبة الانسانية في المسائل الحراسانية
- ٢٩ — الزهرة في اللغة
- ٣٠ — زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء ^(٣)
- ٣١ — شرح الحماسة
- ٣٢ — « ديوان المتنبي »

(٢) كذا في (بنية الوعاة) و (الوافي بالوفيات) وفي بعض المصادر « مسلك التنقيح في مسألة الترجيح » ، وفي بعضها : « التنقيح في مسألة الترجيح » وهو تصحيف

(٢) زيادة من كشف الظنون

(٣) في بنية الوعاة وغيرها : رتبة ... فآثرنا ما في « الوافي بالوفيات » وما في كشف الظنون « الذي أدرجه في حرف الزاي ثم قال : مختصر أوله : « الحمد لله مولى النعم والآلاء » .

- ٣٣ — شرح السبع الطوال
- ٣٤ — « المقبوض في العروض
- ٣٥ — « مقصورة ابن دريد
- ٣٦ — شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل
- ٣٧ — عقود الأعراب
- ٣٨ — عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالالف والياء (١)
- ٣٩ — غريب إعراب القرآن
- ٤٠ — الفائق في أسماء المائق
- ٤١ — الفصول في معرفة الأصول
- [في النحو ، ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه]
- ٤٢ — فعلت وأفعلت
- ٤٣ — قبسة الأديب في أسماء الذيب
- ٤٤ — « الطالب في شرح خطبة (أدب الكاتب)
- ٤٥ — كتاب الألف واللام
- ٤٦ — « حبص حبص
- ٤٧ — « في (يعقون)
- ٤٨ — « كلا وكلا
- ٤٩ — « كيف

(١) أهماته جميع كتب التراجم التي اطاعت عليها ، وذكره صاحب (قاموس الاعلام)
 محيلاً على (نية الوعاة) ، (وفيات الاعيان) و (فوات الوفيات) ؛ وهو ليس فيها جيباً . ثم
 رأيت صاحب (كشف الظنون) ذكره وقال ان اواه : « الحمد لله على توالي الآلاء . . . »

- ٥٠ — « لو ^(١) »
- ٥١ — « ما ^(١) »
- ٥٢ — الباب المختصر ^(٢)
- ٥٣ — لمع الأدلة ^(٣)
- ٥٤ — اللعة في صنعة الشعر
- ٥٥ — المرتجل في بطلان تعريف (الجمل)
- ٥٦ — مسألة دخول الشرط على الشرط
- ٥٧ — المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر
- ٥٨ — المقبوض في [علم] ^(٤) العروض
- ٥٩ — مقترح السائل في (ويل امه)
- ٦٠ — منشور العقود في تجريد الحدود
- ٦١ — منشور الفوائد
- ٦٢ — الموجز في القوافي
- ٦٣ — ميزان العربية
- ٦٤ — نجدة السؤال في عمدة السؤال
- ٦٥ — نزهة الالباء في طبقات الادباء
- ٦٦ — نسمة العير في التعبير
- ٦٧ — نغمة الوارد ^(٥)

(١) زيادة عن (الوافي بالوفيات) .
 (٢) في (بغية الوعاة) و (الوافي بالوفيات) : « الباب . المختصر » كُتِبَها كتابان .
 (٣) في كشف الظنون : « لمعة الادلة » وهو سهو .
 (٤) زيادة من (الوافي بالوفيات) .
 (٥) يذكر في بعض المصادر خطأ باسم : بغية الوارد .

- ٦٨ — نقد الوقت
٦٩ — نكت المجالس في الوعظ
٧٠ — النوادر
٧١ — النور اللاح في اعتقاد السلف الصالح
٧٢ — الوجيز في التصريف
٧٣ — هداية المذهب في معرفة المذاهب

فن ابن النباري

لئن شئت عن ابن النباري الأخبار ، لقد جادت بالتعريف به الآثار ؛ فقد تفرد بابتكاره في فن التأليف ، حتى ليستأثر بطابع خاص بين هذه الكثرة الكثيرة من المؤلفين في علوم العربية ؛ وإن الذي ألف أسلوبه في تأليفه وتوليده ولمس أسناده في تنسيق وعرضه ، ليميز كلامه من كلام غيره على أيسر سبيل مهما حاولت أن تففيه بين عشرات الأساليب في مختلف الأعصار .

طبع لابن النباري من مصنفاته التي تجاوزت المئة ثلاثة كتب :

١- « زهرة الالباء في طبقات الادباء » ترجم فيه النحاة والادباء .
صغير الحجم ولكنه « جمع فيه المتقدمين والمتأخرين »^(١) وكأنه اختصار وتركيز لطالب أو استاذ يريد جمع مكتبة في كتاب ، مع صفاء الأسلوب وتحقيق الأخبار وسرعة الادراك لخصائص الرجال المميزة .

٢- « أسرار العربية » عرفه هو في المقدمة بقوله :

« وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الخليل ، ووضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل ، وأعفت من الاسهاب والتطويل ، وسهلت على المتعلم غاية التسهيل »
والكتاب مختصر مركز في النحو ، ختم به الطلاب المتوسطين ، ويغلب عليه الأسلوب الجدلي الخالي من الفضول ، وصدق ابن خلدان حين وصفه بقوله : « سهل المأخذ كثير الفائدة »^(٢)

٣- « الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين »^(٣)

(١) وفيات الاعيان ٣٢٠/٢ . طبع (زهرة الالباء) بمصر سنة ١٢٩٤ هـ .

اما « أسرار العربية » فقد طبع بمطبعة (ريل) بليدز سنة ١٨٨٦ م = ١٣٠٣ هـ .

(٢) طبع بمطبعة (ريل) في ليدن سنة ١٩١٣ م طبعة جيدة بخدمة بالفهارس والحواشي المختلفة مع دراسة بالالمانية . ثم طبع في مطبعة الاستقامة بمصر سنة (١٩٤٥) م طبعة أولى ثم طبعة ثانية .

هذا أعلى كتبه المطبوعة درجة وانفسها فائدة ، وفيه يتجلى أغلوبة كاملاً بجميع سماته . عرض فيه (١٢١) مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين ، فبسطها بسطاً شافياً . وخطته بعد ذكر الموضوع ان يسير به مراحل أربعاً تشبه مراحل الدعوى في المحاكم :

١ - سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين ، وبذلك تحدد جوانب الموضوع كله .

٢ - الادلاء بالبيئات : فيبدأ بحجج الكوفيين يعرضها بوضوح ، ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك .

٣ - الردود : يعرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر وأغلب ما يطرأ ذلك للبصريين .

٤ - الحكم : لكن هذه المرحلة لا تطرد في كل المسائل ، فكأن ابن الأنباري يكتفي بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروضة . على أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة .

وذكر في مقدمته توخيه الانصاف في العرض والحكم فقال : « وقد ذكرت من مذهب كل فريق ، ما اعتمد عليه اهل التحقيق ؛ واعتمدت في النصرة ، على ما اذهب اليه اليه من مذهب اهل الكوفة والبصرة ، على سبيل الانصاف ، لا التصب والاسراف » والكتاب حافل بقواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة التي يسوق اليها الاستطراد ، أما الشواهد وكثرتها فحدث عنها ولا حرج ، إذ هي عمدة كل فريق في نصر ما يذهب اليه .

لقد قررت دراسة هذا الكتاب وتدريسه في شهادة علوم اللغة العربية في كلية الآداب منذ سنة ١٩٤٨ ، وأنا أشهد اني والطلاب كنا ننتظر بشوق موعد الاسبوعي ، لأننا لم نكن نشعر اننا في درس نحو بل في قاعة محكمة جلس فيها المتحاكمان ومحاموهما ، لستمع الى المدعى . فنتهنا الى المدعى عليه . وبينته ، ثم الى دفع كل حجة خصمه ؛ فلا

يكاد ينتهي المجلس الا وقد خرج النظارة بالحكم مطمئنين احبائنا ومترددین احبائنا ،
قد علقوا على بعض الحجج بما يوهنها أو يقويها ، وعرضوا للحكم احبائنا بما يؤيده
او يشكك فيه ، وقد امتلأت حقابهم من قواعد اصولية عامة اتفق على رعايتها الطرفان ،
فاذا اخل بعضها تعرض الخل لحساب غير يسير .

...

وبعد، ما هذا الابتكار الذي قلنا ان فن ابن الانباري في التأليف يتسم به ؟
نحن نعرف أن التطلع الى ان يكون للعربية علوم وقواعد واصول على مثل
ماللشريعة^(١) . أمنية داعبت همم الكثير من العلماء . منذ المائة الثانية للهجرة ، فمحاكاة
اهل الادب اهل الحديث في فن الرواية والعناية بالسند معروفة . وكذلك تقليدهم
مدرسة الرأي في الفقه في تحليل الاحكام حدثهم على ان يجدوا لأحكام العربية عللا
تشبه تلك من جهة ، وتشبه من جهة ثانية علل المتكلمين الذين اعتمدوا العقل والمنطق
سلاحين في دعوتهم الى فلسفة العقيدة ؛ فكان للنحاة احتجاج بقواعد تشبه ماللمحدثين ،
وقياس وعلل يشبهان ماللفقهاء والمتكلمين ، ثم عنوا بمسائل الخلاف عناية الفقهاء
بخلافهم . وكان من الطبيعي ان تكون خطا النحاة متأخرة في الزمن ، ومقلدة
غير مبدعة ، ثم متعثرة غير ماضية ولا حاسمة ، وذلك لفارق العظيم بين طبيعة علوم
الشريعة وطبيعة علوم اللغة .

ولم يكن لنا الا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ اقوياء كالفارسي وابن
جني ، لكن احدا لم يحاول وضع تصميم لاحداث فن اصولي في اللغة كما فعل اهل
الشرع . . حتى جاء ابن الانباري .

أصول الفقه تبينت مسائله منذ وضع محمد بن الحسن الشيباني كتبه (المبسوط ، السير ،
الزيادات ، الجامع الكبير ، الآثار) ووضع الشافعي (الرسالة) ، فكانت النحاة تحاولون

(١) انظر اثر العلوم الدينية في علوم العربية في كتابي (في اصول النحو) ص ٩ : طبعة

ثانية (مطبعة الجامعة السودية ١٩٥٧) .

ترسم خطاهما على ضوء هذه الكتب وامثالها ، وعرف المتأخرون خطأ متقدميهم ولم يستطيعوا تقدماً يذكروا ، حتى إن ابن جني أنظرنا بنص أرخ فيه هذا الاخفاق من حيث لا يريد حين قال :

« وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منشورة في اثناء كلامه فيجمع بعضها الى بعض باللاطفة والرفق » (١) .
استمر هذا التطلع وتلك الحسرة طوال المئة الرابعة والمئة الخامسة ، فلما جاء ابن الانباري اهتدى الى الفكرة ، ونازعت نزعاً شديداً إذ كانت كل المؤهلات تجتمع فيه فقام بها وحده ، وسجل في تاريخ العربية أوليات ثلاثاً حين أسس الفنون الثلاثة الآتية لأول مرة :

١ — (فن جدل الاعراب) ، وضع له كتاب (الاعراب في جدل الاعراب) الذي نشره اليوم ، فقد قال في مقدمته — وحق ما قال — :
« وبعد فان جماعة من الاصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في « جدل الاعراب » معرى عن الاسهاب ، مجرد عن الاطناب ليكون أول ما صنف لهذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به المحادة عند المناظرة . . . فأجبتهم الخ »

ولم يكن للمربية في هذا الفن قبل كتاب ابن الانباري كتاب .

٢ — فن (الخلاف) كانت مسأله مبشرة ، بل كانت متعلقات المسألة الواحدة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين ، وألف غير واحد في الخلاف ، لكن أكثر هذه الكتب ردود جزئية وأول من بدأ بذلك ثعلب (٢) فلما ألف ابن الانباري كتابه (الانصاف) صار لهذا الفن كتاب مسجل يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون . وقد كان هو معتزاً — وله الحق — وهو يشير الى هذه الأولية مؤرخاً بقوله في مقدمة الانصاف :

(١) الخصائص ١ / ١٦٣ .

(٢) انظر في تاريخ اصول اللغة ص ٢١٥ (طبعة ثانية) .

« وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفهمين المستعدين علي . . .
 سألوني أن أخلص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي
 البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ،
 ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف
 على هذا الأسلوب ؛ لانه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولاألف
 عليه أحد من الخلف . » (١) .

وبذلك تحققت للنحو أمنية طالما تطلع اليها الكثيرون منذ المئة الثانية .
 ٣ - فن أصول للنحو ، على نسق فن الأصول للفقه ، وقد وضع له كتاب
 (لمع الأدلة) الرسالة الثانية التي تعظى بالنشر لأول مرة مع كتاب (الاغراب
 في جدل الاعراب) .

...

هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية ، لا يذرع ابن الأنباري فيها منازع ،
 بل لم ينسج بعده على منواله أحد نعله مدة أربع مئة سنة ، حتى جاء السيوطي
 فألف كتابه (الاقتراح) في علم أصول النحو ، فادعى في مقدمته أنه كتاب « لم تسمح
 قريحة بمثاله . . في علم أسبق الى ترتيبه . . كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه . . ورتبته على نحو
 ترتيب أصول الفقه »

وما بأس في أن يؤلف السيوطي في هذا الموضوع أيضاً، ولكن دعوى الأولية هو
 الغريب ، وقد احتاط السيوطي فقال بعد ذلك : « ثم بعد تمام رأيت الكمال ابن
 الأنباري قال في كتابه (نزهة الألباء) : « . . . واحقنا بالعلوم الثمانية علمين
 وضعناهما : علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو . . . » فتطلبت هذين الكتابين
 حتى وقفت عليهما فاذا هما لطيفان جداً ، واذا في كتابي هذا من القواعد ما لم يسبق

اليه احد .. ، فاما الذي في (اصول النحو) فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الأدلة)
ورثبه على ثلاثين فصلا : الاول .. الخ (ثم سرد الفصول الثلاثين) ، وأما الذي في
جدل النحو فانه في كراسة لطيفة سماه ، (الاغراب في جدل الاعراب) ورثبه على
اثني عشر فصلا : الاول .. الخ

وسوف يدهش القارىء اذا علم ان اكثر فصول (لمع الأدلة) في الاصول مدرج
بعض اختصار يسير في كتاب السيوطي (الاقتراح) البالغ مئة صفحة ، وانه نقل فيه
كثيراً عن كتب ابن الانباري الثلاثة : الانصاف ، والاغراب ، ولمع الأدلة ؛ بل نقل
عن ابن الانباري أيضاً في كتابه الآخر (المزهري) ، فمن الغريب جدا ان يدرج الكتابين
في كتابه ثم يبقّي أول المقدمة التي كان فيها دعوى الأوليّة على حالها التي رآها القارىء
بعد أن أقر السيوطي بأنه في كتابه عيال علي ابن الأنباري . وقد اتفقت أنا شخصياً - كما ستري -
من كتاب (الاقتراح) ، اذ كان لي في مقابلة النصوص كالنسخة الثانوية لكتابي ابن الانباري
(الاغراب) و (لمع الأدلة) !

هذه كلمة للحق والتاريخ لا بد من ذكرها — بعد أن ادعى السيوطي ما ادعى —
وضعا لأُمُور في نصاها .

• • •

عرفت التوايف النحوية من بعد سيديوه حتى يومنا هذا ببس الأسلوب وجفاف
العرض ، واملال القارىء ، لكن ابن الانباري — والحق يقال — (أدب) النحو
وأضفى على أسلوب عرخته من المائبة والتندبة ما حياه الى المطالع فأبعد عنه السأم ، وليس
بقليل أن تعرض ما يشبه الارقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً .

انني اذا اردت التعبير عن أسلوب ابن الانباري بكلمة جامعة ، لم أجد أصدق
من قولي : (أسلوب رياضي جميل) .

أما الجمال فشيء يتذوق ولا يعرف ، لكنني أشير عليك بأن تقرأ منه صفحة ثم
تقرأ في موضوعها صفحة أخرى من أي عصر شئت مع وجود بلغاء كثيرين ألفوا في
النحو ، انك ان تصدق في طائفة أسلوبه وسهولة أسلوبه عالم آخر حتى ولا ابن حني

وأما (الرياضية) في أسلوبه فحمة بارزة تنادي على مذهبها في هاتين الرسالتين اللتين ستقروهما ، وفي (الانصاف) وفي (اسرار العربية) وحتى في (نزهة الألباء) حيث التراجع مركزه منسقة لافضل فيها ولا التواء .

وانظر على سبيل المثال في (اسرار العربية) كلامه عن (كيف : اسم أو فعل او حرف ص ٨)^(١) كيف يحصر الاحتمالات الممكنة . ثم عرض لها واحداً واحداً بما يدفعها بالحجة المقنعة المنسقة . حتى اذا لم يبق الا الاحتمال لاخير ختم كلامه بقوله : «واذا بطل أن يكون فعلاً او حرفاً وجب ان يكون اسماً»

ارجع النظر في هذه الصفحة فستجد قوالب منطقية سليمة سلسلة ، ثم أحكاماً مسلسلة يستند إليها في الدفع ، كل ذلك في أسلوب سهل لا يستطيع حذف حرف منه ولا تغييراً ما من تقديم أو تأخير . كأنه وضعك إزاء معادلات رياضية محكمة .

ولابأس في ان تنظر مسألة اخري في الكتاب نفسه (من باب عسى ص ٥٤)

(١) نذكر على سبيل المثال ثاني الوجهين اللذين أوردهما وعلى القارى ان يرجع المسألة كاملة ، قال :

«والوجه الثاني انا نقول : لا تخلو (كيف) من أن تكون اسماً أو فعلاً او حرفاً ، فبطل ان يقال : (هي حرف) لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، و (كيف) تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول : (كيف زيد ؟) فيكون كلاماً مفيداً ؟ ... فبطل ان يكون حرفاً . وبطل ايضاً ان يكون فعلاً ، لانه لا يخلو اما ان يكون فعلاً ماضياً او مضارعاً او امرأ : بطل ان يكون فعلاً ماضياً لأن امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون على مثل (فعل) ك (ضرب) ، أو (فعل) ك (مكث) ، أو فعل ك (سمع وعلم) ؛ و (كيف) على وزن (فعل) فبطل ان يكون فعلاً ماضياً ؛ وبطل ان تكون فعلاً مضارعاً لان الفعل المضارع ما كانت في أوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، و (كيف) ليس في أوله احدى الزوائد فبطل ان يكون فعلاً مضارعاً ؛ وبطل ان يكون امرأ لانه يفيد الاستفهام . وفعل الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرأ ؛ واذا بطل ان يكون فعلاً ماضياً او مضارعاً او امرأ بطل ان يكون فعلاً . والذي يدل على انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك : (كيف تفعل كذا) ، ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل لأن الفعل لا يدخل على الفعل : واذا بطل ان يكون فعلاً او حرفاً وجب أن يكون اسماً . »

في لزوم (أن) ! (عسى) وعدم لزومها في (كاد)^(١) فتجد في ذلك غوصاً وعمقاً ،
وتجد إزاء ذلك فهماً حقيقياً لأمر اللغة كما تجد تعليلاً وفلسفة مقنعتين لصوابها
وجاهاً معاً .

لا يؤلف ابن الأنباري في موضوع مطروق ، ثم اذا عرض للمسائل المطروقة
ابتكر لها تنسيقاً جديداً ونظرة عميقة شاملة ثم وضع تصميم البناء الذي تخيله ثم صبه
في قالب بديع لا تجد له نظيراً فيها سبق .

الابتكار والابداع في التأليف ثم التبسيط والسهولة في العرض ، ثم الاحكام
يسدده عقل رياضي ، ويصبه ذوق رفيع في اسلوب طلي جميل ؛ هذه سمات فن
ابن الأنباري .

(١) بعد ان انتهى من تحرير (عسى) تحمل على (كاد) كتحذف (أن) منها أحياناً ،
و (كاد) تحمل على (عسى) فتذكر مع (أن) أحياناً قال :
« فان قيل : ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (ان) وهي (عسى) في المقاربة ؟
قيل : هما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة ، الا ان (كاد) ابلغ في تقريب الشيء من الحال ،
و (عسى) أذهب في الاستقبال ؛ الا ترى أنك لو قلت : (كاد زيد يذهب بعد عام) لم يجز ، لان
(كاد) توجب ان يكون العمل شديد القرب من الحال ، ولو قلت (عسى الله ان يدخلني الجنة
برحمته) لكان حائزاً وان لم يكن شديد القرب من الحال ، فلما كانت (كاد) ابلغ في تقريب الشيء
من الحال حذف منها (أن) التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت (عسى) أذهب في الاستقبال اتى منها
(أن) التي هي علم الاستقبال . »

الإغراب في جَدل الأعراب

تأليف

ابي البركات عبدالرحمن كال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

مقدمة الفهرس :

تيسر لي الاطلاع على ثلاث نسخ من كتاب (الاغراب في جدل الاعراب)
اقدمها نسخة (استانبول) كتبت في المئة السابعة للهجرة ، ويلها نسخة (الاسكوريال
كتبت في المئة الثامنة ، وثالثها - وهي الـ - نسخة (باريس) كتبت في المئة التاسعة
وهذه النسخ الثلاث تؤلف زمرة (أ) ؛ وهناك مصدران هاما (زمرة ب) أفاد
في المقابلة ها : (الزهر) و (الاقتراح) وكلاهما للسيوطي الذي نقل اليها من كتابها
هذا فصولا عدة ، مختصراً حيناً ومتصرفاً تصرفاً يسيراً حيناً آخر ، واليك بعض بيان
عن هذه المصادر :

أ - ١ - نسخة استانبول

[مكتبة عاطف رقم ١/٢٤٢٩]

وهذه اطاعت عليها من فلم في قسم المخطوطات بجامعة الدول العربية^(١) .
في ثمان عشرة ورقة بحجم صغير ، خطها مشرقى جميل مشكول ، أما ناسحها
فالظاهر انه عامي إذ خطأ الشكل فيها كثير ، وخطاً اللغة الذي فيه لا يكاد يقع فيه
مبتدى ، انظر مثلاً قوله : « به عن الألفاظ الاستفهام » ، فهي أحفل النسخ الثلاث
بالخطأ ، كتبت سنة ٩٢٢ هـ^(٢) .

٢ - نسخة (الاسكوريال) رقم ٧٧٢

أخذت صورة مكبرة عن فلم لهذه النسخة في قسم المخطوطات في جامعة الدول
العربية^(٣) . والنسخة في ثمانى اوراق تتراوح أسطر الصفحة الكاملة بين ١٧ - ٢٠
سطراً ، وفي السطر ما بين ٩ - ١٢ كلمة ، خطها مشرقى عادي ، والتنقيط يهمل فيه
كثير من كلماتها ، وأكثر ذلك في احرف المضارعة بحيث يحار القارىء بين ان يقرأ
الحرف ناء أو ياء أو نونا . اما الهمزات فيطرد اهلها من اول الرسالة الى آخرها

(١) اشير اليها بسطرين صغيرين في (فهرس المخطوطات المصورة) ص ٣٧٨ عمل الاستاذ

فلا تنتظر ان تكتحل عينك بواحدة ولو على سبيل الشدود ؛ بل انه ليكتب
(الاسئلة) هكذا : (الاسولة) . هذا وعلى بعض الموامش تصحيح لبعض الاخطاء .
وغني عن البيان ان الترقيم لا اثر له في الرسالة . بل ان عناوين الفصول تضع
في غيرها فكان الرسالة كلها جملة واحدة .

اما ناسخها وتاريخ نسخها فقد وضحا في خاتمتها الآية :

« فرغ من تطبيقه العبد الفقير الى الله المحتاج عفود وغفرانه محمد بن عبد الملك
ابن عساكر البعلبي الشافعي في ليلة عيد رمضان ليلة الاحد سنة عشر وسبع مائة . »

٣ - نسخة باريس وهي (الأم)

في المكتبة الوطنية بباريس مجموعة رقمها (١٠١٣) كتبها ابن الشحنة (الحسين
ابن محمد) ، مؤلفة من ست رسائل . ورقها مختلف وعدة اوراقها (٢٠٣) بطول
(١٨ ١/٢ م) وعرض (١٤ م) ، وأسطر صفحاتها تراوح بين ١٠ - ١٢
سطرا . وعلى المجموعة اسم (محمد القادري الشافعي) ، وتحتها : « آل الى نوبة الحقي محمد ابو
الوفا الكواكبي عفي عنها . » واليك بيان الرسائل الست والتواريخ المثبتة على بعضها :
١ - الاولى لم تنته ، اولها كراسة من شرح خمس الدين القاياني على كتاب (الشهاج)
للنووي . ثم اوراق بيض ليس في آخرها تاريخ بطبيعة الحال .

٢ - اثنائية تنتهي بالورقة ١٩/٢ حيث قرأ : فرغ من نسخها في ثامن صفر سنة (٨٧٨)

الحسين بن محمد ابن الشحنة الشافعي .

٣ - الثالثة تنتهي بالورقة ٩٨/١ بهذا الكلام : فرغ من نسخها في ثالث عشر جمادى الاولى

سنة (٨٧٨) بالقاهرة . وخطها خط ما قبلها الا انه لا ذكر لتاريخ وليس في اولها عنوان .

٤ - الرابعة : رسالتا (الاغراب في جدل الاعراب) (١) لابن الانباري . تنتهي بالورقة

(١) انظر : Catalogue des manuscrits arabes de la bibliothèque

que national à Paris - المطبوع بين سنتي (١٨٨٣ - ١٨٩٥)

والطريف ان منهرسه المستشرق المشهور البارون دوسلان قرأ (الاعراب) بفتح الهمزة وترجمها

الى الفرنسية بـ (عرب الصحراء) وكان عنوان الكتاب عنده :

La nouveauté , traitant de la manière de raisonner des Arabes
du désert

وترجمتها الخرفية « الطريف في اسلوب المحاكاة لعرب الصحراء » !!! وما شاء الله كان .

١٠٩ — وخطها خط ما قبلها ، ولم يذكر ابن الشحنة اسمه ولا تاريخ فراغه منها .

٥ — الخاتمة : (القواعد الثلاثون) القرآني تنتهي بالورقة ١٢١ — قوله : « عاقه انفس

الفقير الى الله تعالى الحسين ابن الشحنة الشافعي غفر الله له واوالديه والمسلمين ، وذلك في يوم الاثنين رابع عشر من جمادى الآخرة سنة ثمان وسمين وثمانمائة .

٦ — السادسة ، التهذيب في المنطق من مصنفات مولانا سعد الدين الفتازاني ، تبدأ بالورقة

١٢٢ وتنتهي بالورقة الأخيرة من المجموعة ٢٠٣ — حيث نقرأ هذه الخاتمة :

اللهم احتم لنا بالخير واجعل خاتمتنا على الخير وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب في يوم الاثنين خامس عشر ذي الحجة سنة ٨٧٨ (١) على يد مالكه احوج الخلق الى غفر الحق الحسين بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الشحنة الشافعي غفر الله ذنوبهم وسقط عيوبهم ونور قلوبهم وقبورهم . وعلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

• • •

آل الشحنة أسرة حاوية مجيدة ، عرف منها اعلام في العلم والقضاء والوجاهة والغنى والنفوذ ولهم في حلب « آثار كثيرة واقواف ومعاهد ومدارس ومساجد مما يدل على ما كان لهم من جليل الشأن ورفيع المقام » (٢) ومنهم محب الدين ابو الفضل محمد بن الشحنة المتوفى سنة ٨٩٠ صاحب (الدر المنتخب في تاريخ مملكة حاب) (٢) وابوه المؤرخ المشهور محمد بن محمد بن الشحنة (٨٠٤ — ٨٧٧ هـ) ابو الفضل قاضي حلب واحد ادبائها ومنشئها ، كان آية في سرعة الحفظ وصاحب (طبقات الحنفية) و (روض المناظر في علم الاوائل والاواخر) في التاريخ والوفيات انتهى به الى سنة ٨٠٦ هـ ، وقضى اواخر ايامه في القاهرة حيث توفي . وهناك آخر عرفه ايضاً بابن الشحنة وهو عبد البر بن محمد بن محمد بن الشحنة (٨٥١ — ٩٢١) سري الدين

(١) في الأصل : (٨٨٧) ولعله سهو ، اذ لا يتفق هو وتواريخ الرسائل السابقة .

(٢) انظر الدر المنتخب في تاريخ مملكة حاب . ص ٤ من تمهيد ناشر الكتاب وقد طبع بالمطبعة

الكانتوايكية في بيروت سنة ١٩٠٩ . هذا وفي نسبة الكتاب الى ابن الشحنة نظر ، راجع

(التمهيد ، ص ١١٠) عن في عهد الممول والتركاني (الاستاذ الفاضل عباس الغزاوي ص ٨٣

قاضي حنفي ولي القضاء في حلب والقاهرة وصار جليس السلطان الغوري وحيداً وله تأليف عدة في الفقه (١) .

أما ناسخ رسالتنا الحسين بن محمد بن محمد ... فأحد أفراد الاسرة وأظنه هو والاعلام الذين أشرنا اليهم زمن واحد . وقد ترجم له صاحب الضوء اللامع بقوله : حسين بن محمد ... عفيف الدين أبو الطيب بن أثير الدين بن المحب الحلبي الشامي ... ويعرف كسافه بابن الشحنة . حفظ القرآن والمنهاج وغيره وسمع من جده وغيره ، وقدم القاهرة غير مرة . مرة منها بعد موت جده ، على عمه عند البر في جمادى الثانية سنة تسعين . . النج « (٢) »
فهو على قدم أقرانه من هذه الاسرة في العلم والرحلة والتحصيل .



تاريخ رسالتنا اذا يقع بين ١٣ جمادى الاولى و ١٤ جمادى الآخرة من سنة ٨٧٨ هـ . وقيمتها انحدرت من ان ناسخها الحسين ابن الشحنة احد اعلام المئة التاسعة عالم من اسرة علماء وقضاة ، وقد قابلها بعد نسخها بالأصل الذي نقل عنها وأشار في ختامها بقوله (بلغ مقابلة بأصله) .

لذلك غلب عليها الصحة ، وحلت في مواضع قليلة منها بهوامش موجزة شارحة او مستدركة يخالفها الصواب نادرة ويخالفها نادرة . وفي متن الرسالة تصحيحات ، وإبهامات يقع فيها القارىء . بدءاً بسبب إهمال النقط والاسنان وغموض بعض الحروف ، اذ أن ابن الشحنة علق هذه الرسائل لنفسه خالصة ، ولم يرد وقفها على القراء ، ولو اراد إهدبها الى ناسخ واضح الخط جميله . الا ان في معاودة القراءة فيها مع الامام بالموضوع والتحلي بشيء من الصبر ما يقضي على الغموض والابهام .

ب - ١ - الاقتراح للسيوطي (مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد دكن سنة ١٣١٠ هـ) .

٢ - المزهر للسيوطي بتصحيح محمد احمد جاد المولى ورفيقه (الطبعة الثانية بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر) لا تاريخ لها .

(١) من ترجمته في قاموس الاعلام للزركلي .

(٢) الضوء اللامع ٥٨/٣ رقم الترجمة ٦٠٠

ملحة الفسر :

جعلت نسخة باريس التي بخط ابن الشحنة هي الام فتنسختها بخطي وضبطتها حين كنت باريس في (آب سنة ١٩٥٦) ثم قابلتها بنسختي الاسكوريال واستانبول ، وأشرت الى مخالفة النسختين للاصل في الحواشي ، الا حين يكون ما في الاصل خطأ فاني أثبت الصواب في الاعلى واشير في الحاشية الى خطأ الاصل . فان كان في الاصل نقص اكملته من احدى النسختين او من الزهر ، او من الاقتراح ، جاعلا اياه بين معقوفين [] ومشيراً الى مصدره في الحاشية.

وأهملت اكثر مالا جدوى في اثباته سوى الاستكثار الفارغ مما هو ظاهر التحريف ، بحيث يطالع القارئ ناصاً صحيحاً مع الماء بفروق النسخ^(١) ، دون وصف لصعوبة الخطوات التي اجتريتها للوصول الى بعض التصويرات ، وما كلفت من عناء ووقت ، كما أعفيتها من حواشٍ لأفائدة فيها تتعلق بسقوط نقط او الفات من بعض النسخ ، اذ يغني في ذلك المثال والمثالان عن الاستقصاء . وعينت بعزو الشواهد والآيات والاحاديث المستشهد بها الى مصادرها ، كما عينت بشرح ما قد يغمض من غريب ، ولم أهمل التعريف بالاعلام التي يمر ذكرها .. الا أن ذلك كله في المستوى والمقدار المناسبين لقراء هذه الرسالة وللفن المؤلفة فيه بحيث يمضي فيها الطالب المتخصص في طريق لا حب إن شاء الله . ولم أشير في الحواشي الى طبعات المراجع التي استغنت بها في التصحيح أو الشرح لاني سأذيل هذه النشرة بثبت أبجدي بمراجع التصحيح وطبعاتها ليسهل الرجوع اليها على المضي بمسائل هذا الفن والله المستعان .

سعيد الافغاني

(١) تعد اوراق الاصل (نسخة باريس) على الموامش فرقم $\frac{١٠٥}{١}$ مثلاً يشير الى

نسرد له للمرجع صم في الله على كرههم وتكرهه ولم يبق
 اكرهه سبب الا سبباً في الصلح على قوله وصفوته كرهه الاجابة
 اها في الصلح والابا بنو بعد فلا زجاً عنه من الاصل ابرافقنوني
 بعد الخيس كتاب الاصل في مسائل كماله في الخيس كتاب في جد الا
 مري في الاصل في مجرور الاصل في كماله اول صنف له الصلح
 في قرآن كماله والادب في كماله عند المجادل والمجادل والمناظر
 مشمل الحق والصلح وبناد بوايه عند المجادل والمناظر عن المال
 والمناظر في كماله فاجبتهم على وفق طلبهم طلباً للثواب ومصلته
 اثني عشر فصلاً على غلبه على كماله حصار رقم بيا على الاصل في كماله
 يقع به ان كماله وهو الفصل الاول في السور الفصل الثاني في
 وصف ان كماله الفصل الثالث في وصف المشرك الفصل الرابع
 في وصف المشرك في الفصل الخامس في وصف المشرك في الفصل
 السادس في كماله الفصل السابع في الاصل في كماله الفصل الثامن
 في الاصل في كماله الفصل التاسع في الاصل في كماله الفصل العاشر
 في الاصل في كماله الفصل الحادي عشر في الاصل في كماله
 الفصل الثاني عشر في الاصل في كماله

فيقول المصري الدواب احضر بالرفع وهو الناس واما
 الترجيح في الناس فان يكون احدهما مضافا لدليل آخر
 او قياسا فاما الموافقة للنقل فهو ما قدمناه واما الجواز
 للناس فيل ان يقول الدواب ان يعمل في الاسم ^{النصب} ^{لشبه}
 العمل ولا يعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بالان يرتفع به
 دخولها فيقول المصري هذا فاسد لانه ليس كلام العرب
 عامل يعمل في الاسم ^{النصب} الاو عمل الرفع فماده ^{النصب} ^{لشبه}
 الى ترك القياس ومخالفة الاصول لخبر فائدة ذلك لا محذور
 واما استعصار الحال فلا محذور الا سدا لانه ما وجد
 هناك دليل على انه اعلم بالصواب ٥
 والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 من بعد النبي العبد الفقير الى الله المحتاج عموه وعمره محمد
 ابن عبد الملك بن عساكر العلوي السامعي في ليلة عيد زيارته ليلة الاحد
 سنة خمس وسفاه

الصفحة الأخيرة من مخطوطة (الاسكوريال) — اطار ص ٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی اللہ علی محمد وعلی آلہ وصحبہ وسلم نسلہمنا أبرا

الحمد لله مسبب الأسباب . والصلالة على رسوله ^(١) وصفوته محمد ^{١٠٠}
سيد الأسباب ، وعلى آله (وصحبہ) ^(٢) أولي البصائر والألباب .
وبعد ، فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب
« الإيضاف في مسائل الخلاف » تلخيص ^(٣) كتاب في جدل الأعراب
ممرى عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف
لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ، ليسلكوا به عند المجادلة
والمحاولة ^(٤) والمناظرة سبيل الحق والصواب ^(٥) ، ويتأدبوا ^(٦) به عند

(١) في (ع) و (أ) : (على صفوته) بحذف (رسوله و) .

(٢) زيادة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : تلخيص

(٤) ساقطة من (ع) و (أ) .

(٥) ساقطة من أ

(٦) في (ع) و (أ) : ويتهدبوا .

المحاورة^(١) والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة^(٢) في الخطاب ، فأجبتهم على وفق طلبتهم طلباً للثواب ، وفصلته اثني عشر فصلاً على غاية من الاختصار تقريباً على الطلاب ، فالله تعالى ينفع به إنه كريم وهاب .

الفصل السابع : في الاستدلال

الفصل الأول : في السؤال

- « الثاني : في وصف السائل »
 « الثالث : » « المسؤول [به] »
 « الرابع : » « العاشر : » « باستصعاب/الحال »
 « الخامس : » « الحادي عشر : في ترتيب الأسئلة »^(٤)
 « السادس : في الجواب »
 « الثامن : في الاعتراض »^(٤) على الاستدلال بالنقل
 « التاسع : » « بالقياس »
 « العاشر : » « باستصعاب/الحال »
 « الحادي عشر : في ترتيب الأسئلة »^(٤)
 « الثاني عشر : في ترجيح الأدلة »

١٠١
١

الفصل الأول : في السؤال ❁

أعلم أن السؤال هو طلب الجواب بإداته في الكلام . وهو مبني^(٥)

- (١) في ع : « المباحة والمحاضرة في إيراد السؤال والجواب عن المناكرة والمكابرة في الخطاب . » أما (أ) فكلاصل إلا أن فيها (المكابرة) بدل (المضاجرة) .
 (٢) زيادة من (ع) و (أ) والاقتراح ص ٤ وهي الموافقة لما سيأتي .
 (٣) في الأصل (الاعتراضات) فائمتنا ما في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٤) لانسجامه مع ما بعده من عناوين .

(٤) في (أ) : الأسئلة

❁ لخص السيوطي هذه الفصول الستة الآتية في ص ٨٣ ، ٨٤ من كتابه (الاقتراح)

وعزاها إلى المؤلف .

(٥) : « مبني » في (أ) : يبقى .

على أربعة أصول : أحدها سائل ، والثاني مسؤول به ، والثالث مسؤول منه ، والرابع مسؤول عنه ؛ ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه ولهذا فصلنا وصف كل أصل منها في فصل

الفصل الثاني : في وصف السائل

اعلم أن السائل ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم المتعلم^(١)، ولهذا ذهب من ذهب إلى أن السائل ليس له مذهب ، وإنما ذهبت (الجماعة)^(٢) إلى أنه لا بد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام إلى ما لا يحصر فتذهب فائدة النظر ، وأن يسأل عما ثبت^(٣) فيه الاستبهام ليصح عنه الاستفهام فقد قيل : « ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام » ، مثل أن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام ؛ فإن سأل عما لا يثبت فيه^(٤) الاستبهام مثل أن يسأل عن وجود النطق والكلام كان فاسداً لأنه جاء معانداً بسؤاله عما يعلم بحكم^(٥) الاضطرار ، فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار :

(١) في (ع) و (أ) : المتعلم

(٢) زيادة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : ثبت

(٤) في الأصل : (عنه) فرجعنا ما في (ع) و (أ)

(٥) في (أ) : يعلم

وليس يصح في الأذهان^(١) شيء، إذا احتاج النهار إلى دليل
والأ (يسأل إلا عما يلائم مذهبه، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم
يسمع منه، مثل أن يسأل الكوفي عن)^(٢) الابتداء: لم كان عمله الرفع
دون غيره؟، هذا سؤال لا يسمع منه، لأن قوله: «لم كان عمله الرفع؟»،
تسليم منه أن الابتداء عامل، وهو لا يقول إنه^(٣) عامل البتة، فلما سأل
عن تفصيل ما ينكر جملة لم يسمع منه، والأ^(٤) ينتقل من سؤال إلى سؤال
فإن انتقل عد منقطعاً كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال.
وذهب قوم إلى أنه لا يعد منقطعاً بحال، بدليل قول إبراهيم الخليل
لنمرود: «فإن الله يأتي بالشمس من المشرق»^(٥) بعد قوله: «ربّي
الذي يُحيي ويميت»^(٥) وهذا انتقال، وما^(٦) استدأوا به لا يدل على

(١) في (ع) و (أ): الأذهان، والبيت المتنبي.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل الاكلمات غير واضحة، فأتينا على ما في

(ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٨٣).

(٣) في (أ) بأنه

(٤) عطف على قوله (ان يقصد ..) اول الفصل.

(٥) البيت نص الشاهد كاملاً «لم تر الى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه

الله الملك، اذ قال إبراهيم: ربّي الذي يُحيي ويميت، قال أنا أحبي وأميت، قال

إبراهيم: فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب، فجهت الذي

أمر والله لا يهدي القوم الظالمين. ... سورة البقرة ٢ / ٢٥٨.

(٦) في (أ): [من ما] وهو خطأ.

جواز الانتقال لأن الأنبياء عليهم السلام أمروا بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق فكانوا يكلمون كل شخص على قدر عقله ومعرفة^(١) كما قال عليه السلام : « إنا أمرنا معاشر الأنبياء أن نخاطب الناس على قدر عقولهم » .^(٢)

فالحليل صلوات الله عليه [وسلامه]^(٣) رأى قوله : « فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب » أقرب في قطع حجاجه ودفع لجأه ، وليست حاجة أهل الجدل على هذا المنهج ، فلا يحمل عليه

الفصل الثالث : في وصف المسؤول به

اعلم أن المراد بقولنا (المسؤول به) صيغة السؤال ، وينبغي أن

(١) (ومعرفة) ساقطة من (أ)

(٢) لم أجده في الصحاح ، لكن بمناه حديثاً موقوفاً على علي بن أبي طالب رواه البخاري في جامعه الصحيح : كتاب العلم (باب من خفي بالعلم قوماً دون قوم كراهية الأيهموا) :

وقال علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتعجبون أن يكذب الله ورسوله » - انظر طبعة ليدن ٤٥/١

ثم أطلعني الأخ العالم الثقة في الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني ، على «تقييد له نقله من مخطوط) المنتخب من الفوائد (للامام الحافظ خبشة بن عبد الرحمن الأطرابلسي فيه : « إنا معاشر الأنبياء كذلك أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم » .

(٣) زيادة من (ع) .

يكون ببعض ألفاظ الاستفهام . وهي تنقسم إلى قسمين حروف وأسماء :
١٠٢ / فالحروف ثلاثة : الهمزة و (أم) و (هل) .

والأسماء تنقسم [إلى] ^(١) قسمين : أسماء غير ظروف وأسماء هي
ظروف ؛ فالأسماء غير الظروف : (من) و (ما) و (كم) و (كيف) ،
والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين :

ظروف ^(٢) زمان وظروف مكان ؛ فظروف الزمان : (متى وأيان)
وظروف المكان : (أين) و (أنى) ، و (أي) يحكم عليها بما
تضاف إليه ^(٣)

والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف والأصل فيها الهمزة ،
والأسماء والظروف محمولة عليها . ومعانيها مختلفة : ف (ما) سؤال عما
لا يعقل ، و (من) سؤال عما يعقل ، و (كم) سؤال عن العدد ، و (كيف)
سؤال عن الحال ، و (متى) و (أيان) سؤال عن الزمان ، و (أين)
و (أنى) سؤال عن المكان ، و (أي) سؤال عن التعيين بمنزلة ^(٤)
(أم) إذا كانت معادلة ^(٥) لهمزة الاستفهام نحو (أزيد عندك أم عمرو ؟)

(١) زيادة من (ع) .

(٢) في (أ) : (ظرف) بالافراد في كل الجملة .

(٣) في الأصل : (يضاف إليها) ، وفي ع : (يضاف إليه) وكلاهما تصحيف .

(٤) في الأصل : (لمن له أم) وهو تصحيف . فثبتنا ما في (أ) و (ع)

(٥) في (أ) : لمعادلة الهمزة الاستفهام ، وهو خطأ نسخ .

أي : أيهما عندك ؟ وقد تكون منقطعة فتكون بمنزلة (بل) و (الهمزة)
كقوله تعالى : « أم له البنات » و « لكم البنون » ، ^(١) ولا يجوز أن تكون
بمنزلة (بل) فقط لأن [« يصير »] ^(٢) معنى التقدير فيه : (بل له البنات
ولكم البنون) وهذا كفر .

والسؤال ^(٣) : (أم) المنقطعة لا يكون إلا مع تقدير الإضراب
عن الأول ، فإن كان قبلها خبر نحو قولهم : (إنها لا بل أم شاء ؟) فهو
استثناف استفهام يستحق الجواب ، وإن كان قبلها استفهام نحو : (هل
زيد عندك ^(٤) أم عمرو ؟) فهو رجوع عن السؤال [الأول] ^(٥)
وانتقال إلى آخر ^(٥) . وقد ينأى حكم الانتقال من سؤال إلى سؤال .

/ وينبغي أن ^(٦) أن يكون السؤال مفهوماً غير مبهم ، مثل أن يسأل $\frac{١٠٢}{٢}$
فيقول : (ماتقول في اشتقاق الاسم ؟) فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق

(١) سورة الطور ٥٢/٣٩ .

(٢) زيادة من (ع) ، وفي (أ) لأنه بصير التقدير فيه . والمؤدى في النسخ
الثلاث واحد .

(٣) في الأصل : وأم لسؤال بأم المنقطعة . والتصحيح عن (ع) و (أ) .

(٤) في ع : هل عندك زيد ..

(٥) (إلى آخر) ساقط من (ع) و (أ) . و [الأول] ساقط من الأصل فقط .

(٦) على هامش الأصل هنا : كان ينبغي أن يذكر هذا أعني قوله (وينبغي أن

يكون السؤال ..) في الفصل الأول في السؤال ، وأيضاً فكان ينبغي [كذا]

والجملية الأخيرة لم نرها في النص فلعل المامش أراد كلاماً في نفسه فلم يتمه .

الجواب عنه ^(١) ، مثل أن يسأل ^(٢) فيقول : (ماتقول في الاسم ؟) لا لا
لا يعلم أنه يسأل عن اشتقاقه أو [عن] ^(٣) حده أو [عن] ^(٤)
علاماته ، لأن ما لا ^(٥) يفهم في نفسه لا يستحق الجواب عنه .

انقضى الرابع : في وصف المسؤول منه

اعلم أن المسؤول منه ينبغي أن يكون أهلاً لما يسأل عنه ، مثل أن
يسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعروضي عن
العروض ، وكذلك كل ذي علم عن علمه ؛ فإن لم يكن أهلاً لما ^(٥)
يسأل عنه مثل أن يسأل العامي الغبي عن مشكلات النحو وعويص
التصريف وغوامض العروض ؛ كان السؤال فاسداً .

ويستحب المسؤول أن يأخذ في ذكر ^(٦) الجواب بعد تعيين السؤال ؛
فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكر الجواب

(١) (عنه) - اقطعة من (ع) و (أ)

(٢) في (أ) : أن يسأل عن الاسم : (ماتقول في الاسم) الخ .

(٣) زيادة من (أ)

(٤) في (أ) : لا

(٥) في ع : أن

(٦) في ع : في ذكر .

وسكت عن ذكر ال ايله زماناً طويلاً كان قد حاول بعد منقطعاً، لأنه
يحمل أن يكون سكوته إفكراً^(١) في إيراد الدليل بعبارة أدل على
الفرض . وذهب قوم إلى (أنه يعمد منقطعاً لأنه تصدى لمتب الاستدلال
فينبغي أن يكون الدليل مُعداً في نفسه) والاول أصح .

الفصل الخامس : في وصف المسؤول عنه

اعلم أن المسؤول عنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه^(٢) مثل
أن يسأل عن أنواع الحركات والمرفوعات / والمنصوبات والمجزورات
(والمجزومات)^(٣) ، فإن كان مما لا يمكن إدراكه مثل أن يسأل عن
أعداد جميع الالفاظ والكلمات الذالة على جميع المسميات . كان فاسداً
اتمذر إدراكه فلا يتحقق الجواب عنه .

(١) في ع : لفكره . وفي (أ) : لفكره .

(٢) على هامش الاصل : (تقدم مثل هذا في موضعين : أحدهما في وصف

السائل والثاني في وصف المسؤول به) اهـ . قلت : هو استدراك غير صحيح ،

فلم يتقدم ما ذكر في وصف السائل، والذي تقدم في وصف المسؤول به (ينبغي ان

يكون السؤال مفهوماً غير مبهم) وهذا غير المذكور أعلاه وبينهما بون ظاهر كما يتضح

من العبارتين ومن المثالين .

(٣) زيادة من (أ) .

الفصل السادس : في الجواب

اعلم أن الجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً ، وذهب قوم إلى أنه يجوز الفرض ^(١) في بعض الصور مثل أن يسأل عن جواز تقديم خير المتدأ ، فله أن يفرض له ^(٢) في المفرد ، وله أن يفرض له ^(٣) في الجملة ، لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض . وذهب آخرون إلى أن الفرض إنما يجوز في الدليل لافي الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق ^(٤) للسؤال ، وهذا أيضاً فيه نظر ، لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ، لأنه كما يلزم المسؤول ^(٥) أن يكون الجواب عاماً ليكون مطابقاً للسؤال فكذلك يلزمه أيضاً أن يكون الدليل عاماً ليكون مطابقاً للجواب .

(١) الفرض في اللغة : التقدير والقطع ، وفي بعض كتب المنطق انه قد يستعمل الفرض بمعنى التجويز العقلي .. الخ .

انظر كشف مصطلح الفنون لآتهمانوي ١١٢٤/٢ [كلكنة سنة ١٨٦٢] .

(٢) (له) راقطة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : عن السؤال ،

(٤) في (أ) : (السؤال) وهو خطأ .

الفصل السابع - في الاستدلال

اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب^(١) الفهم والاستعلام طلب العلم^(٢). وقيل: «الاستدلال بمعنى الدليل كالأستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد»، قال الله تعالى: «مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً^(٣)»، أي أوقد^(٤). والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في مستقر العادة اضطراباً.

/ وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال: $\frac{١٠٣}{٢}$
فأما النقل فالكلام العربي الفصيح^(٥) المنقول النقل الصحيح الخارج
عن حد القلة إلى حد الكثرة.

وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في^(٦) معناه كرفع
الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم^(٦) يكن كل ذلك منقولاً
عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في^(٥) معنى المنقول كان

(١) في (أ): طلبك .. للعلم

(٢) سورة البقرة ١٧/٢

(٣) في الاصل (وقد) فأثبتنا ما في (ع) و (أ) وهو المناسب.

(٤) في الاصل (الصحيح) فأثبتنا ما في (ع) و (أ)

(٥) [في] ساقطة من (ع). هذا وقد زاد السيوطي بعد نقله ما تقدم وعزوه

إلى كتاب ابن الأنباري هذا، زاد (قال): وهو معظم أدلة النحو، والممول في غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنما النحو قياس يتبع»، ولهذا قيل في حده: «إنه علم بمقاييس

مستنبطة من استقراء كلاب العرب» - انظر (الاقتراح) ص ٤٥

(٦) [لم] = من (أ)

محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب
وأما استصحاب^(١) الحال فإبقاء^(٢) حال اللفظ على ما يستحقه في
الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر :
إنما كان مبدياً لأن الأصل في الأفعال البناء وإن^(٣) ما يعرب منها : لشبه
الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء^(٤)

الفصل الثامن : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين :
الإسناد والمقتضى .

أ - فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين :

١ - أحدهما أن^(١) تطالبه بإثبات الإسناد ؛ وقد ذهب قوم إلى
أنه ليس له أن يطالبه بإثبات^(٢) الإسناد ، وإنما عليه أن يطمئن فيه إن
أمكنه ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه لو لم يكن [له]^(٣) ذلك

(١) في (أ) لاستصحاب ... فأنما ، وكلاهما خطأ

(٢) في (أ) : [وإنما يعرب ما يعرب منها ...] وهو أجود

(٣) [في البناء]^(٢) ساقطة من (أ)

(٤) [أن] ساقطة من (أ)

(٥) [إننا] ساقطة من (ع) و (أ)

(٦) [إننا] من (ع) و (أ)

لا أدى إلى أن يروي كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد .

والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده / أو يحمله على كتاب ١٠٤
معتمد عند أهل اللغة .

٢ - والثاني أن يطمئن في أسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته . والجواب أن يبين له طريقاً آخر .

ب - وأما الاعتراض على الماتن فمن خمسة ^(١) أوجه :

١ - أحدها أن تختلف الرواية ، مثل أن يقول الكوفي : « الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيفيني الذي أغناك غني فلا فقر يدوم ولا غناء ^(٢)

فمد (غنى) وهو مقصور ، فدل على جوازه . »

فيقول [له] ^(٣) البصري : « الرواية غناء ^(٤) ، بفتح العين ^(٥) ممدود . »

٢ - والثاني أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصري :

« الدليل ^(٥) على أن واو (رب) لاتعمل وإنما العمل لـ (رب) المقدرة أنه

(١) في الأصل (عدة) فآثرنا ما في (ع) و (أ)

(٢) لم يعرف لهذا البيت قائل ، ويتمثل به في عدد من كتب النحو ، والوجه ألا يستشهد بقول المجهول .

(٣) زيادة من (ع) و (أ)

(٤) في (ع) والفتى بفتح الفين ممدود ، وهو خطأ . هذا وعلى هامش الأصل

هنا : الغناء باند والفتح : الكفاية .

(٥) سقط في (أ) من قوله (الدليل) إلى قوله (قد جاء)

قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها [في] ^(١) نحو قوله :

رسم دار وقفت في طلبه كدت أقضي الحياة من جليلة ^(٢) ،
 فيقول له الكوفي : « إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض
 لا تقول به ، فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟ »

٣ - والثالث أن يشاركه في الدليل ، مثل أن يقول البصري :
 « الدليل على أن المصدر أصل للفعل ^(٣) أنه تسمى مصدراً ، والمصدر
 هو الموضع الذي تصدر عنه الأفعال ؛ فلو لم يصدر عنه القطع [وإلا] ^(٤)
 لما سمي مصدراً . »

(١) زيادة من (ع) و (أ) . و (نحو) ساقطة من (أ)

(٢) في الأصل : (ورسم) زبدت (واو) بحبر أحلك مما كتب به ما قبلها وما
 بعدها ، والزيادة خطأ ، إذ أن الرواية والوزن غير واو .

والبيت لجليل بن معمر المدري صاحب ثنية ، يستشهدون به على شيئين : الجر
 (رب) محذوفة وهو الموضوع هنا ، والثاني أن (من جلك) تأتي بمعنى (من
 عظم) وتأتي بمعنى (من أحل) . والمعنى الثاني ظاهر هنا ، أما الأول ففهموا منه
 (كدت أقضي من عظم أمره في عيني) ولا يخفى ما فيه من تكلف .

هذا وقد رواه الأصمعي (كدت أقضي الغداة) وروايته أجود . - انظر

شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٢٧ .

(٣) في (ع) : الفعل

(٤) كذا في الأصل وفي (ع) وظاهر أن (وإلا) لا تزوم لها ، لكن أسلوب

المؤلف في ذلك في كتاب من كتبه ، مرات عدة .

فيقول له الكوفي : هـ هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر ، فإنه إنما سمي مصدراً لأنه صدر^(١) عن الفعل كما يقال : (مركب فاره ومشرب عذب) ، أي مركب فاره ومشروب عذب .

٤ - والرابع التأويل ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز

ترك صرف / ما^(٢) ينصرف في ضرورة الشعر^(٣) قول الشاعر : $\frac{١٠٤}{٢}$

وممن ولدوا عامر^(٤) ذو الطول وذو العرض^(٥)

[فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه]^(٥)

فيقول له البصري : إنما لم يصرفه^(٦) لأنه ذهب به إلى القبيلة .

والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

(١) في ع : (مصدر) وفي (أ) : (مصدر) وهو جيد

(٢) في (أ) : مالا ، وهو خطأ .

(٣) (ضرورة في الشعر) ساقطة من (أ)

(٤) في (أ) ومن ولدوا .. والصحيح ما في الأصل وفي (ع)

البيت لذي الاصبع المدواني من كلمة مشهورة سائرة في رثاء قومه عدوان بعد أن

وقع شر بينهم فتفانوا ، أولها :

عذير الحي من عدوان كانوا حية الأرض

انظر الاغانى ٢/٣ ، ٤ ، وانظر شرح المفصل لآى يعيش ٦٨/١ والانصاف في

مسائل الخلاف لابن الانباري ٢/٢٩٣ ولسان العرب ٦/٢٨٦ .

(٥) زيادة من (أ) فقط

(٦) في (أ) : يصرف

قامت تُبكيه على قبره : « من لي من بعدك يا عامر »
 تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر^(١)
 فقال : (ذا غربة) ولم يقل : (ذات غربة) لأنه حملاه على المعنى
 كأنه قال : (تركتني إنساناً ذا غربة)^(٢) ، و (الإنسان) ينطلق على
 الذكر والانثى .

فيقول له الكوفي : « قوله : (ذو الطول وذو العرض)^(٣) يدل
 على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ، لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال :
 ذات الطول . »

(١) كذا في الأصول الثلاثة وفي (التنبية) للبكري ص ٣٠ وفي سبط اللاحي
 ١٧٤/١ وبعض أصول (العقد الفريد) إذ يرويه ابن عبد ربه عن أبي عبد الله البجلي
 قال : « وقفت اعرابية على قبرا بن لها يقال له عامر فقالت . . الخ .
 أما بقية أصول (العقد الفريد) التي اعتمدها الناشر من فتروي البيت (تركتني
 في الدار ذا غربة) وتروي المطلع : (أفت أبكيه على قبره) . — العقد الفريد ٣/٣٥٩ وعلى
 الرواية الثانية هذه ، يصح البيت لأشاهد فيه ؛ أما ابن . . نظور فقد اعتمد الرواية الأولى بعد أن
 قال : « وأما قول الشاعر :

ومن ولدوا عامر
 ذو الطول وذو العرض

فإن أبا اسحق قال : (عامر) هنا اسم للقبيلة ولذلك لم يصرفه ، وقال (ذو)
 ولم يقل (ذات) لأنه حملاه على اللفظ كيقول الآخر . قامت تبكيه . . الخ
 أي ذات غربة ، فذكر على معنى الشخص . وإنما انشدنا البيت الأول لتعلم أن
 قائل هذا امرأة . — لسان العرب ٦/٢٨٦ .

(٢) في (أ) زيادة : « ولم يقل ذات غربة لأن الإنسان . . الخ »

(٣) (. . المرس) — اقطعة من (ع) . (١) .

فيقول له البصري : « قوله (ذو الطول) رجع^(١) إلى الحَيِّ ، ونحو
هذا في التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر :

إِنْ تَمِيمًا خَلَقْتَ مَلْنُومًا^(٢)

قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صَهْمِيًّا^(٣)

والصهميم : الذي لا يثبت^(٣) عن مراده .

(١) في (أ) : يرجع

(٢) في (ع) (ملوما) ، وفي الأصل (ملهوماً) وكلاهما تصحيف فأثبتنا ما في
(أ) لأنه الموافق للراوية ،

الملموم : المجتمع بعضه إلى بعض ، وصخرة ملومة : مستديرة صلبة . الصهميم :
الخالص في الخير والنشر مثل الصميم . قال ابن الأنباري : (خلقت) أراد به القبيلة ،
ثم قال (ملوماً) أراد به الحَيِّ ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال (قوماً
ترى واحدهم صهميماً) - انظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ص ٢٩٥ .

هذا وقد روى ابن منظور هذا الرجز منسوباً إلى الخنيس الأعرجي كما يأتي :

إِنْ تَمِيمًا خَلَقْتَ مَلْنُومًا

مِثْلَ الصِّفَا لَا تَشْتَكِي الْكَلُومَا

قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صَهْمِيًّا

لَا رَاحِمَ النَّاسِ وَلَا مَرْحُومَا

وذكر أنه ورد أيضاً في رجز رؤبة - انظر لسان العرب ٢٤٢/١٥ والحاوية (١)

من الصفحة السابقة .

(٣) في (أ) : لا يثبت .

٥ - والخامس المعارضة ، مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين ^(١) :
 « الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى ^(٢) قول الشاعر :
 وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدنا الحرُّدَ الحُدالاً ^(٣)
 فيقول له البصري : « هذا معارض بقول الشاعر :
 ولكنَّ نصفاً لوسبيت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم ^(٤) »

(١) في الأصل : (الفعل) فأثبتنا ما في (ع) و (أ) لأن المقام يقتضيه ؛ وظاهر
 أن المراد إعمال أحد الفعلين في باب التنازع .
 (٢) [أولى] ساقطة خطأ من [أ] .
 (٣) في ع : (الجُدال) وهو خطأ . وفي [أ] : (وقد نغنى بها ونرى عصوراً)
 وليس بشيء . وفي الأصل (تقندتنا) بالناء فأثبتنا ما في [ع] لموافقة الرواية في
 في كتب النحو .
 نغنى : نقيم ، الحرُّد : جمع خريدة وهي الفتاة البكر الحية المسترة ، والحُدال :
 جمع خدلة وهي من النساء المثلثة الساق المستديرتها .
 نسبه سيوبه إلى المرار الأسدي ، وقوله :
 فرد على الفؤاد هوى مبدأ .
 وسوئل أو بين لنا السؤال
 -- الكتاب ١ / ٤٠
 وقد نغنى .

أما ابن الأنباري في كتابه [الانصاف] فنسبه إلى رجل من بني اسد ولم يسمه
 ثم قال : « فأعمل الأول [يعني قوله : ونرى] ولذلك نصب [الحرُّد الحُدالاً] ، ولو
 عمل الثاني لقال : [تقندتنا الحرُّد الحُدالُ] بالرفع . - انظر الانصاف ص ٦٣ .
 (٤) النصف : الانصاف . والبيت للفردوق . ويستشهد به النحاة على إعمال ثاني
 الفعلين المتنازعين . هو هنا [سبني] ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : [سبيت وسبوني]
 =

وقد ذهب قوم إلى أن المعارضة غير مقبولة لأنها تصدّر لمنصب الاستدلال / وذلك رتبة المسؤول لا السائل .

والصحيح أنها مقبولة لأن^(١) التعليل مالم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل .

والجواب عن^(٢) المعارضة من وجهين :

١ - أحدهما أن^(٣) يبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات

٢ - والثاني أن يرجع دليله على المعارضة بوجه^(٤) من

وجوه الترجيحات .

فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل .

وسنبين وجوه الترجيح مستقصاة في موضعها إن شاء الله [تعالى]^(٥) بعد .

= انظر الكتاب لسبويه [٣٩/١] والانصاف لابن الأنباري ص ٦٣ ولسان

العرب ٢٤٧/١١ وأساس البلاغة [مادة نصف] .

(١) في الأصل : [لأنه] فأثبتنا ما في « ع » و « أ »

(٢) سقط في [أ] من هنا حتى قوله « بما ذكرناه » .

(٣) في ع : أنه ،

(٤) في ع : « وجه » وهي جيدة ايضاً .

(٥) زيادة من « ع » . و « تعالى بعد » سقطتا من « أ »

الفصل التاسع - في الاعتراض على الاستدلال بالقياس

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال [بالقياس] ^(١) من سبعة أوجه :

١ - أحدها فساد الاعتبار ، مثل أن يستدل بالقياس (على مسألة) ^(١)

في مقابلة ^(٢) النص عن العرب ، مثل أن يقول البصري : « الدليل على

أن (ترك صرف ما ينصرف لا يجوز ضرورة الشعر) : أن الأصل في

الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن

نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألا يجوز [قياساً على مد

المقصود] ^(١) .

فيقول ^(٣) له المعارض : « هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة ^(١)

النص عن العرب ، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب

[في ترك الصرف] ^(١) لا يجوز ^(٢) ، قال الشاعر :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين حين تواكل الأبطال ^(٥)

(١) زيادة من (أ) .

(٢) في الأصل هنا : (مقابل) فرجحنا ما في (ع) و (أ) ، وكل جائز .

(٣) « له » ساقط من (ع) و (أ) .

(٤) في (أ) : « لا يجوز فدل على أنه جائز » ، وهي زيادة مربكة

(٥) البيت لحسان بن ثابت واستشهد به ابن الأنباري في كتابه الأنعام

(ص ٢٩١) وقال : « ترك صرف (حنين) وهو منصرف ، قال الله تعالى « ويوم

حنين إذا أمحطكم كثرتم » [سورة التوبة ٢٦/٩] ولم يرو عن أحد من القراء أنه

١٠٥
٢

/ فترك صرف (حنين) وهو منصرف ، وقال الآخر :
طلب الاثر ارق بالكتاب اذ هوت بشيب غائلة الثغور غدور^(١)
فترك صرف (شيب) وهو منصرف ، وقال الآخر :
أنا أبو دهب و هب لو هب من جمع والعز فيهم والنشب^(٢)
فترك صرف (دهب) وهو منصرف إلى غير ذلك من الأبيات
التي نقلت عن^(٣) العرب في ترك الصرف ، فدل على أنه جائز .
والجواب أن تتكلم عليه بما هيأت^(٤) من الاعتراضات على النقل
وتبين أن ما توهمه معارضا ليس كذلك .
٢ - والثاني فسد الوضع وهو أن يعلق على لغة ضد المقضى .
مثل^(٥) أن يقول الكوفي : إنما جاز التعجب من السواد والبياض

(١) الكلمة الأخيرة (غدور) ناقصة في الاصل ، مثبتة في (ع) و (أ) .
البيت للاختل ، وشيب هو ابن يزيد الشيباني (٢٦ - ٧٧ هـ) بطل الخوارج
الناشرين وقائدهم ، بايعه بالخلافة (١٢٠) رجلاً ثم ارقع بالحجاج غير مرة ، ثم امد
عبد الملك الحجاج بجيش من الشام قتلوا عليه وقتل أكثر اصحابه ، ونجا في عدد
قليل ، فنفرت به فرسه وعليه الحديد الثقيل ، فألقته في الماء فغرق . - انظر قاموس
الاعلام للزكلي .

(٢) قائله أبو دهب الجمحي (وهب بن زمعة) شاعر أموي توفي باليمن سنة ٦٣ هـ

(٣) من هنا إلى آخر الجملة ناقصة من (أ) .

(٤) في (ع) و (أ) : بينا .

(٥) من هنا إلى قوله (ضد المقضى) - سطرين . ناقصة من (أ) .

دون سائر الألوان لا^(١) منهما أصل^(٢) .

فيقول له البصري : « قد عقلت على العلة ضد المقتضى ، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل^(٣) . وهذا المعنى في الأصل^(٤) [لا]^(٥) يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم المحل^(٦) كان ذلك بطريق^(٧) الأولى . »

والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر .

٣ - والثالث القول بالموجب . وهو أن يسلم المستدل ما اتخذته موجباً للحكم^(٨) من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه^(٩) كان

(١) في الاقتراح ص ٨١ : أصلاً الألوان .

(٢) في ع : للمحل .

(٣) في (أ) : (المعنى) وهو خطأ .

(٤) ساقطة من الأصل ومن (ع) ، والمعنى يقتضيها كما في (أ) .

(٥) في (أ) : من طريق .

(٦) في ع : للعلة للحكم وفي (أ) : وفي الاقتراح ص ٧٩ : موجباً للعلة مع

استبقاء الخلاف .

(٧) الذي في (أ) : « ومتى توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً مثل »

وفيه سقط محال ، ومثاله في (ع) ويريد المؤلف : متى توجه في عموم الصور كان

المستدل منقطعاً .

المستدل منقطعاً ؛ فإن توجهه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد^(١)
منقطعاً وذلك مثل أن يستدل / البصري على جواز تقديم الحال^(٢) $\frac{١٠٦}{١}$
على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً وذو الحال اسماً
ظاهراً نحو (راكباً جاء زيد)^(٣) فيقول : « جواز تقديم معمول
الفعل المتصرف^(٤) ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . »

فيقول له الكوفي : « أنا أقول بموجبه . فإن الحال يجوز تقديمها عندي
إذا كان ذو الحال مضمراً . »

والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول^(٥) بالموجب بأن يقول :
« عنت به ما وقع الخلاف فيه وعرفته بالالف واللام فتناوله [اللفظ]^(٦)
والنصرف إليه . [وله أن يقول : هذا قول بموجب العلة في بعض الصور
مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها]^(٧) . »

(١) في الاصل (عد) وقد أربكتنا غلطة الناسخ هذه كثيراً ، حتى عززنا ما في
(أ) بالمقابلة على نسخة الاستاذ الجليل السيد محب الدين الخطيب المشار إليها في المقدمة الآتية :
(لمع الأدلة) وحتى عثرنا على هذا النص منقولاً وممزوفاً في (الاقتراح) للسيوطي ص ٧٩
(٢) « على العامل في الحال » ساقطة من (ع)

(٣) ساقطة من (ع)

(٤) في (ع) العامل المتصرف ، والأصل أحسن .

(٥) في (أ) وفي (الاقتراح ص ٧٩) : القول

(٦) ساقطة من الاصل ومن الاقتراح ص ٧٩ ، وهي في (ع) و (أ) .

(٧) ما بين الزاويتين ساقط من الاصل ، وهو في (ع) و (أ) . وفي الاقتراح =

٤ — الرابع المنع للعلة ، وقد يكون في الاصل والفرع :

فأما المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري : « إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء ^(١) يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه »

فيقول له الكوفي : « لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ » .
والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري : « الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دارك ، ونزال ، وتراك) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني [وإلا] ^(٢) لما بني ما قام مقامه » .

فيقول له الكوفي : « لا أسلم أن نحو (دارك ، ونزال ، وتراك) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر ، وإنما بني لتضمنه لام الأمر » .

والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها / في الأصل ^(٣) والفرع بما يظهر به فساد المنع .

١٠٦
٢

= ص ٧٩ وفي مخطوطة السيد محب الدين الخطيب التي انقردت بعد ذلك بإضافة « وفي منه لا يعد المستدل منقطعاً » .

هذا والكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً وإنما يخصون ذلك إذا كان صاحبها مضمراً فحسب ؛ والنقل والقياس على خلافة مذهبهم . انظر تفصيل ذلك في (الانصاف) ص ١٥٨ .

(١) ساقطة من الأصل ، وهي في (ع) و (أ) (والاقتراح ٨١)

(٢) يزيد المؤلف هذه الكلمة غير مرة ، وذلك أسلوبه ، وسقوطها أقوى لها

الحاجة أشار إلى مثل هذا في الحاشية ^(٤) من ص ٤٨ .

(٣) في الأصل « في (ع) : أم الفرع ، فأنتما ما في (أ) » .

٥ - الخامس المطالبة بتصحيح العلة . والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : بالتأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير [وجود الحكم لوجود العلة وزوالها لزوالها] ^(١) فمثل أن يقول ^(٢) : « إنما بنيت (قبل) لأنها اقتطعت عن الإضافة . » فيقول : « وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ » فيقول : « الدليل على صحة هذه العلة التأثير ^(٣) ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معرباً ، فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنياً ؟ ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معرباً ، ولو ^(٤) اقتطعناه عن الإضافة لعاد مبنياً ، كما قال الله تعالى : « واوردوا لعادوا لما نهُوا عنه .. » ^(٥) وأما شهادة الأصول فمثل أن يقول : « إنما بنيت (كيف) ، و (أين) و (متى) لتضمنها معنى الحرف . » فيقول : « وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ » فيقول : « الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد [وتدل] ^(٦) على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً ،

(١) زيادة من الاقتراح ص ٨١

(٢) لم يذكر فاعل لهذا الفعل ولا لأفعال القول الآتية بعد في الحوار، لأن المراد بها ظاهر أنه : يقول القائل ... فيقول المعارض .

(٣) ساقط في (أ) من هنا إلى كلمة (العلة) الآتية بعد .

(٤) هذه الجملة الأخيرة ساقطة من (أ) ويستغنى عنها .

(٥) سورة الانعام ٦ / الآية ٢٨ . هذا ولا لزوم لهذا الاستشهاد هنا .

(٦) زيادة من (ع) و (أ) .

٦ - والسادس النقص ، وهو وجود العلة ولا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة ، وذلك مثل أن يقول : « إنما بنيت (حذام) و (قطام) ، و (رقاش) لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) و (قاطمة) وراقشة . » فيقول : « هذا ينتقض بـ (أذريجان) فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف . »

١٠٧ / والجواب عن النقص أن يمنع مسألة النقص إن كان فيها منع (١) أو يدفع النقص باللفظ أو بمعنى في اللفظ : فالمنع مثل أن يقول : « إنما جاز النصب في نحو (يا زيد الظريف) حملاً على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم . » فيقول : « هذا ينتقض بقولهم : (يا أيها الرجل) فإن (الرجل) وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب . » فيقول : « لا أسلم (٢) أنه لا يجوز فيه النصب . » ويتمنع على مذهب من يرى جوازه . والدفع باللفظ مثل أن يقول في حشد المبتدأ : « كل اسم عربيته من العوامل اللفظية افظاً وتقديراً (٣) ، فيقول : « هذا ينتقض بقولهم : (إذا زيد جاءني أكرمه) فـ (زيد) اسم قد تعرّى عن العوامل اللفظية

(١) في الاقتراح للسيوطي ص ٧٦ . نقص (٢) في (أ) : لا نسلم

(٣) في الأصل في (أ) والاقتراح ص ٧٦ : « أو تقديراً » ، فأثبتنا ما في

ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ . ، فيقول : « قد ذكرت في الحد ما يدفع النقص لأنني قلت (لفظاً وتقديراً^(١)) ، وهو وإن تمرى لفظاً فإنه لم يتمرّ تقديراً ، لأن التقدير فيه : (إذا جاءني زيد جاءني ...) وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة عليه . »

والدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول : « إنما ارتفع (يكتب) في نحو : (مرت رجل يكتب) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب) . » فيقول : « هذا ينتقض بقولهم^(٢) (مرت رجل كتب) فإنه فعل قام مقام الاسم وهو (كاتب) ، وليس بمرفوع . »

فيقول : « قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع نحو : (يكتب) ، و (كتب) [فعل]^(٣) ماض ، والفعل الماضي لا يستحق [شيئاً من]^(٣) / الأعراب $\frac{١٠٧}{٢}$ [فلما لم يستحق شيئاً من جنس الأعراب]^(٣) منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأننا قلنا : هذا الفعل المستحق للأعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فلا يرد النقص بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الأعراب .

وقد ذهب قوم إلى أن النقص غير مقبول ، ويقولون بتخصيص

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) في (ع) و (أ) : بقولك . هذا والمنقول عن هذه الفقرة في الاقتراح (للبوطي) اختصار وأخطاء فليتبها .

(٣) زيادة في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٧٧) .

العلة ، وليس بصحيح لأن العلة المُخيلة ^(١) إنما جاز التمسك بها لأنها
توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فإذا رأيناها موجودة ولا حكم
معه لم يغلب على الظن كونها علة .

٧ - السابع المعارضة ، وهو أن يعارض ^(٢) بعملة مبتدأة
[والا كثرون على قبولها لأنها وقفت العلة ، وقيل : لا تقبل لأنها
تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل] ^(٣) / ، مثل
أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين ^(٤) : « إنما كان إعمال الفعل الأول
أولى من الثاني لأن الأول سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل ،
فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به . »

فيقول البصري : « هذا معارض بأن الفعل ^(٥) الثاني أقرب الى الاسم
من الفعل الأول ، وليس في إعماله نقص معنى ، فكان إعماله أولى . »
وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالنقل على ما بينا .

(١) في ع : (المختلة) وهو خطأ . و (الخيلة) معناها : المناسبة - انظر (الاقتراح
للسيوطي) ص ٧٢ .

(٢) في (ع) و (أ) (يعارضه) وليس بشيء . وفي الاقتراح ص ٨٢ : ان
يعارض المستدل .

(٣) زيادة من الاقتراح (ص ٨٢ .

(٤) مراد : (احد الفعلين في باب التنازع) .

(٥) . (أ) : (الفعل) وهو خطأ .

الفصل العاشر : في الاعتراض على الاستدلال

باستصحاب الحال (X)

وهو أن يذكر دليلاً يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به ^(١) في بناء فعل الأمر ^(٢) ، فيبين أن فعل الأمر مقتطع ^(٣) من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد أشبه / الاسم وزال عنه استصحاب ^(٤) حال البناء ، وصار $\frac{١٠٨}{١}$ معرباً بالشبه ، فكذلك فعل الأمر .

(X) استصحاب الحال مصطلح فقهي للحنفية ، يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها لقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً)

سورة البقرة ٢٩/٢

نقل النجاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء (اصول للنحو) كأصول الفقه ، وعرفه ابن الأنباري بأنه (ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل . . . وهو من الأدلة المعبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الأعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الأعراب . - انظر الاقتراح ص ٨٦ وسيأتي كاملاً في موضعه من (لمع الأدلة) ان شاء الله . هذا وقد نقل السيوطي هذا الفصل كاملاً في كتابه (الاقتراح - ص ٨٧) .

(١) (به) ساقطة من (أ) .

(٢) في الأصل : (الأمر فيه) ، ولا معنى لكلمة (فيه) فحذفناها اعتماداً

على ذلك وعلى نسخة (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) منقطع ، وليس بشيء

(٤) في (أ) الاستصحاب ، وليس بشيء .

والجواب أن بين أن ما توهم دليلاً لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

الفصل الحادي عشر^(١) - في ترتيب الأسئلة^(٢)

اعلم أن علماء الجدل اختلفوا في ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة ؛ بل له أن يوردها كيفما شاء لأنه جاء مستفهماً مستعلماً .

وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها ، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقض ، ثم المعارضة .

[و]^(٣) إنما وجب تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعارض يدعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لأنه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف ، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة ، لأن المنع إنكار العلة والمطالبة إقرار

(١) نقله السيوطي معزواً إلى المؤلف ، بتصريف بسير في كتابه (الاقتراح) ص

٨٢ مع إسقاط بعض الجمال .

(٢) و (أ) : الأسئلة

(٣) زيادة لارمة من (ج) و (أ) .

(بالعلة).^(١) والّا إقرار بعد الّا إنكار يقبل، والّا إنكار بعد الّا إقرار لا يقبل.
ثمّ النقض، لما فيه من تسليم صلاحية العلة^(٢) لوسلت من النقض
فكان تأخيرها عن المطالبة أولى من تقديمها عليها، لأنّ المطالبة لا تتوجه
على علة منقوضة.

ثمّ المعارضة لأنّها ابتداء داليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل، فهي
بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنّها
ليست بسؤال.

الفصل الثاني عشر - في ترجيح الأدلة^(٣)

/ اعلم أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل، والآخر القياس. $\frac{١٠٨}{٢}$
١ - أما^(٤) الترجيح في النقل فيكون في شيئين: أحدهما الإسناد
والآخر المتن.

فأما الترجيح في الإسناد فإن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر،
أو تكون النّمة^(٥) في أحدهما أكثر من الآخر، مثل أن يستدل

(١) زيادة من الاقتراح ص ٨٢

(٢) في ع: «ولو»، والصواب ما في الأصل، وما في (أ) و (الاقترح)

(٣) انظر «الاقترح» ص ٩٢

(٤) في (أ): فأما

(٥) في الأصل: «الثقة» لكن السياق يدل على صواب ما في (أ) و (ع)

الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت في معنى (كيما) بقول الشاعر:
 اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألأ^(١)
 فيقول^(٢) له البصري : « الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوماً^(٣))
 تحدثه) بالرفع ، ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضل^(٤) بن سلمة الضبي
 فإنه كان يرويه بالنصب . وإجماع نحويي البصرة والكوفة على خلافه
 والمخالف له أعلم منه وأضبط .^(٥)

ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم ، لأن بها^(٦) معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها التعلق
 به ما اشترط في نقله وإن لم تكن^(٧) في الفضيلة من شكله .

(١) قائمه عدي بن زيد العبادي ، يستشهد به بعض النحاة على أن « كما » متعدي
 « كيما » في نصبها المضارع انظر « الانصاف » ص ٣٤٤

(٢) [له] ساقطة من (أ)

(٣) في « أ » : [يوم] وهو تصحيف

(٤) أبو طالب النحوي اللغوي الفاضل الكوفي ، أخذ عن أبيه سلمة بن عامر
 وعن ابن السكيت وثماب ، وله في اللغة والنحو اختيارات يختار النحاة غيرها ، وتآلف
 في اللغة عديدة . توفي سنة ٢٧٠ هـ .

انظر بغية الوعاة ص ٣٩٦ وقاموس الاعلام ٣ / ١٠٦٣

(٥) في ع : وأحفظ ، وفي « أ » : أعلم وأحفظ

(٦) في [أ] لأنها ، والصحيح الأصل

(٧) في الأصل وفي « ع » وفي « أ » : « يكن » وهو تصحيف لأن الضمير يعود على الله

لا على الحديث .

وأما الترجيح في المتن فإن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس،
والأخرى مخالفة، مثل أن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف
من غير عوض بقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري أحضر^(١) الوغى وأن أشهد المذات: هل أنت مُخلدي^(٢)
فيقول له البصري : «الرواية : (أحضر) بالرفع، وهو القياس.»

٢ — وأما الترجيح في القياس فإن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر
من نقل أو قياس .

فأما الموافقة للنقل فنحو / ما قدمناه .

وأما الموافقة للقياس فمثل أن يقول الكوفي : «إن (إن) تعمل في
الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع، بل^(٣) الرفع فيه
بما كان يرتفع به قبل دخولها.»

فيقول له البصري : «هذا فاسد، لأنه ليس في كلام العرب عامل
يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع^(٤)، فما ذهبت إليه يؤدي إلى
ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز، وأما استصحاب

(١) في (أ) : احضروا

(٢) من معلقة طرفة بن العبد

(٣) في الأصل : (لأن)، فأثبتنا ما في «ع»، و«أ»، و(الاقتراح ص ٩٤)

(٤) في (الاقتراح ص ٩٤) في الخبر الرفع .

الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال . والله أعلم (١) .

تم المختصر في جدل الإغراب المسمى بـ (الإغراب) لابن الانباري رحمه الله .

والحمد لله وعمره وصلى الله على (سيدنا) محمد فأنم النبيين وعلى آله
وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

(١) في (أ) : « أعيد الصواب » . هذا وإلى جانب هذه الكلمة في هامش

الاصول : (جامع مداركه) : ١٠٠ .

لَمَعَ الْأَدَلَّةُ

في أصول النحو

إني أبركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نشر هذا الكتاب النفيس عن أصل احتفظت به مكتبة (عاطف) في
إستنبول برقم [عاطف ٢٤٢٩ / ٣] وأخذ قسم المخطوطات بجامعة الدول العربية
فلأ عنه ، قرأته وأوصيت بتصويره مكبراً ، وعن هذه الصورة أصدر هذه النشرة
إذ تعذر علي الحصول على غيرها .

الكتاب ثلاثون فصلاً ، والمخطوطة ناقصة من أولها اربعة فصول وبعض الخامس ،
وفي ورقها الأولى آخر الخامس وابتداء الفصل السادس . حجمها صغير وأوراقها ثلاث
وأربعون ، صفحتها أحد عشر سطرًا ، في السطر ما بين (١٠ - ١٢) كلمة ، وخطها
نسخي واضح جميل مشكول ، منقط إلا في مواضع أكثرها أحرف المضارعة .
وعناوين فصولها بخط جلي في وسط السطر ، لا تاريخ على النسخة المصورة لكن
المفهرس ذكر أنها كتبت سنة (٦٢٢ هـ)^(١) . وفي آخرها : « تم الكتاب والحمد
لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه . »

وتحت ذلك بخط كبير : (كتبه ... بن الشيرازي) وبلي ذلك خاتم المكتبة
المنقوش فيه (وقف هذا الكتاب الحاج مصطفى عاطف بشرط ألا يخرج من
خزائنه سنة ١١٥٤) .

ويظهر من مقابلة خط هذه النسخة بخط نسخة (عاطف) من (الاغراب)
ان ناسخها واحد ، لكن أخطاء الناسخ في هذه الرسالة لاتكاد تذكر فلعل
أصلها المنسوخ عنه أصل جيد .

ومع هذا فيلاحظ عليه الانحراف عما يجب في الرسم في أشباه الامور الآتية :

(١) انظر فهرس المخطوطات المصورة الذي طبعته الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ١ / ٣٧٧

- ١ - زيادة الف بعد الأفعال الدالة على مفرد والنتيجة بواو مثل : (لا يخلوا)
ص ١ من المخطوطة .
- ٢ - إهمال الهمزات غالباً وميله إلى تسهيلها حتى أنه يرسم (في مسألتنا)
هكذا : (في مسألتنا) ص ٢ وتصبح (استقرأ) عنده : (استقرا) بلا همزة .
- ٣ - فصله (أن) المصدرية عن (لا) قبل المضارع فتجد في المخطوطة (فوجب
أن لا ، أن لا يفي) مثلاً ص ١ والوجه الوصل .
- ٤ - رسمه بعض ما تجب له الياء من الألفات المقصورة ألفاً مثل :
(الجفلا) ص ٩
- ٥ - نقطه الألفات المقصورة المرسومة بـاء وإهمال نقط الباءات على قاعدة
كثير من المتقدمين (انظر مثلاً ص ٣٩ السطر ٦) من الأصل حيث تجد : فكان
الأخذ برواية من روي الرفع أولى (ص ٢٧ السطر ٧) حيث تجد : (وإماما حكى
عن بعضهم)
على أن ذلك لا يصرد فتره في (ص ٣٩) نفسها السطر ١٠ يتبع اصطلاحنا
اليوم في رسم قول طريقة هكذا :
- ٦ - انحرافه عن الواجب في وصل (ما) بما قبلها أو فصلها عنه ، فهو ، يرسم
(حينما دار) مفصولة هكذا (حيث ما دار) ص ١٢ س ٢ ، على حين يصلها بما
قبلها حين يجب الفصل ، وقد فعل ذلك أربع مرات في الأسطر الثلاثة الأخيرة
من ص ١٢ فيقول : « كما يجوز أن يكون مرفوعاً ... الخ » وظاهر أن (ما) هنا
بمعنى (الذي) فيجب أن تفصل عن (كل) .

جريت في تحقيق هذه الرسالة على خطة سابقتها ، ولكن النقص الذي في اولها وعجزني عن الحصول على نسخة ثانية أغتماني حتى جاء فرج الله :
عثرت في فهرس المكتبة الخاصة للعلامة العالم الجليل السيد محب الدين الخطيب على مجموعة مؤلفة من ثلاث رسائل بخط مغربي جميل دقيق ، رسالتان منها لابن الانباري ، رقبها (١٣٢٥) والرسائل الثلاث :

- ١ - الاقتراح للبيوطي
- ٢ - لمع الادلة لابن الانباري (١) .
- ٣ - الاغراب في جدل الاعراب .

طرت بهذا الكنز فرحاً اذ لن تبقى رسالتنا على ما خيل الي - مخرومة الاول ، فتلقتها كالحافظ العجلان ، الا اني لم امض كثيراً حتى تضاعف فرحي بعض التضائل اذ ان صاحب هذه المجموعة على ما ظهر لي طالب علم يريد ان يقتصر الفوائد مختصرة مركزة فسمع لنفسه ان يحذف كلمات كثيرة المؤلف ، بل لقد اعمل قلبه بعض التغير والتقديم والتأخير لعبارة كأنه يعدها للاستذكار والحفظ ، لكنه - والحق يقال - بقي على رغم ما غير وبدل ، محافظاً على المعنى .

استنسخت الفصول الستة الاولى من الرسالة في المكتبة السلفية عمرها الله بفضل صاحبها ، ثم أتت الى دمشق فقابلت ، نسخت عن آخر الفصل الخامس من مخطوطتنا وعلى الفصل السادس ، واسترحت و أن اكمل نقص نسختنا من هذه المخطوطة الخطيبية : ثم لاحظت لي ورقة أمس . من ذكريني المختزنة من حين قرأت كتاب الاقتراح للبيوطي منذ عشرين سنة . وذكرت ان فيه خلافاً عن ابن انباري . ولكن أين هذا نقص ؟ فصيحة ، هند سقيمة . فمن مع كثرة نقصه وانعلاصه ففهرس بلا عذر .

(١) في قوله : « لمع الادلة » في أصول النحو : كيف تكلمن ثم ببركات عبد الرحمن بن عبد الانباري رحمه الله .
ثم « بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . »

تركت ما بين يدي من اوراق وصور وجلست جانباً مع ورقة بيضاء لأقرأ - بروية - الكتاب من اوله الى آخره وأسجل على هامشه وعلى ورقتي كل موضع فيه نقل عن ابن الانباري ؛ كانت الفرحة هنا آتم من سابقتها ، فقد وجدت السيوطي يذكر في مقدمته كتابنا هذا بقوله : « .. فأما الذي في اصول النحو فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الادلة) ورتبه على ثلاثين فصلاً » وسرد الفصول كلها وسنعود الى سرده بعد قليل ، وختم كلامه عليه بقوله : « وقد اخذت من الكتاب الاول (يعني هذا) الباب ، وادخلته مغزواً اليه في خلل هذا الكتاب .. »

وجدت بعد ان انتهيت من عرض (الاقتراح) وانتقلت الى تصفح كتابه الثاني (المزهري) في طبعته المهرسة ، ان السيوطي نقل من فصول (لمع الادلة) اكثر من نصف الكتاب ، نحواً من ثمانية عشر فصلاً عازياً الى ابن الانباري كما اشار في مقدمته مع تصرف يسير آونة ، واختصار خفيف اخرى ، ومحافظة على الاصل مرات كثيرة ، ونقل منه ثلاثة فصول كذلك الى كتابه (المزهري) .

وعلى هذا نقلنا الفصل الاول كاملاً من (الاقتراح) ، والرابع واكثر الخامس من المزهري ، والثاني والثالث من المخطوطة الخطيبية ، ونشرنا هذه الفصول بحرف صغير تمييزاً لها ، وأشرنا عند كل فصل الى صفحة المصدر المنقول عنه او المقابل به .

هذا وهناك خلاف في ترتيب بعض الفصول بين مخطوطتنا وما ذكره السيوطي في مقدمة (الاقتراح) وقد رايت من الخير مقابلة المسردين ليقف القارىء على عناوين الفصول وعلى الخلاف معاً :

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة (الاقتراح)
١	ناقص	في معنى اصول النحو وفائده
٢	—	في اقسام ادلة النحو
٣	—	في النقل
٤	—	في انقسام النقل
٥	—	في شرط نقل المتواتر
٦	في شرط نقل الآحاد	كذلك
٧	في قبول نقل اهل الاهواء	—
٨	في قبول المرسل والمجهول	—
٩	في جواز الاجازة	—
١٠	في القياس	—

بدء الخلاف

١١	في الرد على من انكر القياس	في تركيب القياس
١٢	في حل شبه تورد على القياس	في الرد على من انكر القياس
١٣	في معرفة انقسام القياس	في حل شبه تورد على القياس
١٤	في قياس العلة	في اقسام القياس
١٥	في قياس الشبه	في قياس الطرد
١٦	في قياس الطرد	في كون الطرد شرطاً في العلة
١٧	في كون الطرد شرطاً في العلة	في — العكس —
١٨	— — — العكس —	في جواز تطيل الحكم بملتين فصاعداً

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة الاقتراح
١٩	في جواز تعليل الحكم بعائنين فصاعداً	في إثبات الحكم في محل النقل : بماذا يثبت ؟
٢٠	في إثبات الحكم في محل النص : بماذا يثبت ؟ بالنص أم بالعادة ؟ .	بالنقل أم بالقياس ؟

انتهاء الخلاف

٢١	في إبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة	كذلك
٢٢	في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه	-
٢٣	في إلحاق الوصف بالعادة مع عدم الاخالة	-
٢٤	في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال	في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من وجوه الاستدلال
٢٥	في الاستحسان	كذلك
٢٦	في المعارضة	-
٢٧	في معارضة النقل بالنقل	-
٢٨	في معارضة القياس بالقياس	-
٢٩	في استصحاب الحال	-
٣٠	في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه	-

يلاحظ إضافة إلى خلاف الترتيب بين النسختين ، أن الفصل (١٤) في مخطوطتنا وهو (في قياس العلة) يقابله في مقدمة الاقتراح الفصل (٢٠) (في العلة القاصرة) ، ثم تنفرد مخطوطتنا بالفصل (١٥) في قياس الشبه ، وتنفرد مقدمة الاقتراح بالفصل (١١) في تركب القياس .

أما المماثلة للمماثلة ، فهي ، مماثلة لمماثلة ، إلا أن الفصل السادس

لم يذكر فيها ، وقد أدرجت الفصول (١٣ - ١٦) في فصل واحد ، ونقص
الفصلان (٢٣ و ٢٤) .

اسم الكتاب

لم يكن للتنبه على اسم الكتاب لزوم لولا أن خطأً جديداً نشره ودوجه (جامعة
الدول العربية - الادارة الثقافية - معهد إحياء المخطوطات العربية) حيث يحتفظ
بفلم مصور عنه . فقد أدرج في الجزء الاول من (فهرس المخطوطات المصورة) ، باسم
« إجراء القياس في النحو ... » (١) ولم أدر من أين اقتصر هذا الاسم فلم يذكره
أحد ممن ترجوا لابن الأنباري ، على حين كلهم ذكر (لمع الأدلة) في أصول النحو ،
كما عرفت من المخطوطة الخطيبية ومن نقول السيوطي عنه في كتاب (المزهري)
(الاقتراح) ومما تقدم لك في ترجمتنا ابن الأنباري . وهناك خطأ ثان حيث جاء في
التعريف بالنسخة « كتبت سنة ٦٢٢ تقريباً (٢) بخط نفيس ينقص من أولها خمسة
فصول . وهذا الكتاب مصدر المزهري للسيوطي . » (٣)

وليتهم لم يهتموا بهذه الجملة لما فيها من شطط وخطأ ، فكل من قرأ (المزهري)
عرف مبلغ الاسراف فيها ، إذ جميع ما نقله السيوطي من كتاب ابن الأنباري هذا في
المواضع الثلاثة لا يبلغ صفحة واحدة من (١٢٠٠) صفحة في طبعة عيسى البابي
الحلي . ولو قالوا هو عمدة كتاب (الاقتراح) للسيوطي كانوا أقرب الى الجادة إذ
نقل منه (١٨) فصلاً وكتابه (الاقتراح) نحو مئة صفحة .

...

وأنا إذ أقدم هذا الكتاب الفريد للدارسين الباحثين من العلماء ، ميقتبط بما يسر الله
من إكمال نقصه بحيث لم يحرم القارىء شيئاً من فصوله . إلا ما عودنا ابن الأنباري

(١) من ٣٧٧ طبع دار الرياض للطبع والنشر في القاهرة سنة ١٩٥٤

(٢) الصفحة السابقة . هذا ، وهناك خطأ احصائي ، فأوراق النسخة ثلاث وأربعون .

لا أربعون كما ذكرنا في آخر التعريف البالغ سعة من اسلاف السطور .

في مطالع كتبه (تزهة الألباء ، الانصاف ، أسرار العربية ، الاغراب) من فواتح
موجزة بأسلوبه المسجع اللطيف ، يقدم بها كتابه إلى القراء بطلعهم على الحافز له
على التأليف ، ويشير أحياناً إلى ما تقدم له من رسائل ذات علاقة بالفن الذي يتكلم
عنه ، فنعرف بذلك الترتيب التاريخي بين بعض مؤلفاته وبعض^(١) ، كما نعرف أحياناً سبب
التأليف ، ومن ألف من أجله .

فلنحمد الله على ما يسر وهدى ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

سعيد الأفغاني

(١) مع هذا المصنف من القائمة لا يفقد أحوال في آخر (مع الأداة) على كتابه (الاغراب)

فمنها سمع ولذا لك شرفاء قبل (مع الأداة) .

بغير ذلك الحكم الذي ذكره لا غرض له وكلما جيب
 الدليل على المثبت كذلك يغلب الدليل على السالب في
 مقابلة أقسامه في الخواص والامتنان في شواهد
 عنها فمن الامتنان وأما الاغتراب في كل سئل من هذه
 الامتنان التي هي النقل والقياس واستغياها بحال
 فليكن من الجليل وقد ذكرنا ذلك مستثنى في كتابنا الموروم
 بالاعتراف والله اعلم بالشرائيب

ثم الصناب
 واحمد لله وحده وسو على سيدنا محمد وآله وسلالة
 كنه في الشيرازي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا^(١)

الفصل الأول

في معنى أصول النحو وفائده

أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جلته وتفصيله . وفائده التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاء^(٢) الاطلاع على الدليل ؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب^(٣) .

(١) قلت هذه البداة بحروفها من المخطوطة الخطيبة . أما الفصل الأول فقد أدرجته السيوطي في كتابه (الاقتراح) ص ٦ بعد أن ذكر عنوانه في مقدمته ص ٣ . وختمه بقوله « هذا جميع ما ذكره (ابن الأنباري) في الفصل الأول بحروفه » . أما المخطوطة الخطيبة فقد اختصرت بعض الكلمات والجمل .

(٢) في الأصل : بقاء ، وهو تحريف ظاهر لمن أمن .

(٣) إليك نص الفصل في المختصرة الخطيبة ليظهر بعض أساليب مختصرها في اختصاره . « فأصوله أدلته التي منها فروع وفصوله كما أن أصول الفقه أدلته التي تنوعت عنها فروع وفصوله . وفائده التعويل في إثبات الحكم على الدليل ، إذ المقلد لا يعرف الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب » .

الفصل الثاني

في اقسام أدلة النحو

اقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها ^(١).

والدليل ما يرشد إلى المطلوب ، وقيل : معاوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراباً . والدال والدلالة بمعنى : فاذا الدال فاعل بمعنى فعل كعلم وقادر ، أصله (دال) . وقيل : (الدلالة فعل الدليل ، والدال ناصبه .) والأول أكثر استعمالاً ^(٢).

الفصل الثالث

في النقل (٣)

النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) ^(٤) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة .
فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذ من كلامهم

(١) هذا الفصل من المخطوطة الخطيبية المختصرة ، وقد أسفت أن وجدت السيوطي لم ينقل منه في ص ٤٠ من (الاقتراح) غير الجملة الأولى حين اختصر الفصول التامية الأولى . و نظر ص ٣ من الاقتراح .

(٢) كذلك قرأت هذه الكلمة وهي غير واضحة في المخطوطة الخطيبية ، ورسمها أقرب إلى ما أنبتناه ، والمعنى مع ما قبله متسق .

(٣) عن المخطوطة الخطيبية

(٤) زيادة من احتصار السيوطي ، انظر الاقتراح ص ٤٠

كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) ^(١) ، قرئ في الشواذ : « ألم نشرح ^(١) . . . »
بفتح الحاء ، وكالجر بـ (لعل) كما في :
لعل أبي المغوار منك قريب ^(٢)

وقال :

علّ صروف الدهر أو دولاتها ^(٣)

وكنصب بعضهم جزأي (لعل) و (ليت) ، قال :
يا ليت أيام الصبا رواجها ^(٤)

(١) زعموا أن ذلك لغة بعض العرب ، وشاهد الجزم بـ (لن) قول أعرابي مجهول يمدح الحسين :
ان يحن الآن من رجائك من حراك من دون بابك الحلقة
وان لم تكن قصة الشاهد موضوعة كان فيه ضرورة شعرية فيبحة .
أما شاهد النصب بـ (لم) فقول نسبوه الى الحارث بن منذر الجرمي :
في أي يومي من الموت أفرّ يوم لم يقدر أم يوم قدر
والقراءة الشاذة بنصب (لشرح) وقد خرجوا ذلك على أن هناك نون توكيد خفيفة ثم
حذفت ، وردوا ذلك بأدلة صناعية . — انظر شرح شواهد المعنى للسيوطي ص ٢٣١ ، ٢٣٤
ومعنى اللبيب ص ٣٨٣ ، ٣٩٠ والآية « ألم نشرح لك صدرك » أول سورة الانشراح ١/٩٤
هذا وقد عرّا الرخشي هذه القراءة الى أبي جعفر المنصور ، وأردف ذلك بقوله : « لعله
بين الحاء وأنشعبها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها . » — انظر الكشف ٤-٧٧٠
(٢) عجز بيت الكم بن سعد الغنوي وأوله :
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرق . — لعل أبا المغوار منك قريب
روي بالجر والنصب فلا يصح شاهداً قاطعاً .

(٣) تنمة الرجز : يُدْرِنَا النِّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فتستريح النفس من زفراتها

الدُّوْلَةُ : الشيء المتداول ، يريد : لعل حوادث الدهر تطيب الغلة على النعمة وهي الشدة .
والرجز تشده الغراء ولم يجره الى أحد ، وهذا يضعف الاحتشاده على اللغة التي نسبوها الى عقيل
وهي الجرم بـ (عل ، وامل) . انظر معنى اللبيب ١-٢٢٨ وشرح شواهد السيوطي ص ١٥٥
(٤) في طلبات الشعر لاسيلاً : وقال المعاج : « يا ليت أيام الصبا رواجها » .
وهي الجرم بـ (عل ، وامل) . انظر معنى اللبيب ١-٢٢٨ وشرح شواهد السيوطي ص ١٥٥
وأما قوله : « يا ليت أيام الصبا رواجها » فمطابقاً لما ثبت زبداً فاعداً .

وأما قوله : « يا ليت أيام الصبا رواجها » فمطابقاً لما ثبت زبداً فاعداً .

وقال :

فليت أبا قابوس، ما ذرّ شارق، أميراً لنا أو ليت غير أمير (٤)
وككسر نون (من) مع لام التعريف نحو (من الغلام) وضم نون (عن)
مع نحو (عن الرجل) ، وكادغام نحو (رذن) في (رذن) ، وتركه (١) مع
لام التعريف في أربعة عشر حرفاً أولها التاء وآخرها النون (٢) . إلى غيره مما لا يخفى
من الشواذ .

الفصل الرابع : في انقسام النقل (٣)

اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد .
فأما التواتر فله لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛ وهذا القسم دليل
قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .
واختلف العلماء في ذلك العلم : فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا
على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل
من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ؛ وهذا موجود في خبر
التواتر ، فكان ضرورياً . وذهب آخرون إلى أنه نظري ، واستدلوا على ذلك بأن

== النعاة كالمرء يجمونها حين تنصب الجزأين ، مساوية (تنيت ، وددت =) أو (وجدت)
أما أكثر النعاة فلا يقرأون بنصب (ليت) و (لعل) جزأي الجملة ويقرون لهما خيراً مناسباً :
(ليت لنا أيام الصبا رواجماً) أو (ليت أيام الصبا أقبلت رواجماً) . وهو الألفيس . — انظر معني
الليبي ١-٢٩١ وشرح الكافية ٢-٦ : ٣ وحاشية الشمني المسماة (المنصف من الكلام على
معني ابن هشام) ٢-٦٩ ولسان العرب ٢-٢٩٣

(١) ترك الادغام

(٢) هي الأحرف الشمسية : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط .

ظ ، ل ، ن ، ويوجب ادغام لام التعريف فيها كما يخفى

(٣) هذا الفصل نقله السيوطي في المزهري ١-١١٣ وانظر الاقتراح ص ٣ حيث ترى

عنوانه وس ٤٠ حيث ترى اختصاره .

بينه وبين النظر ارتباطاً ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق
على الكذب دون غيرهم ؛ فلما اتفقوا علم أنه صدق .

وزعمت طائفة قليلة أنه لا يفضي إلى علم البتة . وتمسكت بشبهة ضعيفة ، وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ؛ فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد : فإنه ثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد ، فإن الواحد لو رام حملَ حملِ جماعة لم يمكنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لا يمكن ذلك ؛ فكذلك ها هنا . وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به .

واختلفوا في إفادته : فذهب الأكثرون الى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم : (أنه يفيد العلم) وائس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه ، وزعم بعضهم : أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن [إذ ^(١) لو رأينا من يعرف بالوقر حافياً حاسراً باكياً خلف جنازة يقول : « فقدت حميماً » علمنا صدقه ضرورة .]

الفصل الخامس : في شرط نقل المتواتر^(٢)

واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز (فيه) (٣) حتى مثاهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛ فانهم اتهموا إلى حد يستحيل على مثاهم (فيه) (٣) الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أن شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا أربعين

(١) هذه الريادة بين ممتوئين ليست في الزهر ، وختم بها الفصل في المخطوطة الخطيبة .

(١) هذه الزيادة بين مجموعتين ليست في مجموعتين بل في مجموعتين (٢) أما نصه الأول (٣) هذا هو ما بين نصه هذا "وصال" هذا قوله (أربعين) ، أما نصه الأول

[illegible]

(١) / وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب $\frac{2}{3}$ آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة ، والصحيح عندي (٢) هو الأول .
وأما تعيين تلك الأعداد فإنما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ، وإنما اتفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة .

الفصل السادس : في شرط نقل الآحاد

اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ،
حراً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث : لأن بها معرفة تفسيره
وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة
من شكله ؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم / يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل $\frac{3}{4}$
الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لا تخلو (١)
أما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن . بطل أن يقال لحصول العلم
لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لغلبة الظن ، وإذا
كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة .
وزعم بعضهم : « أنه لا بد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول

(١) أول المخطوطة ، الصفحة ٢/١ و ١/٢ يضاوان .

(٢) [عندي] ليست في نقل السيوطي عند - الزهر ١/١١٢ .

(١) في الاصل لا تغاوا .

عنه ، لأن النقل ينزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل ، وهذا ليس بصحيح ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل مبناه على المساهلة^(١) بخلاف الشهادة ، فهذا^(٢) يسمع من النساء على الأفراد مطلقاً ومن العبيد وتقبل فيه العننة / ولا يشترط فيه الدعوى ، وكل ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يقاس أحدهما بالآخر .

الفصل السابع : في قبول نقل أهل الأهواء

اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا

(١) في الأصل : المشاهدة ، واللام كالمشطوب عليها وقد طمسها الحبر فصارت تقرأ [المشاهدة] ، لكن الرجوع الى نقل السيوطي لها في الزهر مع الامعان في المعنى قوى ان تكون [المساهلة] .

(٢) في الزهر : فلهذا . انظر ١/١٣٨ ويحتاج نقل الزهر الى مقابلة بأصلنا لا كال ما فيه من نقص .

هذا وعقب السيوطي على كلام ابن الانباري بقوله :

« ومن امثلة ما روي في هذا الفن عن النساء والعبيد : قال ابو زيد في نوادره : قلت لأعرابية بالعبون ابنة مئة سنة : « ما لك لا تأتيين أهل الزرقعة ؟ » فقالت : « اني أخزي ان أمشي في الزقاق . » أي أستحي ... »

قال ذو الرمة : « ما رأيت أفصح من أمة بني فلان ، قلت لها : كيف كان مطركم ؟ »

فقالت : « هذا ما شئت » - الزهر ١/١٣٩ .

العبون : .. مع . هذا : ضمير المطرك .

ممن يتدين بالكذب كالخطائية^(١) من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه^(٢) ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء : إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق ، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون : أن من كذب كفر ؟ .

والذي يدل على قبول نقلهم ، أن الأئمة أجمعت على قبول (صحيح مسلم)^(٣) (والبخاري)^(٤)

(١) أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي .

زعم أن أئمة الشيعة أنبياء ، ثم غلا فزعمهم آلهة ، فلما وقف الامام جعفر الصادق على غلوهم في حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . — انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٣٨٠ .

(٢) إلى هنا ينتهي نقل السيوطي في المزهري عن هذا الفصل وهو هناك بحروفه الكاملة (يتدين) فانها عنده (يتدينون) ... المزهري ١/١٤١ .

(٣) أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري [٢٠٤ - ٢٦١ هـ] أحد كبار أئمة الحديث ، والذي رحل في تحصيله الرحلات الواسعة ، وتصنيفه فيه [صحيح مسلم] ثاني كتب الحديث في الإسلام ، وله مصنفات عدة .

(٤) أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ، علم الأعلام في الحديث ، وكتابه [الجامع الصحيح] أصبح الكتب على الإطلاق . والحجة في الدين بعد القرآن الكريم ولد في بخارى سنة ١٩٤ هـ وتوفي في [خرتسك] إحدى قرى سمرقند سنة ٢٥٦ هـ .

٤ / وقد روي فيها عن قتادة ^(١) ، وكان قدرياً ^(٢) ، وعن عمران بن حطان ^(٣) وكان خارجياً ، وعن عبد الرزاق ^(٤) وكان رافضياً ، وفي عن المدول قبول نقلهم خرق الاجماع .
وزعم بعضهم : « أنه لا يقبل نقل أهل الأهواء ، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه ، فلا تن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى » ، وهذا ليس بصحيح ، وذلك لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه ، وأما

(١) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري أحد الأئمة الأعلام ، قال ابن المسيب : « ما اتانا عراقى أحفظ من قتادة » وكان مع علمه بالحديث رأساً في العربية وأيام العرب والنسب ، وكان يرى القدر ، مات بواسط في الطاعون - خلاصة تذهيب الكمال ص ٢٦٨ وقاموس الاعلام للزركلي ص ٧٨٩ .

(٢) القدريّة : منكروا القدر القائلون بأن العبد يخلق أفعاله وأنه مخير غير مسير

- انظر [التبصير في الدين] للسفر ابن المتوفى ٤٧١ هـ ص ٣٨ وفجر الاسلام ص ٣٤٧ .

(٣) أبو سماك السدوسي الوائلي : رأس القعدة من الخوارج ، خطيب شاعر

مفلق تابعي أدرك الصحابة وروى عنهم وروى أصحاب الحديث عنه ، مات سنة ٨٤

بهمان - قاموس الاعلام ص ٧٢٦ وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢٥١ .

(٤) عبد الرزاق بن همام الجيري ، أبو بكر الصنعاني عاش بين [١٢٦ - ٢١١ هـ]

أحد الأئمة الأعلام الحفاظ ، كان يحفظ سبعة عشر ألف حديث ، له مصنف في

الحديث وكتاب في تفسير القرآن . قال ابن عدي : « رحل إليه أئمة المسلمين وثقاتهم

ولم يترك حديثه أسأ ، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع . » - عن خلاصة تذهيب الكمال في

أعلام الرجال ص ٢٠١ . قاموس الاعلام للزركلي ص ٥١٩ .

المتدع فما ارتكب محذور دينه . مع العلم بالتحريم ، وايسر بدعته
حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل ، فإن كانت بدعته تخرجه
عن الدين ، لم يقبل نقله ، لا تصافه بالكفر . فإن قيل : فكيف جاز
قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والشهادة أضيق باباً / من النقل ^٤/_٢
والرواية ؟ قلنا : لا نعلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلاً ، لأن الله
تعالى شهد عليهم بالكذب ، فقال تعالى : « ويقولون على الله الكذب
وهم يعلمون » ^(١) . ولو أن يحيى بن معين ^(٢) أو بعض عدول المسلمين
طمعن في شخص لم يقبل قوله ، فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب ؟

(١) سورة آل عمران ٧٥/٣ ونص الآية :

« ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من إن تأمنه بدينار
لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائماً ؛ ذلك بأنهم قالوا : ليس علينا في الأميين سبيل
ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون . »
فهؤلاء هم الذين شهد الله عليهم بالكذب .

(٢) ابو زكريا الخطفاني البغدادي الحافظ الامام اعلم المشهور ، عاش بين [١٥٨

- ٢٣٣] ، قال أحمد بن حنبل : « كل حديث لا يعرفه يحيى فليس بحديث ، مات
بالمدينة فغسل على اعرود النبي صلى الله عليه وسلم وحمل على سريره ، ونودي بين يديه :
« هذا الذي يذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » خلاصة تذهيب الكمال

الفصل الثامن : في قبول المرسل والمجهول

اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده^(١)، نحو أن يروي ابن دريد^(٢) عن أبي زيد^(٣). والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول [أبو بكر]^(٤) ابن الأنباري : حدثني رجل عن ابن الأعرابي^(٥). وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول، لأن العدالة شرط في

-
- (١) ولد ابن دريد سنة [٢٢٣ هـ] فلم يدرك أبا زيد المتوفى سنة ٢١٥ هـ، فينبغي رواؤه أو أكثر، وهذا هو الانقطاع. - انظر الحاشيتين الآتيتين :
- (٢) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد [٢٢٣ - ٢٣١ هـ] امام في اللغة والأدب، اشتهر بمقصوده الدريدية وقالوا فيه : [اعلم الشعراء واشعر العلماء]، له تصانيف طبع منها : الاشتقاق، المقصور والمدود، والجمهرة، والملاحن. - انظر قاموس الاعلام.
- (٣) أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت [١١٩ - ٢١٥ هـ] أحد أئمة البصرة في اللغة والأدب، من ثقات اللغويين، وكان سيويوه إذا قال : «سمعت الثقة» عني أبا زيد. ألف مؤلفات في اللغة، طبع منها : النوادر، الهمز، المطر - قاموس الاعلام.
- (٤) زيادة من الزهر ١ / ١٤١ هـ، وأبو بكر هذا محمد بن القاسم [٢٧١ - ٣٢٨ هـ] من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة وأحفظهم للشعر والأخبار توفي في بغداد وله كتب عدة في اللغة والأدب - قاموس الاعلام.

(٥) محمد بن زياد راوية نسابة علامة باللغة كوفي، شهد نعلب بأنه حضر مجلسه وكان فيه زهاء مئة انسان كان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، وتلذذ عليه اسم عشرة مائة ما رأى يده كتاباً قط وأخذ املي على الناس ما يحمل على اجمال، ولد

قبول النقل ، والجهل بالناقل [وانقطاع سند الناقل] ^(١) / يوجبان
الجهل بالعدالة ، فإن من لم يُذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف
لم تُعرف عدالته ، فلا يُقبل نقله . وذهب بعضهم إلى قبول المرسل
والمجهول ، لأن ^(٢) الإرسال صدر ممن لو أُسند لقبول ولم يهتم في إسناده ،
فكذلك في إرساله ؛ فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى
إسناده [وإذا لم يهتم في إسناده] ^(٣) فكذلك في إرساله .
وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يهتم في نقله ، لأن التهمة لو تطرقت
إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف ، وهذا ليس بصحيح .
وقولهم : إن الإرسال صدر ممن لو أُسند لقبول ولم يهتم في إسناده
فكذلك في إرساله ؛ قلنا : هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه
باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل ؛ / وكذلك ^٥
أيضاً النقل عن المجهول لم يصرح أيضاً فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف
على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فإن [بهذا] ^(٤) أنه

(١) نقص في الأصل ، والتكملة من الزهر ١٢٥/١ تحت عنوان [معرفة
المرسل والمنقطع] .

(٢) في الأصل : [لكن] والتصحيح عن الزهر ١٢٥/١ :

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، والتكملة من الزهر ١٢٥/١ .

(٤) زيادة من الزهر ١٢٥/١ ، ١٤١ . وزع السيوطي هذا البحث على بحثين :

بحث (معرفة المرسل والمنقطع ١٢٥/١) وبحث [معرفة من تقبل روايته ومن ترد]
المسألة الخامسة ١٤١/١ .

لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول .

الفصل التاسع : في جواز الإجازة ^(١)

اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة ، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتباً إلى الملوك وأخبرت بها رسله ، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه ، وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بها عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن ذلك إلا بطريق المناولة ^(٢) والإجازة فدل على جوازها . وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول : (أخبرني) ولم يوجد ذلك . وهذا ليس بصحيح ، فإنه يجوز لمن كتب إليه انسان كتاباً وذكر [له] ^(٣) فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا) ولا يكون كاذباً ، وكذلك ها هنا .

(١) الإجازة في فن الحديث « إن يجيز المحدث لمعين في معين : مثل أن يقول أجزت لك الكتاب الفلاني أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه .. الخ » فيروي طالب الإجازة الكتاب عن المحدث بسنده . انظر كتاب [علوم الحديث] المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص ١٥١ فما بعد .

(٢) المناولة المقرونة بالإجازة أنواع « منها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقاللاً ، ويقول : هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني .. ثم يملكه إياه .. الخ » المصدر السابق ص ١٦٠ فما بعد .

(٣) سماع من المهر ٣/١٦٣ .

الفصل العاشر : في القياس

اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح / وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع » ، وقيل : « هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع » ، وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » . وهذه الحدود كلها متقاربة ، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسم فاعله فتقول : « اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل » ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يُسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع ^(١) . والأصل في الرفع أن يكون الأصل الذي هو الفاعل ، وإنما يجري على الفرع الذي هو مالم يُسم فاعله / بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس ^(٢) كل قياس من أقيسة النحو .

(١) كذا في الأصل ، لكن السيوطي ينقل عن ابن الأثير أن أركان القياس هذه في كتاب (الاقتراح ص ٤٨) ويقدم قوله (والحكم هو الرفع) على (والعلة الجامعة هي الإسناد) .

(٢) كذا ولعل كلمة (قياس) قبل (كل قياس) زائدة .

فإن قيل : فلم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجباً للرفع دون النصب وهلاً كان الأمر بالعكس ؟ ، قيل : لا لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس ، ووجدنا إسناد الفعل لا يكون إلا إلى فاعل واحد ، ووقوعه يكون على مفعولات كثيرة ، فمنه ما يقع على مفعول واحد ومنه على مفعولين ومنه على ثلاثة مفعولين ، مع أن جنس الفعل متعدياً كان أو لازماً يتعدى إلى سبعة أشياء غير هذه الثلاثة ، وهي : المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له $\frac{٧}{٢}$ والحال والمفعول معه والمستثنى مع خلاف في المفعول معه والمستثنى ، فتلك عشرة كاملة ، ولا يسند في ذلك كله [إلا] ^(١) إلى فاعل واحد ، فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقل ووقوعه على المفعول أكثر والرفع أثقل والنصب أخف أعطى الأقل الأثقل والأكثر الأخف معادلة بينهما ، ولو عكس ذلك لكان عدولاً عن المعادلة التي تقتضيها قضية المعادلة ، واستكثاراً لما يستقل في كلامهم وتركاً للناسبة وخروجاً عن قانون الحكمة . وما ذلك - في ضرب المثال - إلا بمنزلة رجل جعل بين يديه حجرتين أحدهما وزنه مناً ^(٢) والآخر وزنه عشرة أمناء وأمر إنساناً أن يحمل ما هو عشرة أمناء مرة واحدة ، وما هو مناً عشر مرات ليكون $\frac{٨}{١}$ قلة العمل بإزاء الثقل وكثرة العمل بإزاء الخفة ، فإنه لا / خفاء بأن ذلك

(١) ساقطة من الأصل ، والمعنى يقتضيها .

(٢) من الأوزان ، وهو من الأوزان .

مقارباً للحكمة ؛ ولو أمره بحمل الثقل عشر مرات وبحمل الخفيف مرة واحدة لكان ذلك مبيناً للحكمة لجمعه عليه بين الثقل وكثرة العمل في حالة واحدة ، وبين قلة العمل والخفة في حال أخرى ، فكذلك هاهنا . وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال عدة أقاويل ، وإنما اقتصرنا على هذا القول لأن غرضنا التمثيل لا التطويل بكثرة التعليل .

الفصل الحادى عشر : في الرد على من أنكر القياس

اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ،

ولهذا قيل في حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة / من استقراء كلام ^٨ العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة ^(١) والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد أو جمع جمع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة بمعرفتها به منه . ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع . [وإلا] ^(٢) لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به ، ثم لم تزل الأئمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرار

(١) من هنا يبدأ اختصار السيوطي من هذا الفصل .

(٢) كلمة لا لزوم لها ، من عادة المؤلف أن يصدر بها جواب (لوم) و [لولا] [وان] .

الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه ، ولهذا المعنى
 ١ / سموه أدباً من قول العرب : أدب يأدب أدباً فهو آدب إذا دعا إلى
 طعامه ، قال طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر^(١)
 أي الداعي ، ومنه المأدبة والمأدبة وجمعها مآدب ، قال الشاعر :
 كأن قلوب الطير في قمر عشا نوى القسب ملقى عند بعض المآدب^(٢)
 فهذا العلم لما كان مدعواً إليه ومجماً عليه سمي أدباً ، ثم هذا الرسول
 ﷺ سمع رجلاً يلحن فقال : « أصلحوا أخاكم ، رحم الله امرءاً أصلح
 من لسانه »^(٣) وروى عنه أنه قال : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل »^(٤)

(١) قائله طرفة بن العبد البكري

(٢) قاله صخر الغي ، يصف عقاباً . القسب : التمر اليابس يتفتت في الفم ،
 صلب النواة ، والقسب : الصلب الشديد .
 شبه قلوب الطير في وكر العقاب بنوى القسب كما شبهها امرؤ القيس بالضباب
 والحشف البالي في قوله :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي
 (٣) لم أره في شيء من كتب الحديث ، لكن ابن حجر في ترحمته لعيسى بن
 إبراهيم يروى عنه عن الحكم بن عبد الله الأيلي عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن عمر
 مر بقوم قد رموا رشقاً فقال : « بئس ما رميتم » ، قالوا : « انا قوم متعلمين » ، قال :
 « ذنبكم في الحنك أشد من ذنبكم في رءسكم » سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 « رحم الله رجلاً أصلح من لسانه » ويعلق ابن حجر على هذه الرواية وعلى الحكم
 أن قوله « انا قوم متعلمين » : « هذا ليس بصحيح » ، والحكم أيضاً هالك ، — لسان

وظاهر الأمر يقتضي الإيجاب ، فإن لم يحمل على الإيجاب فلا نسب
أن يحمل على الاستعجاب ، ولو كان علماً منكراً لما كان مستعجباً / بل $\frac{٩}{١}$
ما كان مباحاً ، ثم هذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يقول : « تعلموا
العربية كما تتعلمون حفظ القرآن ، وكتب أيضاً إلى أبي موسى الأشعري :
« أما بعد فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية ، وكان عبد الله بن عمر
يضرب ولده على اللحن ، ولولا أن الإعراب في الظاهر عنده واجب
[وإلا] ^(١) لم يضربه على تركه ، لأن حد الواجب ما استحق تركه
العقاب ، ثم لو لم يكن من الدلالة على صحته إلا أن أول من وضع
قواعد أصوله ونبه على فروعه وفصوله ذلك الخبر العظيم علي بن أبي
طالب لكان ذلك كافياً ، فإنه إذا كان قول واحد من الصحابة حجة
في قول لا شرف أئمة الأمة ^(٢) فما ظنك بقول ذلك الخبر العظيم علي
ابن أبي طالب والرسول صلوات الله عليه يقول في حقه / « أنا مدينة العالم $\frac{١٠}{١}$
وعلي بابها ^(٣) » ويقول في حقه : « اللهم أدر الحق مع علي حينما

(١) انظر الحاشية [٢] في ص ٩/٥

(٢) لعله يريد أن أشرف أئمة الأمة في كل زمان يحتج بقول الصحابي .

(٣) أدرجه البيهقي في كتابه (الآل) المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (عن

علي نفسه بصيغ عدة ٣٢٩/١ الطبعة الأولى .

لكن الترمذي يرويه عن علي أيضاً بلفظ : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » ثم يقول :

هذا حديث غريب منكر - انظر سنن الترمذي ٢٩٨/٢ باب مناقب علي .

دار (١) . كيف وقد تلقَّت (٢) الأئمة منه ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره فكان إجماعاً، والای جماع حجة قاطعة، قال عليه السلام : « أمتي لا تجتمع على ضلالة » (٣) ، ولو أني أنشر أسرار ما ذكر في في هذا الباب لمددت أطناب الإطناب ، وامتطيت مطية الاسهباب ، وبعدت عن المقصود من هذا الكتاب ، فعدت عن ذلك إلى الإضراب ، وأفردت في ذلك كتاباً يكشف عن وجه الحق ظلم الشك والارتباب . فإن قيل : « نحن لا نذكر النحر لأنه ثبت استعمالاً ونقلًا لا قياساً وعقلاً ، قلنا : هذا باطل ، لأننا (٤) أجمعنا على أنه إذا قال العربي : « كتب زيد ، فإنه يجوز / أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو عجمياً نحو : زيد وعمر ووبشير وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . وكذلك

(١) سنن الترمذي الصفحة السابقة ونصه : [.. رحم الله علياً ، اللهم أدر الحق معه حيث دار] ويوافق عليه الإمام الترمذي بقوله : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

(٢) في الأصل : [بلغت وهو تصحيف] .

(٣) هو في مستدرک الحاكم بلفظ [لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً] وله طرق

عدة عن ابن عمر وغيره - ١١٥/١ ، ١١٦ ، ورواه الترمذي ضمن حديث عن ابن عمر أيضاً - انظر سنن الترمذي ٢٥/٢ أبواب الفتن : الحديث الثالث .

(٤) هنا تنوين اختصار السبوطي الذي بدأ في ص ٩٥ الحاشية (١) ، وقد تصرف

في التنوين الذي هو ضرورة لا حاجة إلى الاستدلال بمواضعه .

القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة
والناصفة والجازمة ، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت
الحصر ، فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز
أن يكون معمولاً له ، ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد عامل الرفع كل
ما^(١) يجوز أن يكون مرفوعاً به ، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن
يكون مرفوعاً به ، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجروراً به ، وبعد
عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزوماً به ، وإذا كان / ذلك متمذراً^{١١}
من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال ، وما^(٢) يفضي إلى محال محال .
وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياساً
وعقلًا ، والسر في ذلك هو^(٣) أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة
والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجوز القياس واقتصر على ما ورد
في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص ،
وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف
لحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع وضماً قياساً عقلياً لا نقلياً .
ألا ترى أن اللغة لما وضعت وضماً نقلياً لا عقلياً لم يجوز إجراء القياس فيها ،
واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ألا ترى أن القارورة إنما سميت قارورة

(١) هذه الكلمة بطرد في الأصل رسمها موصولة هكذا : كلها .

(٢) في الأصل [لا] وهو تحريف الناسخ .

(٣) في الأصل : [وهو] بزيادة الواو

١١
٢

لاستقرار / الشيء فيها ، ولا يسمى كل ما يستقر فيه : قارورة ، وكذا سميت الدار داراً لاستدارتها ، ولا يسمى كل شيء مستدير داراً ؟
(١) فلو قلنا إن النحور ثلث نقلاً لا قياساً وعقلاً لا أدى ذلك الى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول .

الفصل الثاني عشر : في حل شبهة تورد على القياس

اعلم ان لمنكر القياس أن يقول : « الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه : أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ، فإنه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل / الحرف لشبه الاسم على الاسم في الاعراب ، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

١٢
١

والوجه الثاني من الاعتراضات : أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ؛ فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة . فإن ما لم يسم فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس

(١) ... من هذا الفصل و [الاقتراح] ص ٤٦ .

فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

والوجه الثالث من الاعتراضات : أنهم قالوا : / لو كان القياس $\frac{١٢}{٢}$ جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام ، لأن الفرع قد يأخذ شياً من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم وذلك لا يجوز ، فإن (أن) الخفيفة المصدرية تشبه (أن) المشددة من وجه وتشبه (ما) المصدرية من وجه ، و (أن) المشددة مُعْمَلَةٌ وَأَنْ (ما)^(١) المصدرية غير مُعْمَلَةٌ ، فلو حملنا (أن) الخفيفة على (أن) المشددة في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل لآدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد مُعْمَلًا [و] غير مُعْمَلٍ في حال واحدة وذلك محال .

والجواب عن وجوه الاعتراضات :

أما قولهم في الوجه الأول : إنه لو جاز حمل الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ، فظاهر الفساد ، لأن الاعتبار في كون أحدهما / مَحْمُولًا على الآخر أن يكون المحمول خارجاً عن $\frac{١٣}{١}$ أصله إلى شبه المحمول عليه ، فالمحمول أضعف لخروجه عن أصله إلى شبهه المحمول عليه ، والمحمول عليه أقوى لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف . وعلى هذا يخرج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الأعراب .

(١) ناقصة في الأصل ، وقد أفسد سقوطها المعنى .

وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله قوي في بابه فلما وجب حمل
أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء أضعفه في بابه
ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب ،
لِقَوْتِهِ فِي بَابِهِ وَعَدَمُ نَقْلِهِ عَنْ أَصْلِهِ . وكذلك أيضاً ما لا ينصرف لما خرج
عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه . والفعل لما لم يخرج
يخرج عن أصله قوي في بابه ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان
حمل ما لا ينصرف على الفعل في حذف التنوين أضعفه في بابه وخروجه
عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه
وعدم نقله عن أصله ، فإن قيل : « وما الدليل على خروج الاسم عن بابه
إلى شبه الحرف وخروج الاسم الذي لا ينصرف عن بابه إلى شبه الفعل ؟ »
قلنا : « أما الدليل على خروج الاسم المبني عن بابه إلى شبه الحرف فهو
أن الاسم المبني يشبه الحرف نحو الاسم الموصول إنما بني لأنه لا / يفيد
بكلمة واحدة ، ولا خلاف في أن الأصل في الاسم أن يفيد مع اسم
واحد أو فعل واحد نحو : (زيد قائم ، وقام زيد) فلما كان الاسم
الموصول لا يفيد بكلمة واحدة كالحرف ، دل على أنه قد خرج عن بابه
إلى شبه الحرف . » وأما الدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف خرج عن
بابه إلى شبه الفعل ، فذلك ^(١) أن ما لا ينصرف إنما منع من الصرف لوجود
عائتين من العلل التسع التي يجمعها بيتان من الشعر :

(١) في الأصل : (وذلك) . وهو تصحيف ، أو حوت اقتران خبر (أما) بالفاء .

جمع ووصف وتأنيت ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل، وهذا القول تفريب
ولا خلاف في أنه ليس الأصل في الاسم أن يكون فيه علة من
هذه العلل التسع، لأنها كلها فروع كما أن الفعل فرع، فإذا اجتمع $\frac{١٤}{٢}$
منها علتان في اسم علمنا أنه قد خرج إلى شبه الفعل.
وأما قولكم في الوجه الثاني: «إن القياس حمل الشيء على الشيء
بضرب من الشبه، وما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه
آخر؛ فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع».
فظاهر الفساد أيضاً: لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص
وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظن، والافتراق الذي ذكرتموه
إنما هو افتراق لافي معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن، والافتراق
لافي معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع. وعلى
هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع، فإنه
وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه $\frac{١٥}{١}$ من وجه [إلا] ^(١) أن الوجه
الذي يوجب ^(٢) القياس من المشابهة أولى من الوجه، الذي يمنع
من جواز القياس من المفارقة، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥

(٢) في الأصل: [وجب] وهو تصحيف كما يظهر من مقابلتها [يمنع] في

المشابهة هو الإسناد وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل ،
وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا
له أثر في الحكم بحال ، فلهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في
الرفع أولى من منعه .

وأما قولكم في الوجه الثالث : « إنه لو كان القياس جائزاً لكان ذلك
يؤدي إلى تناقض الأحكام » . قلنا : « هذا ظاهر الفساد أيضاً لأنه
لا يمكن أن يلحق بهما ، وإنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شَبهاً . لأنه
لا يتصور أن يستويا من كل وجه ، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر
١٥ / فلا يؤدي / ذلك إلى تناقض الأحكام ، وعلى هذا يخرج ما مثلتم من
حمل (أن) الحفيفة المصدرية على (أن) المشددة المصدرية في العمل وعلى
(ما) المصدرية في ترك العمل ، فإن (أن) الحفيفة وإن أشبهت (أن)
المشددة في المصدرية كما أشبهت (ما) في المصدرية ، [إلا] ^(١) أن
شبهها . (أن) المصدرية أكثر من شبهها لـ (ما) المصدرية لأنها أشبهتها
لفظاً ومعنى وإن كان لفظها ناقصاً مخففاً . والذي يدل على اعتبار هذا الشبه
أنه يقبح [أن يقول] ^(٢) : (إن أن يقوم زيد يعجبني) ، كما يقبح أن
يقول : (إن أن زيد قائم يعجبني) ، في معنى : (إن قيام زيد يعجبني) .

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥

(٢) زيادة موضحة

وأما (ما) فإنها أشبهتها معنى لالفظاً ، فهذا كان حملها على (أن)
أولى من حملها على (ما) على ما بينا ، والله أعلم .

الفصل الثالث عشر : في معرفة انقسام القياس

اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة . وقياس شبه .
وقياس طرد .

فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

وأما قياس شبه فهو معمول به عند أكثر العلماء .

وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء .

وسنبين هذه الأقسام مفصلة مسرودة على ما تستحقه من الترتيب من

تقديم قياس العلة ، ثم قياس شبه ، ثم قياس الطرد آنفاً ^(١) إن شاء
الله تعالى .

الفصل الرابع عشر : في قياس العلة

/ اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل . بالعلة التي علق ^{١٦}
عليها الحكم في الأصل ، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل
بعلة الاسناد .

(١) كذا في الأصل . وإعل موضع كلمة (آنفاً) بعد قوله (الترتيب) .

ويستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله ازوالها ، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة ، فإذا طوّل بالدليل على صحة العلة قال : « الدليل على صحتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها وهو ^(١) البناء وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنها ^(٢) قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية ، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة ، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية ، كما قال الله / تعالى : « واوردوا لعادوا لما نهوا عنه » ^(٣) .

١٧
١

وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء « كيف ؟ » و « أين ؟ » ، و « أيان ؟ » و « متى ؟ » لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طوّل بصحة هذه العلة قال : « الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد ، وتدل ^(٤) على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً ، فإن قيل : « ومن أين زعم أن الأصول تشهد : أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا « أيتاً » مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت « كيف » وأخواتها ؟ » ، قيل : « إنما بقوا « أيتاً » وحدها على

(١) أي الحكم ، أما العلة فالقطع عن الإضافة .

(٢) في الأصل : أن

(٣) سورة الأنعام ٢٨/٦ ولا معنى لهذا الاستشهاد هنا غير المشاكلة اللفظية .

(٤) في الأصل : (ويدل) وهو تصحيف .

إعرابها مع تضمن معنى الحرف تنبيهاً على أن الأصل في الاسماء الإعراب، كما أنهم بقوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد - مع مشابهة^(١) الاسم الموجبة للإعراب - على البناء تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء، على أنهم قد قالوا: إنما أعربوها حملاً على نظيرها وتقيضها؛ فنظيرها: (جزء) وتقيضها: (كل). وبنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد لأن نون التوكيد كُدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء. على أن (أَيَّاً) جاءت شاذة في بابها، والشواذ لا تورد نقضاً على القواعد المطردة، ألا ترى أن الأصل في كل واوٍ تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً نحو (باب، ودار، وعصا، وقفأ) والأصل فيها: (بَوَبٌ، ودَوَرٌ، وعَصَوٌ، وقفَوٌ)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ولا يجوز أن يورد (القَوَد)^(٢) و (الحَوَاكَة)^(٢) نقضاً، لشذوذه في بابها، فكذلك هاهنا.

الفصل الخامس عشر: في قياس الشبه

اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شيأه كما أن الاسم يتخصص بعد

(١) في الأصل: [مشابه] وهو تحريف

(٢) القود: القصاص. والحواكة: جمع حائك.

الثالث : الاشتراك / والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع : $\frac{١٩}{١}$ جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه .

وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس ؛ لأن الاسم يكون فاعلاً ومنفعولاً ومضافاً إليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . وكذلك أيضاً كان اللبس يقع في نحو (ما أحسن زيداً !) إذا كنت متعجباً ، و (ما أحسن زيد ؟) إذا كنت مستفهماً ، و (ما أحسن زيد .) إذا كنت نافياً ، فإنك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي ؛ فأعربوا لازالة اللبس ، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق / بين قياس العلة وقياس الشبه . إلا أن $\frac{١٩}{٢}$ قياس الشبه لا بد فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظن ، وهذا هو الفرق بين قياس الطرد - وسيدكر فيما بعد - .

وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة ، لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن ، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به ، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه . ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية ، ولم ينكر ذلك منهم منكر ، ولا غيره مغير ، لكان ذلك كافياً .

الفصل السادس عشر : في قياس الطرد^(١)

إعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة^(٢) في
 العلة . واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة ، لأن مجرد
 الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ألا ترى أنك لو علّلت بناء (ليس)
 بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا
 ينصرف بعدم الانصراف لا طرد الإعراب في كل اسم غير منصرف ؛
 فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف
 ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس)
 إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب
 لأن الأصل في الأسماء الإعراب - كما بينا - . وإذا ثبت بطلان
 هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به ، فلا بد من
 إخالة أو شبه . والذي يدل على أن / الطرد لا يكون علة أنه لو كان
 علة لأدى ذلك إلى الدور ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : « ما الدليل على
 صحة دعواك ؟ » فيقول : « أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر » ، فإذا
 قيل له : « وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ » فيقول : « دعواي

(١) نقل السيوطي هذا الفصل باختصار وتصرف يسيرين في (الاقتراح) ص

٧٤ إلا أن التعليل والنقص الخلل غير قليلين فيه .

(٢) الإخالة : (الإخالة) : المناسبة ، كما سألنا ذلك في باب (الإخالة)

أنها علة في مسألتنا ، فدعواه دليل على صحة دعواه ، وإذا قيل له : « وما
الدليل على أنها علة في الموضوعين جيداً ؟ » فيقول : « وجود الحكم معها
في كل موضع دليل على أنها علة » ، فإذا قيل له : « فإن الحكم قد
يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها
في المحل الذي هو فيه ؟ » فيقول : « كونها علة » ، فإذا قيل له :
« وما الدليل على كونها علة ؟ » فيقول : « وجود الحكم معها في كل
موضع وجدت فيه » ، فيصير الكلام دوراً ، ولا يفلح طارد مع هذه
المطالبات أبداً .

٢١
١

وقد ذهب قوم إلى أنه حجة ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا « الدليل
على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجودها هنا » .
وربما قالوا : « عجز المترض دليل على صحة العلة » ، وربما حرروا عبارة
وقالوا : « نوع من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخاله
أو شبهه » ، وهذا ليس بصحيح :

فأما قولهم : « الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض »
فلا حجة لهم (فيه)^(١) فإنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ، وادعوا
ها هنا أنه العلة نفسها ، فليس من ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة
أن يكون هو العلة ، بل ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يدلّوا على

صحتها بالطرد ، لأن الطرد نظرٌ بأن بُعد ثبوت العلة وكان ينبغي أن يبينوا العلة / ثم يطردوها ، وقولهم : « إن عجز المعارض دليل على صحة العلة » قلنا : « لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها » ، وقولهم : « نوع قياس فينبغي أن يكون حجة كما لو كان فيه إخلال أو شبه » ، قلنا : « هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد ، فإن ما فيه إخلال أو شبه لم يكن حجة لكونه قياساً لقباً وتسمية ، وإنما كان حجة لما فيه من الإخلال والشبه المغاب على الظن ، وليس ذلك موجوداً ها هنا فوجب ألا يكون حجة . »

الفصل السابع عشر : في كون الطرد شرطاً في العلة

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى / أنه شرط في العلة ، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع ، كرفع كل ما اسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الاسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله ، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ها هنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة النحوية . فذهب قوم إلى أنه ليس شرط فيجوز أن يدخلها التخصيص ،

وذلك مثل أن يقول : إنما بُدِيت « قطام وحذام » ، وسكاب ، لاجتماع
ثلاث علل / تمنع الصرف : وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (قاطمة
وحاذمة ، وساكة) ، فهذه العلة غير مطردة ، وذلك لأنه قد توجد
ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناءاً لا ترى أن (أذريجان) فيه أكثر
من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني .

ومثل أن يقول : « إنما أعربت الاسماء الستة المعتلة بالحرف تمويضاً
عماد خلها من الحذف وإن لم تطرد العلة لقولهم : (يدٌ ، وغدٌ ،
ودمٌ) فإنها دخلها الحذف ولم تُعرب بالحرف .

ومثل أن يقول : « الدليل على أن (حاشا) ليس بحرف أنه يدخله
الحذف ، ولو كان حرفاً لما دخله الحذف ، وإن لم يطرد في (رب) فإنه
حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله
تعالى : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، ^(١) بالتخفيف ، وكذلك لم يطرد أيضاً
في / (سوف) لقولهم في (سوف أفعل) : (سوف أفعل) بحذف الراء ... ^{٢١}/_١
إلى غير ذلك من الأمثلة .

قالوا : « وإنما قلنا : إن الطرد ليس بشرط في العلة ويجوز أن
يدخلها التخصيص ، وذلك لأن هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعل ،
فصارت بمنزلة الاسم العام ، وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك

(١) « ... لو كانوا مسلمين » الحجر ١٥/٢ .

ما كان في معناه ، وكذا اذا جاز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك
بالعلة المخصوصة ، ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ، فإن العلة العقلية
موجبة للحكم وهذه اشارة عليه ؛ فلا يقاس أحدهما على الآخر ، وهذا
ليس بصحيح .

قوله : $\frac{23}{2}$ إن هذه العلة دليل على الحكم فهي بمنزلة اسم العموم ، قلنا :
الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : أحدها أنا لا نسلم دخول التخصيص
على / الاسم كما لا نسلم دخول التخصيص على العلة ، لأن اللفظ العام هو
المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص ؛ فإذا دخل التخصيص على اللفظ
العام فقد خرج عن كونه عاماً متجرباً ولا يكون عمومياً مخصوصاً ،
بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له ، ألا ترى أنه لو
ورد الاستثناء متصلاً بأن تقول : « اقتلوا المشركين إلا أهل
الكتاب » ، لم نقل : (إن ذلك لفظ عام خاص) ، بل هو لفظ يتناول
المشركين غير أهل الكتاب ، وأنتم لا تقولون في العلة مثل هذا ، بل
تقولون : « إنها علة عامة دخلها التخصيص » .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة فإذا
خص في بعض ما تناوله لم يبطل دليل صحته ، فإنه لم يخرج عن كونه
موضوعاً / للعموم عند عدم التخصيص ، فليس هكذا العلة المستنبطة ؛
لأن دليل صحة الحكم بها وجوده او جودها ، فتمت وجدت غير
دليل على عدم صحة دليلها .

والوجه الثالث : أن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم وقصده أنه شيء مؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها ، فبان الفرق بينهما .

وقولكم : « إن هذه العلة دليل على الحكم وإيت موجبة كالعلة العقلية » ، قلنا : « العلة النحوية وإن لم تكن موجبة / للحكم بذاتها : إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها ، وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية » .

الفصل الثامن عشر : في كون العكس شرطاً في العلة

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك : فذهب الكثرون إلى أنه شرط في العلة ، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظاً وتقديراً . وقولنا (تقديراً) احتراز من نحو قولهم : « إن الله أمكنني من فلان » و (امراً اتقى الله) ، فإنه وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل ووقوع الفعل على المفعول قد عدما لفظاً [إلا] ^(١)

أنه قد وجد / تقدير ، لأن التقدير في قولهم (إن الله أمكنني من فلان) : (إن أمكنني الله أمكنني من فلان) . فحذف الفعل الأول

لفظاً وجعل الثاني تفسيراً له . وعلى هذا التقدير قوله تعالى : « وإن أحد من
المشركين استجارك فأجره ^(١) ، أي : (وإن استجارك أحد من
المشركين استجارك) ، فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له .

والتقدير في قولهم : (امرأ اتقى الله) : (رحم الله امرأ) ، فحذف
الفعل لفظاً لدلالة الحال عليه ، فالفعل هاهنا وإن عدم لفظاً فقد ^(٢)
وجد تقديره ، فلهذا المعنى قلنا : (وتقديراً) . وإنما وجب أن يكون
العكس شرطاً في العلة ، وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ،
والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذلك ما كان مشبهاً بها . وذهب بعضهم
إلى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى / عدم العكس أنه لا يعدم
الحكم عند عدمها ، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا
يعدم نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو : (زيد أمامك) من
أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل
واكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً
على ما كان عليه من قبل حذف الفعل . وتمسكوا في الدلالة على أن
العكس ليس بشرط في العلة : بأن ^(٣) هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي
والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم

الحكم . فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه . وهذا ليس بصحيح ؛ وذلك لأن الدليل لو تصور عدم المدلول ، فإن مدلول العالم / العلم بالصانع مع نتيجة وجود العالم ، والعالم لن يتصور $\frac{٢٦}{١}$ خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه ، ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع ، وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هاهنا .

الفصل التاسع عشر

في جواز تعليل الحكم بعلمين فصاعداً (*)

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلّة واحدة . فكذلك ما كان مشبهاً بها .

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلى بعلمين فصاعداً / وذلك مثل أن $\frac{٢٦}{٢}$ يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعلى :

فالأولى أن نقول : الدليل على ذلك أنه تسكن له لام الفعل إذا اتصل

(*) أورد السيوطي هذا الفصل في (الاقتراح ص ٦٤) مختصراً في كثير من

العبارات ومحدوفاً منه فقرتان .

به ضمير الفاعل نحو : (ضربت) ، وأولم ينزل منزلة جزء منه [وإلا] ^(١) لما
سكن له لامه والثانية أن نقول : الدليل على ذلك أن الإعراب يقع بعده في
الخمسة إلاثلة نحو : (يفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، يا امرأة) .
والثالثة : أن نقول : الدليل على ذلك اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا
كان الفاعل مؤنثاً نحو : قامت هند .
والرابعة أن نقول : الدليل على ذلك قولهم في النسب الى (كنت) :
(كنتي) كقوله :
فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً وشر خصال المرء كنت وعاجن ^(٢)

-
- (١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .
(٢) في روايات هذا البيت اضطراب : فقد روي كذلك في لسان العرب ١٧ /
٢٥١ ، وتاج المروس (مادة كنت) ، وروي أيضاً في اللسان :
وما أنا كنتي ولا أنا عاجن وشر الرجال الكنتي وعاجن
وروي فيهما :
فأصبحت كنتياً وهيجت عاجناً وشر خصال المرء : كنت وعاجن
وروي في التاج أيضاً :
وقد كنت كنتياً فأصبحت عاجناً وشر رجال الناس : كنت وعاجن
الكنتي : الرجل المسن ، نسبة الى قوله : (كنت كذا وكنت كذا) ، ومنهم من
ينسب علم الحكاية بإضافة نون الوقاية فيقول : (كنتي) ، ويرى سيوييه أن ينسب
إليه على الأصل لا على النحت فيقال : (كوني) .
أما العاجن فهو الذي قد أسن فلا يستطيع القيام إلا بأن يعتمد على يديه إذا قام
في فعل الذي يحسن المحسن ، ومنه الحديث عن ابن عمر : « أبت رسول الله بعجن

/ والخامسة أن تقول : الدليل على ذلك قولهم : (حبذا زيد) ، ففعلوا
 (حبذا) مبتدأ ، ^(١) وهو مركب من فعل وفاعل ، و (زيد) هو الخبر .
 والسادسة أن تقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا (لا أحبذه) .
 والسابعة أن تقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا : (زيد - ظننت -
 قائم) ، فأنفوا (ظننت) ، واللا إغناء إنما يكون في المفردات لا في الجمل ،
 فلولا ينزلوا الفاعل والمفعول بمنزلة كلمة واحدة [وإلا] ^(٢) المأجوز لا إغناء .
 والثامنة أن تقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا في (فخصت) :
 (فخصط) فأبدلوا التاء طاء لتجانس الصاد في الإطباق ، وهذا الإبدال
 إنما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .

في الصلاة .

أما (كنت) فمعناها قوري واشتد ، والكنتي منها معناه : (الشديد) ، وعلى
 هذا المعنى تتخرج الرواية الرابعة ، وإن كان يغلب على الظن أن الرواية الصحيحة
 هي الأولى .

(١) هذا مذهب الكوفيين إلا الكسائي ، يجعلون (نعم وبئس وحبذا) جميعاً
 أسماء . أما البصريون - والكسائي من الكوفيين - فيعدونها أفعالاً . - انظر بسط
 الخلاف في ذلك في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) للمؤلف نفسه ص ٦٦ ،
 وانظر أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ حيث تجد المسألة مستوفاة ببسط أوسع .
 ومن ذهب الى اسميتها : المبرد في (المقتضب) وابن السراج في (الأصول) ،
 وابن هشام اللخمي ، واختاره ابن عصفور . - انظر باب : (نعم وبئس وما جرى
 مجراها) في شرح (ابن عقيل) على ألفية ابن مالك .

(٢) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .

والتاسعة أن نقول : الدليل على ذلك أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل / فلو لا أنه يتنزل منزلة الجزء من الفعل [وإلا] ^(١) لما كان ممتنعاً .

والعاشرة أن نقول : الدليل على ذلك قولهم للواحد : (قفا) على التثنية ؛ لأن المعنى : (قف قف .)

قال الله تعالى : « ألقيا في جهنم » ^(٢) ففتح وإن كان الخطاب للملك واحد وهو (مالك) خازن النار ؛ لأن المراد به : (ألق ألق) . فلو لم يتنزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة [وإلا] لما جازت التثنية .

وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك به أن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم ؛ وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلة ؛ وهذا ليس بصحيح :

وقولهم « إن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة » قلنا : « ما المعنى بقواكم إنها ليست / موجبة ؟ إن عنيتم (أنها ليست موجبة كالعمل العقلية ، كالتحرك لا يعمل إلا بالحركة ، أو العالمية لا تعمل إلا

(١) انظر الحاشية ص ٩٥ . هذا ويشير هنا الى عدم جواز (كتبت وخالد) إلا إذا أكتنا الضمير المتصل آخر منفصل بأن نقول : (كتبت أنا وخالد) .
(٢) سورة ق ٢٤/٥٠ ، سورة الآية : (كل كفار عنيد) .

بالعلم (فسلم ، وإن عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق) فلا نسلم ، فإنها بعد الوضع [أصبحت] ^(١) بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها .

الفصل العشرون*

في إنبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت بالنص أم بالعلة ؟

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك . فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص ، لأنه لو كان ثابتاً بالنص لبالعلة لا أدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأن / القياس حمل فرع على أصل ^{٢٨}/_٢ بعله جامعة ، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس . وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال . ألا ترى أننا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو : (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة . لبطال الإلحاق بالفساعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز .

وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه

(١) زيادة موضحة .

(*) نقل السيوطي هذا الفصل مختصراً في (الاقتراح) ص ٦٠ - ٦١ .

وفي طبعته تحريفات لم نشر اليها ، ويستطيع المعنى أن يقابل المطبوعة بنصنا هذا لمصححها .

بالعلة ، وذلك نحو النصوص المقبولة^(١) عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية . وتمسكوا في الدلالة على ذلك بـ (أن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون . ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة [معاً]^(٢) ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به / مظنوناً ، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال) ، وهذا ليس بصحيح :

وقولهم : « إن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون » . إلى آخر ماوردوا ، قلنا : الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم^(٣) بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم . فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ؛ بل هما متغايران فلا تناقض بينهما .

(١) في الاقتراح : (المنقولة) . وعبارة الأصل أدق . — انظر الاقتراح

ص ٦١ .

(٢) زيادة من الاقتراح ص ٦١ .

(٣) الأصل : (الحكم) ، والتصحيح من الاقتراح ص ٦١ .

الفصل الحادي والعشرون

في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة (١)

/ اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه لا يجب إبراز الإخالة وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول : « فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة » ، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة . وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإخالة . ب (أن المستدل أتى بالدليل بأركانها فلا يبقى عليه الاتيان (٢) بوجه الشرط وهو الإخالة ، وليس على المستدل بيان الشروط ؛ بل يجب على المعارض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط ، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة (٣) لكافناه أن يستقل بالمناظرة وحده ، وأن يورد الأسئلة (٣) ويجب عنها ، وذلك لا يجوز . وذهب آخرون إلى أنه يجب إبراز الإخالة / وتمسكوا (٤) في الدلالة على أنه يجب إبراز الإخالة ب (أن الدليل إنما يكون دليلاً

(١) لخصه السيوطي في كتابه الاقتراح ص ٧٢ - ٧٣ من مطبوعة الهند .

(٢) في (الاقتراح) ص ٧٣ : (إلا الاتيان) . والامعان في العبارة يقتضي

إسقاط [إلا] .

(٣) في الأصل : الأسئلة .

(٤) في الأصل : [وإن تمسكوا] : ولعل (إن) من زيادة الناسج .

إذا ارتبط به الحكم وتعلق به ، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإحالة ، ولا يكتفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط) ، وهذا ليس بصحيح :

وقولهم : «إنه إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به » فنقول : الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوى .

فأما المطالبة بوجه الإحالة والمناسبة فبمنزلة إبانة عدالة الشهود ؛ فكذلك ليس على المستدل إبراز الإحالة ؛ وإنما على المعارض أن يقدح .

٣٠
٢

الفصل الثاني والعشرون^(١)

في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه جائز ، وذلك مثل أن يستدل على أن (إلا)

تنصب المستثنى فيقول : « حرف قام مقام فعل يعملُ النصب فوجب أن

يعمل النصب كـ (يا) في النداء » ، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه :

فمنهم من قال العامل (يا) ، ومنهم من قال فعل مقدر بعد (يا) . وتمسكوا

(١) انظر الامتداد ص ٥٤ ، فقد لمص السوطي هذا الفصل وقدم فيه ، آخر .

في الدلالة على حواز ذلك (ب) أن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه .

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، ونسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز

ب (أنه لو جاز القياس / على المختلف فيه لا أدى ذلك إلى محال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل ؟) وهذا ليس بصحيح : لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء ، وأصلاً لشيء آخر ؛ فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل . وكذلك (لات) فرع على (لا) ، و (لا) فرع على (ليس) ، و (لا) أصل لـ (لات) وفرع لـ (ليس) ولا تناقض في ذلك . وإنما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك .

الفصل الثالث والعشرون

في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة (*)

اعلم أن العلماء ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق ، سواء كان لدفع نقض أو غيره ؛ بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به ، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف (حبل) فيقول : « إنما امتنع من

(*) انظر هذا الفصل ملخصاً في (الاقتراح) ص ٧٧ .

الصرف لأنه في آخره ألف التانيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير
منصرف كسائر ما في آخره ألف التانيث المقصورة ، ، فذكر (المقصورة)
حشو لأنه لا أثر له في العلة ، لأن ألف التانيث لم تستجق أن تكون
سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة ، وإنما كانت مانعة من الصرف
لكونها للتانيث فقط . ألا ترى أن ألف التانيث الممدودة سبب مانع من
الصرف كالألف المقصورة ؛ وإنما قام التانيث بهما مقام سببين بخلاف
٣٢ (التاء) لازومها / الكلمة بخلافها . ألا ترى أنه ليس لهم (حبل) و (حبل)
كما لهم (طاح) و (طاح) . وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز إلحاقه
بالعلة وأنه حشو فيها ، بما أنه لا إخاله فيه ولا مناسبة ، وإذا كان خالياً
عن الإخاله والمناسبة لم يكن دليلاً ، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه
بالعلة ، وإذا لحق بها كان حشواً فيها) .
وذهب بعضهم إلى أنه إذا ذكر لدفع القرض لم يكن حشواً في العلة .
وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن قالوا : « الأوصاف في العلة تفتقر
إلى شيئين : أحدها أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون فيها احتراز ،
فكما لا يكون ماله تأثير حشواً ، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز
حشواً » . وهذا ليس بصحيح : لأن ماله تأثير ، فيه تأثير واحتراز ،
٣٢ فلو جود / الشرطين جعل علة ، وما ذكر الاحتراز فقط فقد
فيه أحد الشرطين فلا يعتد به .

الفصل الرابع والعشرون^(*)

في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال

اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به ، وجملة أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالاولى ، وقد يكون ببيان العلة ، وقد يكون بالاصول .
فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين : أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله ، وذلك مثل أن يقول : « لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون^(١) / لام التوكيد أو لام القسم ؛ بطل أن تكون^(١) لام التوكيد ؛
لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إن) لا تنافيهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى ، وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأن لام القسم إنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم . وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك ، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ، وبطل أن تكون لام القسم ؛ بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها . »

(*) اختصر السيوطي هذا الفصل اختصاراً رائداً في كتابه : (الاقتراح ص

(٧١) ، وأشار في نهاية نقله بقوله (انتهى ملاحظاً) ص ٧٢ .

(٧) في الأصل : يكون .

والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعاق الحكم بها فيبطلها إلا
الذي يتعاق به الحكم من جهته فيصح ^(١) قوله ، وذلك مثل أن يقول :
لا يخلو نصب المستثنى في الواجب ^(٢) نحو : (قام / القوم إلا زيدا)
إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) ؛ وإما أن يكون بـ (إلا) لأنه
بمعنى أستثنى ، وإما أن يكون لأنها مركبة من (إن) [المخففة] ^(٣)
و (لا) ، وإما أن يكون لأن التقدير فيه : (إلا أن زيدا لم يقم) ؛
بطل أن يكون العامل هو (إلا) بمعنى أستثنى ؛ وذلك من أربعة أوجه :
الوجه الأول أن هذا يبطل بقولهم : (قام القوم غير زيد) فإن
نصب (غير) لا يخلو إما أن يكون بنفسه ، أو بتقدير (إلا) ، أو بالفعل
المتقدم . بطل أن يكون منصوباً بنفسه لأن الشيء لا يعمل في نفسه ،
وبطل أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) لأنك لو قدرت (إلا) لصار
التقدير : (إلا غير زيد) ، وهذا التقدير يفسد المعنى . وإذا كان يفسد
المعنى وجب أن يكون باطلاً ؛ وإذا بطل أن يكون / منصوباً بنفسه ،
وبطل أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) وجب أن يكون منصوباً
بالفعل المتقدم .

والوجه الثاني ، أنه لو كان (إلا) هو العامل بمعنى (أستثنى)

(١) في الأصل : فيصح

(٢) أي الموحب غير المنفي .

(٣) زيادة من الاقتراح ص (٧١) .

لوجب النصب في النفي كما يجب في الايجاب ؛ لأنه في النفي بمعنى (أستثني) كما هو في الايجاب .

والوجه الثالث : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول ؛ (ما زيدا قائماً) على معنى (نفيت زيدا قائماً) على إعمال معنى الحرف ؛ فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنه لو جاز النصب بتقدير (أستثني) لجاز الرفع بتقدير (امتنع) لاستوائيهما في حسن التقدير . وهذا القول حكى عن عند الدولة^(١) وقد سأل أبا علي الفارسي^(٢) وهما في الميدان عن نصب

(١) أبو شعاع فناخسرو بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي (٣٢٤ - ٣٧٢ هـ) أحد أمراء بني بويه المخلصين على العراق وفارس والموصل . ومن أعظم الملوك ، مع مشاركة في العلم والأدب . قصد فحول الثمراء والعلماء ومنهم المتنبّي وأبو علي الفارسي . ومن مآثره البيارستان العنقدي ببغداد . - انظر وفیات الاعيان ٢١٨/٣ - ٢٢٢ .

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد العفّار (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) ، إمام العربية في المئة الرابعة ومن معتزلي النجاة ، ورأس اصحاب القياس ، دخل بغداد سنة ٣٠٧ وتجوّل في كثير من البلدان . وقدم حلب سنة ٣٤١ فأقام مدة عند سيف الدولة ، وعاد الى فارس فصحب عصف الدولة بن بويه وتقدّم عنده وعلمه النحو ، وله صنف كتاب (الايضاح) في قواعد العربية ، وله غيره كتب عدة . - انظر قاموس الأعلام ص ٢٢١/١ وبغية الوعاة ٢١٦ .

المستثنى في الواجب ، فقال : « انتصب لأن التقدير فيه : أستثنى زيدا . »
 ٣٤ ٢ فقال له عضد الدولة : « وهلا قدرت : (امتنع زيد) فرفعت ، فقال له أبو علي :
 « هذا الذي ذكرته لك جوابٌ ميداني ، وإذا رجعت ذكرت لك
 الجواب الصحيح . » وبطل أيضاً أن يكون العامل فيه (إلا) لأنها
 مركبة من (إن) و (لا) فخففت (إن) وركبت مع (لا) وذلك من
 وجهين : أحدهما أن (إن) إذا خففت لا تعمل على مذهب من ذهب
 إلى هذا القول .

والثاني : أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحد منهما
 عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الأفراد ، وهو لا يقول
 في (إلا) كذلك ؛ بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله
 وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار (إن) ويرفع ^(١)
 باعتبار (لا) ويعمل عملين (كحتى) فإنها تعطف تارة وتجر أخرى .

٣٥ ١ / و (حتى) يخرج على ^(٢) ما ذكرنا فإنه ليس بمركب ، وإنما هو
 حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين ؛ فإن ذهب به مذهب العطف
 لم يتوهم غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره ؛ بخلاف

(١) في الأصل : ويرفع

(٢) ويرفع (بال) في الأصل : يرفع (بال)

(إلا) فإنها مركبة عنده من (إن) و (لا) وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ؛ فبان الفرق بينهما . وبطل أيضاً أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله : (إلا أن زيداً لم يقم) ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو (أنه لم يفعل) أو (أن) ؛ فإن أراد أن الموجب للنصب (أنه لم يفعل) فبطل بقولهم : قام زيد لا عمرو ؛ وإن أراد أن (إن) هي الموجبة للنصب . كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه . وفيه وقع / الخلاف . وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) لأنها بمعنى (أستثنى) أو لأنها مركبة من (إن) و (لا) ، أو لأن التقدير : إلا أن زيداً لم يقم ؛ وجب أن يكون العامل للنصب الفعل^(١) المتقدم بتقوية (إلا) .

وأما الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة ، وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة و (ما) التعجبية فيقول : « أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلا بُدَّ من بني أسماء الإشارة و (ما) التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى . وبيان ذلك هو^(٢) أن الحرف إذا كان منطوقاً به

(١) في الأصل : (للفعل) وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : (وهو) ولا حاجة للأو

أمكن أن يستغنى به عن الاسم . ألا ترى أن همزة الاستفهام التي تأتي
(أين وكيف/ ومتى) وما أشبهها لتضمنها معناها ، قد كان يمكن أن
يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام ؛ وأما إذا لم يكن الحرف
منطوقاً به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال ،
وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على طريق الجواز ، فلا ن
ينى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طرق الأولى .

وأما الاستدلال ببيان العلة فمن وجهين . أحدهما أن تبين علة الحكم
ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليؤكد بها الحكم ، والثاني أن تبين
العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليمدح الحكم . فأما الأولى
فمثل أن يستدل من أعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : « إنما
عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل / وسكونه ،
وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً » .

وأما الثاني فهو مثل أن يستدل من أبطال عمل (إن) المخففة من
الثقيلة فيقول : « إنما عملات (إن) الثقيلة أشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف
فوجب ألا تعمل . »

وأما الاستدلال بالأصول فمثل أن يستدل على إبطال مذهب من
ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة
والجازمة ، بأنه ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول ، لأنه
يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النسب والجزم ، وهذا خلاف الأصول

لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب . لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ؛ وكذلك / تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم . لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء . والجزم من صفات الأفعال ، وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ؛ فكذلك الرفع قبل الجزم . ، فإن قيل : « فبأن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فلم قلتم إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟ » قلنا : . لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء ، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ؛ لأن الفرع تبع للأصل . »

الفصل الخامس والعشرون

في الاستحسان^(*)

اعلم أن العلماء اختلفوا في الأصل بأخذ بالاستحسان :

فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس ،

/ وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه : فمنهم من قال : $\frac{٣٧}{٢}$ « هو ترك قياس الأصول لدليل . » ، ومنهم من قال : « هو^(١) تخصيص

(*) انظر تلخيص السيوطي لهذا الفصل في كتابه (الاقتراح) ص ٩١

(١) في الأصل : (هو ترك تخصيص العامة) ، وظاهر من تنمة الفصل ومن المثال

الآتي أن كلمة (ترك) خطأ من النسخ ، والجواب لسؤالكم (في الاقتراح) ص ٩١ .

العلة . ، ، فمثال ترك قياس الأصول ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . وكذلك أيضاً مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول ، لأن الزائد جزء من الفعل المضارع ، إذ الفعل المضارع مافي أوله إحدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول وألا يكون جزءاً منه .

ومثال تخصيص العلة نحو أن تقول « إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيـل : (أرضون) عوضاً / من حذف تاء التانيث ؛ لأن الأصل أن يقال في (أرض) : (أرضة) ، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً من تاء التانيث المحذوفة . وهذه العلة غير مطردة لأنها تنتقض بـ (شمس ، ودار ، وقدر) ؛ فإن الأصل : (شمس ، ودائرة ، وقدر) ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون ، فلا يقال : (شمسون ، ولا دارون ، ولا قدرون) .

وقد قدمنا الكلام على مخالفة الأصول والقول بتخصيص العلة . وأما ما حكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ؛ فليس عليه تعويل .

الفصل السادس والعشرون

في المعارضة

اعلم أن المعارضة أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة . واختلف العلماء /
 في قبولها : فذهب الآكثرون إلى قبولها وذلك مثل أن يستدل من
 يذهب إلى أن إعمال الفعل الأول أولى به ^(١) أنه ^(٢) سابق على الفعل الثاني
 وهو صالح للعمل فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به . فيقول
 له من يذهب إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى : « هذا معارض ، فإن الفعل
 الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول . فكان إعماله أولى . وتعمسكوا
 في الدلالة على قبولها بـ (أن الاعتراض المتبول هو الذي يبين به فقد
 شرط من شرائط العلة كالتقص الذي يبين به فوات الطرد . أو عدم
 التأثير الذي يبين به فوات العكس ، وهذا موجود في المعارضة لأنها
 وقفت [عليه] ^(٢) فوجب أن تكون مقبولة . »

وذهب بعضهم إلى (أنها غير مقبولة . لأن المعارضة تصدق لمنصب

الاستدلال وذلك رتبة المسؤول / لا السائل ، فإن السائل هادم

(*) لخص السيوطي هذا الفصل ببعض تصرف في (الاقتراح ص ٨٢)

(١) في الأصل : (لأنه) . لكن أسلوب المؤلف جرى حتى الآن باستعمال

(بأنه) في هذا الموضع ، وهي المناسبة .

(٢) زيادة لارمة

والمعارض بأن ، والشخص الواحد لا يكون هادماً بانياً في حال واحدة وهذا ليس بصحيح : لأن من حق السائل أن يعرض على العلة ويقفها ، وقد وجدها هنا : فإن العلة مالم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تعويل ، فوجب أن تكون مقبولة صحيحة .

الفصل السابع والعشرون

في معارضة النقل بالنقل*

اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما . والتزجيج يكون في شيئين : أحدهما الإسناد ، والآخر المتن . فأما التزجيج في الإسناد فإن يكون رواية أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم [وأحفظ] ^(١) ، وذلك مثل أن يستدل [الكوفي] ^(٢) على النص بـ (كما) إذا كانت بمعنى

$\frac{٣٩}{٢}$ (كما) / بقول الشاعر :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سأل سألًا ^(٣)
فيقول له المعارض ^(٤) : « الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً) ^(٥)

(*) نقله السيوطي في ص ٩٢ من كتابه (الاقتراح) ملخصاً ببعض تصرف

(١) زيادة من (الاقتراح) ص ٩٢

(٢) قائله عدي بن زيد العبادي ، وقد مرت الإشارة إليه ص ٦٦

(٣) في الاقتراح : المصري

(٤) في الإسماعيلية (الاقتراح) : (. . .) هو خطأ لأن الكلام عن رفع الفعل (تحدثه)

تحدثه) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة^(١)، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ [وأكثر]^(٢)؛ فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى النصب .

وأما الترجيح في المتن، فإن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس، وذلك مثل أن يستدل [الكوفي]^(٣) على إعمال (أن) مع الحذف من غير بدل^(٤) بقول الشاعر^(٥) .

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلي

فيقول له المعترض^(٥) : الرواية (أحضر) بالرفع وهي على وفق

القياس، / فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب. لمخالفة القياس .

ويبان أن إعمال (أن) الحذيفة مع الحذف على خلاف القياس، أنها

إنما عملت على التشبيه بـ (أن) المشددة لأنها تكون مصدرية كما أن

(أن) المشددة مصدرية^(٦)، ألا ترى أنك تقول : (عجبت من أن زيدا

قائم)، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد)، وتقول : (عجبت من

(١) انظر الحاشية (٤) ص ٦٦

(٢) زيادة من (الاقتراح)

(٣) في الاقتراح : عوض

(٤) طرفة بن العبد البكري

(٥) في الاقتراح : البصري

(٦) في الأصل : (مصدر) وهو - هو من الناصب

أن يقوم زيد) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، و (أن) المشددة لاتعمل مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى ألا تعمل لوجهين : أحدهما أن (أن) المشددة هي الأصل وأن الخفيفة فرع عليها ، ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع ، وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى فلأن لا يعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من طريق / الأولى .

والوجه الثاني : أن (أن) المشددة من عوامل الأسماء ، و (أن) الخفيفة من عوامل الأفعال ، ولا خلاف أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا لم تعمل (أن) المشددة مع الحذف وهي أقوى فلأن لا تعمل (أن) الخفيفة مع الحذف وهي أضعف ، كان ذلك أولى .

الفصل الثامن والعشرون

في معارضة القياس بالقياس

اعلم أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما ، وهو أن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس .

فأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله .

وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن / يستدل [الكوفي] ^(١) على أن (أن) تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع ؛ بأنها ^(٢) فرع على الفعل في العمل ، فضعفت عن درجته في العمل ، فعملت في الاسم النصب ولم تقوَ على أن تعمل في الخبر الرفع ، فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها . فيقول له المعترض : هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ^(٣) ، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم ، ويبان ذلك أن اسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأنها مشبهة ^(٤) بالفعل ، ووجه الشبه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه : أحدها : أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والثالث : أنها / تلزم الاسم كما أن الفعل يلزم الاسم .

والرابع : أنها دخلها نون الوقاية نحو (إنتي) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو (أكرمني) .

والخامس : أنها في معنى الفعل لأنها بمعنى (أكدت) .

(١) زيادة من (الاقتراح) ص ٩٣

(٢) في الأصل : (لأنها) ، وانظر الحاشية ١ ص ١٣٥

(٣) في الاقتراح ص ٩٣ : (لا يعمل في الخبر الرفع) ، والصواب حذف (في الخبر)

لأن غرض المؤلف التعميم ، لاحتالة خاتمة كما فهم صاحب الاقتراح .

(٤) في الأصل : مشبه

فإذا ذهبتم إلى أنها (تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر
الرفع) مع قوة مشابهتها الفعل من هذه الأوجه ، ولا عامل يعمل في
الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة
الأصول غير فائدة وذلك لا يجوز .

وإنما قلنا : « إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع »
لأنه ليس في الأسماء منصوب إلا مفعول أو مشبه بالمفعول ، ولا خلاف
أنه لا يوجد مفعول بغير فاعل ، وكذلك لا يوجد مشبه بالمفعول بغير مشبه
بالفاعل . « فإن قيل : « فإن كان كما زعمتم فهلا كان المرفوع المشبه / بالفاعل
مع (إن) قبل المنصوب المشبه بالمفعول ، فإن رتبة الفاعل قبل المفعول ؟ »
قلنا : « الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما أن عمل (إن) فرع ، وتقديم
المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع الفرع .

والوجه الثاني : أن (أن) أشبهت الفعل لفظاً ومعنى من الخمسة الأوجه ،
فلو قدم المرفوع فيها على المنصوب مع قوة مشابهتها للفعل لم يعلم : هل
هي فعل أو حرف ؟ أشبه الفاعل . فإن قيل : « فالعمل يتصرف وهو ^(١)
لا يتصرف فلا يلتبس بالفعل . » قلنا : « لنا أفعال لا تتصرف وهي :
نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فكانت تلتبس بهذه
الأفعال فلماذا وجب ها هنا تقديم المنصوب المشبه بالمفعول على المرفوع
المشبه بالفاعل . »

(١) الاسم معد على (حرف) والمقصود : (أن) وإو قال : (وهذه ..)

من أن ... (وهذا ...)

الفصل التاسع العشرون

في استصحاب الحال*

اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة . والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء . حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) ، وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف) . وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب . ويكتب . ويركب) وما أشبه ذلك . ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : « الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه . وهذا الاسم لم يشبه الحرف / ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب » .

(*) تلخيصه في ص ٨٦ من (الاقتراح) في أربعة أسطر ، والسطر الأول منها ليس في الأصل !! ، وقد اُشير إلى احتجاج المصنف به في كتابه (الانصاف) على عدم تركيب (كم) . وعلى عدم جواز الجر بالحرف محذوفاً ، تمسكاً باستصحاب الحال . - انظر من تحت (كم) ص ١٨٨ من كتاب الانصاف ، و ص ٢٤١ للمسألة الثانية . هذا واسطر تمريره الاستصحاب في (الإعراب) الفصل السابع وقدم ص ٤٦

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأئمة:
«الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل
لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء.»
واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما
وجد هناك دليل، إلا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع
وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز
التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى
هذا قياس ما جاء من هذا النحو.

الفصل الثلاثون

في الاستدلال بعد الدليل في الشيء على نفيه

اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله، فيستدل بعدم
الدليل على نفيه، وذلك مثل أن يستدل على نفي (أن أقسام الكلام
أربعة) أو نفي (أن أنواع الأعراب خمسة) فيقول: «لو كان أقسام الكلام
أربعة، أو أنواع الأعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على
ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص؛ فلما لم يعرف
ذلك دل على أنه لا دليل، فوجب ألا يكون أقسام الكلام أربعة؛ ولا
أنواع الأعراب خمسة.» وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه وإنما
الدليل على المثبت؛ وهذا ليس / بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون
إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضاً يجب الدليل على النافي.

فهذه خمسة أقسام أدلة النحو والأصول التي تنوعت عنها هذه
الفصول . وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي
النقل والقياس واستصحاب الدال فيلحق بفن الجدل ، وقد ذكرنا ذلك
مستقصى في كتابنا الموسوم بـ (الاعتراض) والله أعلم بالصواب .

تم الكتاب

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

كتبه بن الشيرازي

الفهارس العامة

- ١ - مصدر المدعو
- ٢ - ، الكتب
- ٣ - ، الدُّيَّات واندُرْجَار
- ٤ - ، الموضوعات

مسرد الاعلام^(١)

الاشخاص والجماعات والامكنة

ابن الانباري ٥ — ٢٤ ٢٥ ٤٩ ٥١
٥٢ ٥٤ ٥٨ ٦٣ ١١٩

الانبياء ٣٩

الاندلس ٦٥

اهل الادب = الادباء

اهل الاهواء ٨٦ ٨٨

اهل الحديث = المحدثون

اهل الذمة ٨٩

اهل الكتاب ٨٩

ب

باب ابرز ١

البارون دو سلان ٢٧

باريس ٢٦ ٢٧ ٣٠

بنينة (صاحبة جيل) ٤٨

بخارى ٨٧

البخاري (امام المحدثين) ٣٩ ٨٧

بريل (المطبعة) ١٧

البرصة ١٨ ٢١ ٦٠ ٩٠

(٢)

البريون ١٧ ١٨ ٢٠ ٢١ ٤٧ -

أ

أئمة الشيعة ٨٧

إبراهيم الخليل ٣٨ ٣٩

أحمد بن حنبل ٦ ٨٩

الاخطل ٥٥

الادباء ٨ ١٩ ٢١

أذربيجان ١١٣

الازارق ٥٥

استانبول ٢٦ ٣٠ ٨١

ابو اسحاق الشيرازي ١١

بنو أسد ٥٢

الاسفرايني ٨٨

الاسكوريال (باسبانية) ١٢ ٢٦ ٣٠

٣٣

الاصمعي ٤٨

ابن الاعرابي ٩٠

امرؤ القيس ٩٦

الاميون ٨٩

الانبار ٨٦

(١) اقرأ الصفحة كلها فقد يتكرر العلم فيها غير مرة . هذا وأنسقط في بحثك الاحرف

اللاتية : ال ، (ابن) ومشتقاتها ، أبو ، نوء ، آل

(٢) يدخل في ذلك (المصري) الواردة كثيراً في الكتاب .

ابن حجر ٩٦
 حسان بن ثابت ٥٤
 الحسين بن علي ٨٢
 الحسين بن محمد بن الشعنة ٢٧-٣٠ ٣٢
 الحاكم النيسابوري (المحدث) ٩٨
 الحكم بن عبد الله الايلي ٩٦
 حنب ٢٩ ٢٩ ١٢٩
 ابن حنبل = احمد بن حنبل
 ابو حنيفة ٦ ٢١
 الحنفية ٧ ٦٣
 حنين ٥٤ ٥٥
 حيدر آباد دكن ٢٩
 الحيرة ٧

خ

الخاتونية الخارجية (بغداد) ٩
 خرنك ٨٧
 الخزرخي ٨٨
 أبو الخطاب محمد الاسدي ٨٧
 الخطاية ٨٧
 ابن خلكان ١٠ ١٧
 الخليل = ابراهيم
 الخوارج ٥٥ ٨٧ ٨٨
 حيشة بن عبد الرحمن الاطرمدي ٣٩

د

دار الرياض للطبع والنشر بالقاهرة ٧٧
 ابن دريد ٩٠
 دمشق ٧ ٧٣
 ابن الدهان ..
 ابو دهل الجمحي ٥٥

٤٩ ٥١ ٥٢ ٥٤ ٥٦-٥٨ ٦٢ ٦٣
 ١١٩ ٦٦
 خداد ٩-٥ ١١ ٩٠ ١٢٩
 ابو بكر بن الانباري ٩٠
 البكري (صاحب التنبية) ٥٠
 بنو بويه ١٢٩
 بيروت ٢٨
 البهارستان المضدي ١٢٩

ت

التابون ٩٥
 تربة الشيرازي ١١
 الترمذي ٩٧ ٩٨
 تميم (القبيلة) ٥١
 التهانوي ٤٤

ث

ثعلب ٢٠ ٦٦ ٩٠

ج

جامعة الدول العربية (قسم المخطوطات) ٢٦
 ٧٧ ٧١

جرير
 جعفر الصادق ٨٧
 ابو جعفر المنصور ٨٢
 جمع (القبيلة) ٥٥
 جميل بن ممر المذري ٤٨
 الجنة ٢٤

ابن جني ١٩ ٢٠ ٢٢

ح

الحارث بن المنذر الجرمي ٨٢
 الحجاج ٥٥

٩٧ ٩٥ ٩٣ ٩١ ٨٧-٨٥ ٨٣-٨٠
١٢١ ١١٧ ١١٠ ١٠٨ ١٠٠ ٩٨
١٣٥ ١٣٠ ١٢٧ ١٢٥ - ١٢٣
١٣٨-١٣٦

ش

الشافعي ٦ ١٩ ٢١
الشامية ٧
ابن شاذكر الكبي ١٠
الشام ٥٥
شبيب (ابن يزيد الشيباني) ٥٥
ابن الشجري = هبة الله
آل الشحنة ٢٨ ٢٩
ابن الشحنة = الحسين بن محمد
الشعراء ٩٠ ١٢٩
شمس الدين القاياني ٢٧
الشهرستاني ٨٧
ابن الشيروزي ٧١ ١٤٣
الشيعة ٨٧

ص

الصحاب ٨٠ ٨٨ ٩٥ ٩٧ ١٠٩
صخر العمي ٩٦
ابن الصلاح ٩٢

ط

طريقة بن المد ٦٧ ٧٢ ٩٦

ع

عامر (بجهول) ٥٠
عامر (قبيلة) ٤٩ ٥٠
العامر ١٠

ذ

ذو الاصمغ المدواني ٤٩
ذو الرمة ٨٦

و

روثة بن المجاج ٥١
الرافضة ٨٦
ابن الرزاز = سعد بن محمد
رسول الله = محمد
الرواة ٦٦ ١٣٦

ز

الزركلي (خير الدين) ٥٥ ٨٨
الزحشري ٨٢
الزهري ٩٦
ابو زيد الانصاري ٨٦ ٩٠

س

سالم بن عبد الله بن عمر ٩٦
سامراء ٩٠

ابن السراج ١١٩
سعد الدين التفتازاني ٢٩
سميد بن محمد (ابن الرزاز) ٧
ابن السكيت ٦٦
ابن سلام ٨٢
سلعة بن عاصم ٦٦
سيرقند ٨٧

سبويه ٢٢ ٥٢ ٥٣ ٩٠ ١١٨

سيف الدولة ١٢٩

السبويه ١١ ٢١ ٢٢ ٢٩ ٣٦ ٤٥

٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢

ابن عمر ... عبد الله بن عمر
 عمران بن حصان ٨٨
 أبو عون الحرمازي ٨٢
 عيسى بن إبراهيم ٩٦
 عيسى الثاني الحلبي ٢٩ ٧٧
 العيون ٨٦

غ

النوري (السلطان) ٢٩

ف

فارس ١٢٩
 الفارسي = أبو علي
 الفراء ٨٣
 الفراء ٦
 الفرزدق ٥٢
 الفقهاء ٨ ١٩ ٢١

ق

أبو قابوس ٨٣
 القاهرة ٢٨ ٢٩ ٧٧
 قتادة السدوسي ٨٨
 القدرية ٨٨
 القراء ٥٤
 القرافي ٢٩
 القعدة (من الخوارج) ٨٨
 القفطي ١٠

ك

الكسائي ١١٩
 كسرى ٧
 كعب بن سعد القنوي ٨٢
 كلية الآداب بدمشق ٣ ١٨

بنو العباس ٧
 أبو العباس السفاح ٧
 عباس المراوي ٢٨
 عبد البر (ابن النخعة) ٢٨ ٢٩
 ابن عبد ربه ٥٠
 عبد الرزاق الحميري ٨٨
 بنو عبد شمس ٥٢
 عبد الله بن عمر ٩٧ ٩٨ ١١٨
 عبد الملك بن مروان ٥٥
 عبد مناف ٥٢
 العبيد ٨٦
 العجاج ٨٢
 عدوان (قبيلة) ٤٩
 ابن عدي ٨٨
 عدي بن زيد العبادي ٦٦ ١٣٦
 العراقي ٩ ١٢٩
 العرب ٤٥ ٥٤ ٥٥ ٨١ - ٨٤ ٨٨
 ١٢٢
 عرب الصحراء ٢٧
 عز الدين التنوخي ٧
 ابن عصفور ١١٩
 عضد الدولة ١٢٩ ١٣٠
 ابن عقيل (شارح الائمة) ١١٩
 العلماء ٨ ١١ ٧٧ ٨٣ ٨٤ ٨٧ ٩٠
 ٩٥ ١٠٥ ١١٢ ١١٥ ١١٧ ١٢١
 ١٢٣ ١٢٤ ١٢٩-١٣١
 علي بن أبي طالب ٩٧ ٩٨
 أبو علي الفارسي ١٩ ١٢٩ ١٣٠
 عثمان ٨٨
 عمر بن الخطاب ٩٦ ٩٧

كاشفة ٤٤

الكوفة ١٨ ٢١ ٦٦

الكوفيون (١) ١٧ ١٨ ٢٠ ٢١

٤٧ - ٥٠ ٥٢ ٥٥ ٦١ ٦٢ ٦٣

٦٦ ١١٩ ١٣٦ ١٤٩

ل

النفويون ٩٠

ليدن ١٢ ١٧ ٢٩

م

مالك (خزن النار) ١٢٠

مالك (ابن انس الامام) ٦

ابن مالك (صاحب الامية) ١١٩

المبارك بن المبارك = ابن الدهان

المبرد ١١٩

المتكاملون ١٩

المنبي ٣٨ ١٢٩

المجمع العلمي بدمشق ٧

محب الدين الخطيب ٥٧ ٥٨ ٧٣

المحدثون ١٩ ٨٨

محمد (صلى الله عليه وسلم) ٣٥ ٨٠ ٨٩

٩٢ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ١١٨ ١٤٣

محمد ابو الوفا الكواكبي ٢٧

محمد ابن احمد التكريتي ٦

محمد احمد حاد المولى ٢٩

محمد بن الحسن الشيباني ١٩ ٢٠

محمد ابن الشعنة ٢٨

محمد بن عبد الملك بن عساكر ٢٧

محمد القادري ٢٧

محمد بن محمد ابن الشعنة ٢٨

المختبى الاعرجي ٥١

المدرسة النظامية = النظامية

المدينة ٨٩

المرار الاسدي ٥٢

المنفي بالله العباسي ٩ ١٠٢

المستجد بالله العباسي ٩

مسار (صاحب الصحيح) ٨٧

ابن المسيب ٨٨

المنرق ٦ ٣٨ ٣٩

المنركوني ١١٦

مصر ١٧ ٢٩

مصطفى عاطف ٧١

مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٧

» الجامعة السورية ٣ ١٩

» دار المعارف الثمانية بحيدر آباد ٢٩

المطبعة الكاثوليكية ٢٨

المقالة ١٢٩

المغرب ٦ ٣٨ ٣٩

ابو المغوار ٨٢

المفضل بن سلعة الضي ٦٦ ١٣٧

المكتبة لسلفية ٧٣

مكتبة عاطف ٢٦

الملوك ٨ ٩ ٩٢

مناف = عبد مناف

المنصور (ابو جعفر) ٧

ابو منصور الجواليقي = موهوب بن احمد

ابن منظور (صاحب لسان العرب) ٥٠ ٥١

ابو موسى الاشعري ٩٧

الموصل ١٢٩

المولدون ٨١

موهوب بن احمد ٧

ن

ناصر الدين الالباني ٣٩

النبي = محمد رسول الله

النحاة ١٧ ١٩ ٥٢ ٦٣ ٦٦ ٨٣

١٢٩ ١١٦

النحويون = النحاة

النساء ٨٦

النظامية ٥ - ٨

النماني = ابو حنيفة

نمرود ٣٨

■

بنو هاشم ٥٢

هذه الله من الشجري ٧

ابن هشام المصنف ١١٩

المند ٥ ٧٣ ١٢٢

و

واسط ٨٨

وهب بن زمعة = ابو دهل

ي

يقوت الحموي ٧

يحيى بن معين ٨٩

اليقوت ٧

ابو يعلى ٨٢

ابن يباش ٩٩

اليمن ٥٥

★ ★ ★

مسرد الكتب^(١)

- الآثار الشيماني ١٩
 أساس البلاغة (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤١ هـ) ٥٣
 أسرار العربية (مطبعة بريل سنة ١٣٠٣ هـ) ١٧ ٢٣
 الاشتقاق لابن دريد ٩٠
 الأغاني (طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر) ٥٩
 الأعراب في جمل الأعراب ٣ ١٢ ٢٠ ٢٢ ٢٦ ٣٠ ١٤١ ١٤٣
 إصلاح (٢) ما تخط فيه العامة للجواليقي (مطبعة ابن زيدون بدمشق) ٧
 الأصول (لابن السراج) ١١٩
 الاقتراح السبوطي (مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد سنة ١٣١٠ هـ) ٢١ ٢٢ ٢٦ ٢٩ ٣٠
 ٣٦ ٤٥ ٥٦ ٦٤ ٦٥ ٦٧ ٧٣ ٧٤ ٧٦ ٧٧ ٨٠ ٨١ ٨٣ ٨٤ ٩٣ ١٠٠
 ١٠٨ ١١٠ ١١٧ ١٢١-١٢٥ ١٢٧ ١٢٨ ١٣٠ ١٣٥-١٣٩ ١٤١
 الألفية لابن مالك ١١٩
 الأمالي (لابن الشجري) (حيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ) ١١٩
 إنباء الرواة (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٩ هـ) ٦ ٧ ٩-١٢
 الانصاف في مسائل الخلاف (مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٤ هـ) ٨ ١٢ ٢٠ ٢٢ ٢٣
 ٣٥ ٩ : ٥١-٥٨ ٦٦ ٧٨ ١١٩ ١٤١
 الإيماع (للفارسي) ١٢٩
 نغمة الوعاة للسبوطي (مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ) ٧ ١٠ ١٥ ٦٦ ١٢٩
 البلدان للياقوتي (لندن سنة ١٨٦٠ م) ٧
 تاج المروس ١١٨

(١) عينا بذكر طبعات المراجع التي اعتمدناها الى جانب اسمائها وخاصة اذا كان لها اكثر من طعة . ونذكر تواريفها ان وجدت ، أما مؤلفات ابن الأنباري غير المطبوعة فلم تذكر هنا اكما . يوردوها في ص ١٢-١٦ مارجع اليها نعمة .
 هذا والمرجع الثاني الى كلمة (سورة) اذ يكفي بها عادة عن ذكر (القرآن الكريم) .
 (٢) " الاصل " ١٠٥ (كلمة اصلاح ما تخط فيه العامة) — انظر مقدمته ص ٤

- التبصير في الدين الاسفرايبي ٨٨
التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (لابكري ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٦ م) .
التهذيب في المنطق (للتفتازاني) ٢٨
الجامع الصحيح (للبخاري ، طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ م) ٣٩ ٨٧
الجامع الكبير (للشيباني) ١٩
الجمهرة لابن دريد ٩٠
جاشية الشمني ٨٣
الخصائص لابن جني (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ) ٢٠
خلاصة تذهيب الكمال ٨٨ ٨٩
الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب (المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٠٩ م) ٢٨
الرسالة للشافعي ١٩٩
روض المناظر في علم الأوثان والالواخر ٢٨
الريادات (للشيباني) ١٩
سنن الترمزي (المطبعة العامة بالقاهرة سنة ١٢٩٢ هـ) ٩٧ ٩٨
السير (للشيباني) ١٩
سورة آل عمران ٨٩
« الانشراح ٨٢
« الانعام ٥٩ ١٠٦
« المقرة ٣٨ : ٥ ٦٣
« التوبة ٥ : ١١٦
« الحجر ١١٣
« الطور ٤١
« ق ١٢٠
شذرات الذهب (نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٠ هـ) ٩ ١١
شرح النية ابن مالك (لابن عقيل) ١١٩
شرح شواهد المغني (المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٢٢ هـ) ٨ : ٨٢
شرح الكافية ٨٣
شرح المفصل (ادارة الطباعة المنيرية بمصر) ٩ :
شرح المنهاج (للقاياني) ٢٧
صحيح مسلم ٨٧
الضوء اللامع (نشر القدسي - القاهرة سنة ١٣٥٣) ٢٩

- صفات الخفية (لابن الشعبة) ٢٨
طبقات الشافعية للسكي (المطبعة الحسينية ١٣٢٢ هـ) ٩ ١٠ ١٢
طبقات الشعراء ٨٢
المقد الفريد (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٧ هـ) ٥٠
عالم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ٩٢
فجر الاسلام ٨٨
فهرس المخطوطات المصورة (دار الرياض للطبع والنشر بالقاهرة - ١٩٥٤ م) ٢٦ ٧١
فوات الوفيات (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥١ م) ١٠
في اصول النحو (مضة الجامعة السورية سنة ١٣٧٦ هـ) ١٩ ٢٠
قاموس الاعلام (للزركلي ، المضة العربية بمصر سنة ١٣٤٥ هـ) ١٢ ١٤ ٢٩ ٥٥ ٦٦
٨٨ ٩٠ ١٢٩
القرآن الكريم ٢٩ ٨٣ ٨٤ ٨٧ ٨٨ ١٠٦
القواعد الثلاثون للقرافي ٢٩
الكتاب (لسيبويه ، المطبعة الاميرية بولاق سنة ١٣١٦ هـ) ٥٢ ٥٣
الكشاف للزخشرى ٨٢
كشاف مصطلح الفنون (للتهانوي ، كالكتبة سنة ١٨٦٢ هـ) ٤٤
كشف الظنون (استانبول - معارف مطبعة سي سنة ١٣٦٠ هـ) ١٢-١٥
الآلء المصنوعة في الاحاديث الوصوة السيوطي (المطبعة الادبية سنة ١٣١٧ هـ) ٩٧
لسان العرب (لابن منظور ، مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠ هـ) ٤٩ ٥٣ ٨٣ ١١٨
لسان الميزان ٩٦
لمع الادلة ٣ ١٥ ٢١ ٢٢ ٥٥ ٦٣
المبسوط (الشيباني) ١٩
المزهر (دار احياء الكتب العربية بالقاهرة - طعة ثانية) ١٢ ٢٢ ٢٦ ٢٩ ٣٠ ٧٤
٧٧ ٨٣-٨٧ ٩٠-٩٢
المستدرك للحاكم (حيدر آباد سنة ١٣٣٤ هـ) ٩٨
المطر لابي زيد ٩٠
معجم البلدان (ليزينغ سنة ١٨٦٦ م) ٧
معني اللب ٧٢ ٨٣
المقتضب (للمرد) ١١٩
المقصود والمعدود ٩٠
الملا ٩٠

المتعب من الموائد (حبيشة الأضرابي) ٣٩

المنصف من الكلاء على ممي ابن هشام ٨٣

المنهاج ٢٧ ٢٩

ترجمة الألباء في طبقات الأدباء (مصر سنة ١٩٤٤ م) ١٧ ٢١ ٢٣ ٧٨

النوادر لاني زيد الانصاري ٨٦ ٩٠

الهمز (لاني زيد) ٩٠

الوافي بالوفيات ١٢-١٥

وفيات الاعيان (نشر مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٨ م) ٧ ١٠ ١١-١٣ ١٧ ١٢٩

★ ★ ★

مسرد الاثبات والارجاز^(١)

صفحة

٤٧	فلا فقر يدوم ولا غناء	سيفيني الذي أغنىاك عني
٥٥		أنا أبو دهب وهب لوهب
١٠٣	وعجمة تم عدل تم تركيب	جمع ووصف وتأنيث ومعرفة
٩٦	نوى القسب ملقى عند بعض المآدب	كأن قلوب الطير في قمر عثا
٨٢	لعل أبي المغوار منك قريب	.
٨٢	.	.
١٣٧ ٦٧	وأن أشهد المذات هل أنت مخلدي	على صروف الدهر أو دولاتها
٥٥	بشيب غائلة الثغور غدور	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى
٨٣	أميراً لنسا أوليت غير أمير	طلب الازواق بالكتائب اذهوت
٨٢	يوم لم يقدر أم يوم قدر	فليت أبا قابوس ما ذر شارق
٥٠	من لي من مدك يا عامر	في أي يومني من الموت أفر
٩٦	لا ترى الآدب فينسا ينتقى	قامت تبكيه على قبره
١٠	والعقل أوفى حنة الاكياس	نحن في المشاة ندعو الجفلى
١١	وصنه عن الاطباع في أكرم الناس	المسلم أوفى حاية والياس
٤٩	ن كانوا حية الأرض	تدرع بجلباب القناعة والياس
٤٩	ر ذو الطول وذو المرز	عذير الحي من عندوا
١١	وأرقتني أحزان واوحاع	وممن ولدوا عامر
٤٥	.	إذا ذكرت كاد الشوق يقتلني
٨٢	.	إنما النحو قيساس يتبع
٨٢	.	يا ليت أيام الصا رواجعها
٨٢	حرك من دون بابك الحلقة	إن يحب الآن من رحائك من
٦	وان كان لا تجدي اليه الرسائل	فن مدام عني الوحيه رسالة
٥٤	نحن من نواك كل الأنطال	نصروا منهم وشهدوا أروهم

إذا احتاج النهار الى دليل
عن ظهر عيب ادا مسائل حالاً
وسوئل او بين لنا الدوالا
بها بقتدنا الخرد الخدالا
كدت أقضي الحياة من جلة
لدى وكرها العناب والحشف البالي
بنو عبد شمس من مناف وهاشم
قوماً ترى واحدهم صهيماً
وشر خصال المرء كنت وعاجن

وليس يصح في الاذهان شيء
اسمع حديثاً ككاً يوماً تعدته
فرد على الفؤاد هوى عميداً
وقد تننى بها ونرى عصوراً
رسم دار وقفت في طلاء
كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
ولكن نصفاً لو سبت وسبي
ان تيمماً خافت ملاماً
فأصبحت كفتياً وأصبحت عاحناً

مسرد الموضوعات

س

٣ مقدمة

٥ ابن الباربي : حياته - مؤلفاته - فنه

٢٥ أ - كتاب (الرد، غراب في جمل

الرد، غراب)

٢٦ مقدمة النشر

٣١ صورة الصفحة الاولى من نسخة باريس

٣٢ » » » الاخيرة » » »

٣٣ » » » من الاسكوريال

٣٥ الفصل الاول : في السؤال

٣٦ » الثاني : في وصف السائل

٣٩ » الثالث : » » المسؤول به

٤٢ » الرابع : » » المسؤول منه

٤٣ » الخامس : » » » عنه

٤٤ » السادس : في الجواب

٤٥ » السابع : في الاستدلال

٤٦ » الثامن : في الاعتراض على

الاستدلال بالنقل

٥٤ الفصل التاسع : في الاعتراض على

الاستدلال بالقياس

٦٣ الفصل العاشر : في الاعتراض على

الاستدلال باستصحاب الحال

٦٤ الفصل الحادي عشر : في ترتيب الاستدلال

س

٦٥ الفصل الثاني عشر : في ترجيح الادلة

٦٩ ب - كتاب لمع الرد

٧١ مقدمة النشر

٧٩ صورة الصفحة الاخيرة من المخطوطة

٨٠ الفصل الاول : في معنى اصول النحو وفائده

٨١ » الثاني : في اقسام ادلة النحو

» » الثالث : في النقل

٨٣ » الرابع : في اقسام النقل

٨٤ » الخامس : في شرط نقل المتواتر

٨٥ » السادس : في شرط نقل الآحاد

٨٦ » السابع : في قبول نقل اهل الاهواء

٩٠ » الثامن : في قبول نقل المرسل والمجهول

٩٢ » التاسع : في جواز الاحازة

٩٣ » العاشر : في القياس

٩٥ » الحادي عشر : في الرد على من

انكر القياس

١٠٠ الفصل الثاني عشر : في حل شبه تورد

على القياس

١٠٥ الفصل الثالث عشر : في معرفة اقسام القياس

» » الرابع عشر : في قياس الالة

١٠٧ » الخامس عشر : في قياس الشبه

١١٠ » السادس عشر : في قياس الطرد

١١٢ » السابع عشر : في كون الطرد

شرطاً في الالة

- ١١٥ الفصل الثامن عشر : في كون العكس شرطاً في الملة
- ١١٧ الفصل التاسع عشر : في جواز تمثيل الحكم بمتين فصاعداً
- ١٢١ الفصل العشرون : في اثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت ؟ بالنص أم بالعلة ؟
- ١٢٣ الفصل الحادي والعشرون : في إبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة
- ١٢٤ الفصل الثاني والعشرون : في الاصل الذي يرد اليه الفرع اذا كان مختلفاً فيه
- ١٢٥ الفصل الثالث والعشرون : في الحاق الوصف بالملة مع عدم الاخالة
- ١٢٧ الفصل الرابع والعشرون : ما ينحق بالقياس من وجوه الاستدلال
- ١٣٣ الفصل الخامس والعشرون : في الاستحسان

- ١٣٥ الفصل السادس والعشرون : في الممازنة
- ١٣٦ الفصل السابع والعشرون : في ممانعة النقل بالنقل
- ١٣٨ الفصل الثامن والعشرون : في ممانعة القياس بالقياس
- ١٤١ الفصل التاسع والعشرون : في استصحاب الحال
- ١٤٢ الفصل الثلاثون : في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه
- ١٤٥ الفهارس العامة
- ١٤٦ مررد الاعلام
- ١٥٢ مررد الكتب
- ١٥٦ مررد الايات والارجاز
- ١٥٨ مررد الموضوعات
- ١٦٠ تصويبات

تصويبات

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٢٠	وغيرها	بروكلهان مع الذيل ، وغيرها
٢٠	١٥	المجادلة عند	: عند المجادلة
٢٢	١٠	علي	: علي
٣٦	٥	٤	٣
٦٩	٤	أبي	لأبي
٧٧	٩	كتابين	كتابه
١١٥	٦	موجبة /	موجبة
١١٥	٧	موجبة	موجبة /
١٤٢	١	الأمة	الأمر

١ - سقط من مسرد مؤلفات ابن الأنباري ص ١٢ الاسماء الآتية :

أدلة النحو والاصول [وامله : الفصول في معرفة الاصول] ، كتاب الكلام على (عصي) و (مغزوء) ، مفتاح المذاكرة .

٢ - تمة الحاشية (٣) ص ٩٦ :

أما الحديث الثاني (أرشدوا أخاك فإنه قد ضل) فقد ذكره ابن جني في (الخصائص ٨/٢) وروى في (إرشاد الأريب ١/٨٢) عن عبد الله بن مسعود ، ولم أطلع عليه في ديوان الحديث . - انظر كتابي (في اصول النحو ص ٧) .

